تكوين الدولة الفلسطينية
استراتيجية للسلام

د. جيروم سيغال

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، لا تسعى للربح او التجارة او المنفعة المالية وغير مرتبطة بأية جهة رسمية او حكومية او حزبية او طائفية، وتهدف اعداد بحوث ودراسات وعقد ندوات ومؤتمرات ونشر مؤلفات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها واطارها الفلسطيني والعربي والدولي والاسهام في توظيف هذا الجهد الاكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية محليا واقليميا ودوليا

ان الافكار والاراء والاجتهادات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف الشخصية ولا تعكس او تمثل بالضرورة موقف او رأي الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد تمت ترجمة وطباعة هذا المؤلف ضمن برنامج الجمعية في ترجمة ونشر المؤلفات الاجنبية لعام ١٩٨٩.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

ايلول ١٩٨٩

الطبعة الاولى

Jerome M. Segal

Creating the Palestinian State
(A Strategy for Peace)

PASSIA - Publication

First Edition

September 1989

P.O.Box 19545

Jerusalem

المحتويات

		الصفحة
الاهداء		٥
كلمة شكر		٧
تمهيد		٩
المقدمة	: المعنى التاريخي للصراع الفلسطيني-الاسرائيلي	١٢
	هوامش المقدمة	٢٢
الفصل الاول	: تطور منظمة التحرير الفلسطينية	٢٣
	: هوامش الفصل الاول	٤٧
الفصل الثاني	: استراتيجية جديدة للمرحلة	٥٠
	هوامش الفصل الثاني	٥٦
الفصل الثالث	: عناصر الخطة	٥٧
	- الاعلان عن الدولة (من طرف واحد)	٥٧
	- الحكومة المؤقتة	٦٢
	- نزع السلاح والسلام (من طرف واحد)	٦٤
	- الحكومة المؤقتة تحرم الارهاب	٦٩
	- تبادل السفراء والاعتراف المتبادل	٧٥
	- الاعتراف العالمي ودخول الامم المتحدة	٧٧
	- المفاوضات، والحدود والسلام الدائم	٨٠
	- المطلب المركزي: الانسحاب الاسرائيلي	٨٢
	- تأسيس البنية التحتية للدولة	٩٥
	- التنمية	١٠٢
	- رموز الدولة	١٠٧
	- توسيع الصلات مع المجموعات اليهودية	١١١
	- الديموقراطية	١١٤
	هوامش الفصل الثالث	١١٩
الفصل الرابع	: في مواجهة الاستراتيجية: اسئلة عامة	١٢١
	- النظرية	١٢١
	- القرار الذي يواجه م. ت. ف.	١٢٢
	- المصالح الاسرائيلية	١٣١
	- دور الاطراف الاخرى	١٣٦
	- الخطوات الاسرائيلية المضادة	١٤٤
	- اهتمامات خاصة	١٤٩
	هوامش الفصل الرابع	١٥٤
الخلاصة		١٥٥

الإهـــــداء

الى امي وابي وانا واستر

جيروم سيغال

كلمة شكر

اود ان اشكر الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية في القدس PASSIA للموافقة على نشر كتابي هذا في برنامج ترجمة وطباعة ونشر المؤلفات الاجنبية لعام ١٩٨٩.

انني فخور بان اكون اول كاتب يهودي -حسب علمي- تنشر كتابه مؤسسة اكاديمية فلسطينية.

ان املي بان الافكار والاراء في هذا الكتاب ستساهم في تطوير استراتيجية، يتمكن من خلالها، الفلسطينيون وغير الفلسطينيين، المنادون بحل قائم على أساس دولتين من توحيد قواهم.

Jerome M. Segal

September 4th 1989

تمهيد

ليس هذا كتابا تقليديا عن الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، ولا يؤرخ له، ولا يحلل أحد اوجه هذا الصراع، بل هو يعرض اقتراحا لاستراتيجية حل هذا الصراع. وهذه الاستراتيجية ليست وصفا للساحة السياسية بعد الصراع، بل وصفا للخطوات التي يجب اتخاذها للوصول الى مرحلة ما بعد الصراع، انها، بعبارة أخرى، خطة عمل لحل الصراع.

ان ما يدعو للدهشة ان الكثير من الدراسات تناولت الشرق الاوسط، لكن عددا قليلا منها حاول وضع خطة مفصلة لحل النزاع. وكانت كلها موجهة نحو اسرائيل او الولايات المتحدة الأميركية.

ويقدم هذا الكتاب اقتراحا استراتيجيا موجها -اساسا- للفلسطينيين، وبالتحديد نحو منظمة التحرير الفلسطينية، وككل الاطراف السياسية فهي لا تعمل في فراغ ولا يمكنها ان تتبنى استراتيجية وتتخلى عن اخرى ببساطة. فهي تعمل ضمن شبكة من التأثيرات والقيود، وتتأثر قراراتها الاستراتيجية باراء وردود الفعل المتوقعة من الاطراف الاخرى: الشعب الفلسطيني، الحكومة الاسرائيلية، الشعب الاسرائيلي، الحكومة الاميركية، الشعوب العربية، الاتحاد السوفييتي، الدول الاوروبية ... الخ .. وهناك دور اساسي تلعبه الجالية اليهودية الاميركية.

لذلك، ورغم ان هذا الاقتراح موجه لـ م. ت. ف. والفلسطينيين اساسا، الا انه يتسع ليشمل الاطراف الاخرى، فهو في جوهره استراتيجية لتحقيق السلام من خلال اقامة دولتين.

يبحث هذا الاقتراح عن سلام مبني على فكرة التقسيم، الفكرة التي أيدتها قبل اربعين عاما اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وبينما رفض العالم العربي فكرة الدولتين قبل اربعين عاما، فاننا نجد م. ت. ف. اليوم تبحث عن السلام المبني على فكرة الدولتين، معتمدة الاستراتيجية التي تدعو لعقد المؤتمر الدولي والمفاوضات.

وبعد ان اتضح انه لا يمكن هزم اسرائيل عسكريا، افترض الجميع تقريبا ان الخيار الوحيد هو المفاوضات. ودار النقاش حاميا حول اسلوبها: هل ستكون ضمن المؤتمر الدولي او على غرار كامب ديفيد او محادثات ثنائية مباشرة.

والاقتراح الذي اقدمه لا يرتكز على عملية المفاوضات ذاتها، لانني ارى انها تأتي في نهاية المطاف، فالمفاوضات التي يمكن لها ان تجلب السلام تجري بين دولتين: اسرائيل وفلسطين، ولكي يصبح هذا ممكنا فانه يقتضي وجود دولة فلسطينية، وتكوين هذه

الدولة دون موافقه اسرائيلية مسبقة يقع في صلب هذا الاقتراح. وانا مؤمن بامكانية حدوث هذا الامر، الا ان الفلسطينيين لا يمكنهم تحقيق ذلك وحدهم دون مساندة واسعة من قبل كل الذين يبحثون عن السلام ضمن اطار حل مبني على أساس وجود دولتين. وهذا التحليل يسعى لتحقيق هذا الاجماع.

ظهرت الخطوط العريضة لهذا الاقتراح في المقال الذي نشر باللغة العربية في صحيفة "القدس"، اكبر الصحف العربية الصادرة في القدس، بتاريخ ٨٨/٤/٢٧، وقوبل هذا المقال باهتمام واسع في الاراضي المحتلة، حيث كان موضوعا لبعض التحليلات الاخبارية. كما ظهرت نسخ من المقال باللغة الانجليزية في (الفجر) و (واشنطن بوست) و (انترناشينال هيرالد تربيون) وصحف اخرى. ويطرح هذا الكتاب تفصيلا لهذه الاستراتيجية. وكنت كلما انتهيت من جزء منه، أقوم بارساله الى اشخاص في الاراضي المحتلة، والى قيادة م. ت. ف. في تونس. وقد انجزت النسخة الاساسية في أواخر حزيران (يونيو).

في بداية اب (أغسطس) ١٩٨٨، ازداد اهتمام الجمهور نوعيا باقتراحاتي لسببين:

الاول: قرار الملك حسين فك الارتباط مع الضفة الغربية، وبذلك غمر "الخيار الاردني" رسميا.

والثاني: اكتشاف وثيقة الاستقلال الفلسطينية في مكاتب القائد الفلسطيني فيصل الحسيني، في شرقي القدس. وهو رجل يعتبره البعض قائد الانتفاضة الفلسطينية.

وعندما انتشرت انباء ما سمي بوثيقة الحسيني في اسرائيل، لوحظ ان النص والاطار النظري لتلك الوثيقة يحمل شبها كبيرا مع بالاستراتيجية التي وضعتها في "صحيفة القدس"، وهكذا بين ليلة وضحاها، اصبحت شخصية مثيرة في اسرائيل. ولقبوني (هرتسل الدولة الفلسطينية) او الاب اليهودي للدولة الفلسطينية. وانا شخصيا أعتبر هذه التسميات نوعا من السخافة، وهي تبالغ في تقويم المساهمات التي قدمتها كأكاديمي يهودي.

لقد كان الدور الذي لعبته يتمثل في تطوير المفاهيم النظرية وتوضيح الاستراتيجية التي كانت قائمة ضمنا في ممارسات الشعب الفلسطيني. اضافة الى ذلك فان جهودي التي كانت موجهة نحو تكوين الدولة الفلسطينية، ليست هدفا بحد ذاته، ولكنها جزء من الحل المبني على اساس وجود الدولتين. وهذا الحل، في تقديري، هو الاساس الوحيد لسلام دائم في الشرق الاوسط ولضمان بقاء كل من الدولتين على المدى البعيد.

هذا الكتاب يطرح استراتيجية لحل الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي، ويمكن الحكم عليه بشكل بسيط وذلك بمقارنته مع أي اقتراح اخر للسلام والامن في الشرق الاوسط.

تتحدث المقدمة عن المعنى التاريخي للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني. ويعرض الفصل الاول وصفا موجزا لتطور م. ت. ف. حيث أشير الى انقلاب في مواقف م. ت. ف. خلال عشرين عاما. ففي البداية كانت ملتزمة بتدمير اسرائيل، واليوم تبحث عن دولة فلسطينية تعيش بسلام مع اسرائيل. وفي الفصل الثاني اضع الخطوط العريضة للاستراتيجية المقترحة، التي تشمل اربعة عناصر: (اولا) اعلان فلسطين للاستقلال والدولة من طرف واحد، وتشكيل حكومة مؤقتة تحل محل م. ت. ف. (ثانيا) مبادرة سلام. (ثالثا) خطوات لبناء الدولة داخليا. (رابعا) شن حملة لانسحاب القوات الاسرائيلية.

وأعرض في الفصل الثالث مقومات للاستراتيجية. واحاول في الفصل الرابع الاجابة على الاسئلة والتحديات التي قد توجه لهذه الاستراتيجية.

أود أن أشكر معهد الفلسفة والسياسة العامة في جامعة ميريلاند في (كولج بارك) على المساعدة التي قدمها، وأشكر ايضا المحررين في صحف "القدس" و "الفجر" و "واشنطن بوست" على نشرهم افكاري الاولية حول هذا الموضوع، واشكر ايضا مؤسسة "بروكنجز" ومعهد الدراسات السياسية على تنظيمهما ندوات ساعدت على صقل افكاري وصولا الى فهم افضل لاراء الاخرين.

اود ان اشكر ايضا "دافيد لدن" و "مارك كوهين" و "الن سيغل" و "نعومي نيم" و "نوربرت هورن ستين" و "ديفيد لوبان" و "كلوديا ملز" و "كارول لنكنز" و "جرشن باسكن" على مساهماتهم المختلفة.

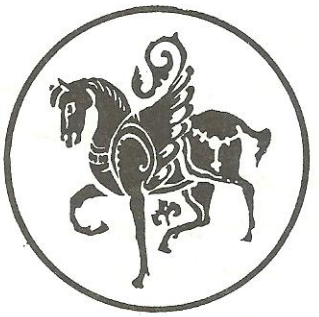

المقدمة

المعنى التاريخي للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي

سألتني صديقة فلسطينية ذات مرة، عن سبب انشغالي بالصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، وعند اجابتي عن سؤالها، اصبح واضحا لدي اكثر من اي وقت مضى، مدى اختلاف الصراع -بالنسبة لها- كفلسطينية من الضفة الغربية، عما هو -بالنسبة لي- كيهودي اميركي. وهنا لا اشير الى فهمنا للحقائق الاساسية المتعلقة بالمشكلة، او الى تحليلنا للخيارات التي تواجه الطرفين، ففي هذه الحالة، كانت افكارنا متشابهة، وفي النهاية اتفقنا على ان الحل المبني على وجود الدولتين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لكلا الشعبين. اما وجه الاختلاف الذي فوجئت به، فقد بدا في انغماسي الى درجة كبيرة - في الافكار المجردة، بينما كان الصراع بالنسبة لها المشكلة ملموسا جدا، حيث يعني احتكاكا دائما مع الجيش الاسرائيلي، واحتكاكا يوميا صامتا مع المستوطنين الاسرائيليين الذين يمرون من امامها بسياراتهم عند الحواجز العسكرية على الطريق بين رام الله والقدس. كما يعني لها الخوف من الاعتقال دون تهم او محاكمة، ويعني جرح او قتل اصدقاء او اقارب لها، ويعني عائلات فقدت البيوت التي تربت فيها، وحقولا حرثها اجدادها. اما بالنسبة لي فان الصراع يطرح اسئلة حول الهوية اليهودية، وعن التاريخ بشكل عام، والتاريخ اليهودي بشكل خاص. وكما هو مفهوم، فانها لم تطق صبرا لسماع افكاري المجردة. الا انني اجد ان اكثر مستويات الصراع جاذبية هو المستوى المجرد الذي يبقى ذا خصوصية لي.

بدأت علاقتي باسرائيل قبل سماعي بالفلسطينيين، وقبل وصولي الى أي فهم حول تاريخ وطبيعة الصراع، كبرت في حي يهودي في "برونكس" وكنت اذهب بعد انتهاء دوامي المدرسي الى مدرسة يهودية محلية لأقضي ساعة دراسية اخرى. ولم تكن هذه الدراسة ذات طبيعة دينية، انما كنا نتعلم التاريخ اليهودي، والقراءة، والكتابة، والمحادثة بلغة (الايدش)×، وكذلك بعض الاغاني الايدشية، وبعض العبرية. وبعبارة اخرى، كنا نذهب الى تلك المدرسة لان اهالينا كانوا يريدون لنا أن نكتسب هوية يهودية عميقة. وهنالك وقت في كل عام ندق فيه الابواب في حينا بابا فبابا نبيع الطوابع، ونجمع النقود لاستخدامها في زراعة الاشجار في اسرائيل، ولم يخطر في بال اي منا ان يسأل لماذا نفعل هذا، أو ما هي علاقتنا باسرائيل. فاسرائيل لم تكن شغلنا الشاغل بل كانت جزءا من الطبيعة. وكان جمع النقود من اجل اسرائيل، لا يتعدى كونه جزءا مسلما به من الطفولة.

وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧ كنت قد تجاوزت مرحلة الطفولة، وكنت قد امضيت ثلاث سنوات في النضال مع الملايين لاقتلاع أميركا من فيتنام، ونشرت عددا من المقالات والقيت عددا من المحاضرات عن طبيعة (العامل الاخلاقي) و (الاعتراض الضميري الاختياري). وكان نقدي موجها عموما الى أي شكل من التجنيد، لانني كنت اعتبر التجنيد عملية يشارك فيها شخص في استلاب انسانية الشخص الاخر، ويحول نفسه الى شخص لا مبال او حتى فخور بقتل شبان اخرين لا يختلفون عنه كثيرا.

ولكن، عندما حدثت حرب الايام الستة، تبخرت هذه الاستنتاجات الفلسفية، ووجدت نفسي أهتز طربا لانتصارات اسرائيل. وكان رد فعلي على تقارير القتال عن الشرق الاوسط هو الحماسة لانتصار اسرائيلي. وتعاطفت تماما مع حرب كنت سأعتبرها مروعة لو انها حدثت في مكان اخر.

وبعد خمسة عشر عاما، عندما غزت اسرائيل لبنان، شاركت مع يهود اخرين في الاحتجاج على الغزو امام السفارة الاسرائيلية في واشنطن، ولم يكن سبب احتجاجي أن حرب لبنان حرب اختيارية فقط، ولا أنني توقعت ان تكون هذه الحرب كارثة لاسرائيل، بل كان شيئا اكبر من ذلك بكثير. الا وهو الشعور بان اسرائيل قد ضلت السبيل، وادراكي ان للفلسطينيين حقوقا ومطالب شرعية، وانهم كشعب كانوا وما زالوا الضحايا الاساسيين للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، ان ادراكي ايضا، أن السبب الرئيسي لاستمرار المشكلة هو ان هنالك شيئا ما خطأ في المجتمع اليهودي وفي داخل اسرائيل، الا وهو اننا نرفض من حيث المبدأ اعطاء الاخرين نفس الحقوق التي نطالب بها لانفسنا. وفي ذلك الوقت، عام ١٩٨٢، اصبحت نشيطا في الحركة اليهودية للسلام في الولايات المتحدة.

ويتمحور اهتمامي بالصراع الاسرائيلي-الفلسطيني حول مفهوم واحد، هو ان الهوية اليهودية والتاريخ اليهودي قد اصبحا رهينة لهذه الصراع. فالاجابة عن السؤالين من نحن؟ وما نحن؟ نجدها في هذا الصراع وعلاقتنا به. فنحن كلنا مخلوقات في قصة انسانية كبيرة، وهويتنا يحددها بشكل كبير معنى هذه القصة، ودورنا فيها. ولذا، ولكي نفهم انفسنا ضمن صراع الشرق الاوسط، ينبغي ان نفهم معناه التاريخي.

والسؤال عن معنى الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني هو السؤال عن مغزاه الكبير، أي تأثيره على ما هو اكثر من مصالح الاطراف المباشرة: المليون ونصف المليون فلسطيني المقيمين في الضفة الغربية وغزة، ومئة الف مستوطن يهودي، واكثر من ثلاثة ملايين يهودي اسرائيلي وخمسمائة الف مواطن عربي في اسرائيل، واربعمائة الف فلسطيني في لبنان، واعضاء منظمة التحرير المنتشرين في الشرق الاوسط، وتتسع الدائرة لتشمل الفلسطينيين واليهود المنتشرين في انحاء العالم.

ومثل هذا السؤال يحمل استفسارا يتعلق بما اذا كان هذا الصراع سيؤثر على مصالح اطراف ابعد من مصالح الاطراف المباشرة. وبالتأكيد، وبدون شك، فانه استطاع ان يكون مؤثرا فعلا. ولتوضيح ذلك ما علينا الا ان نضع قائمة بالمجالات التي تأثرت في الماضي، والتي يمكن ان تتأثر مستقبلا:

(١) اسعار النفط (٢) السباق النووي (٣) الوحدة العربية (٤) التجارة الاميركية-السوفييتية وانفراج العلاقات (٥) الخلاف السوفييتي-الاميركي (٦) علاقة اميركا بالعالم الاسلامي (٧) الحرب العراقية-الايرانية (٨) السياسات الاميركية (٩) جنوب افريقيا (١٠) العلاقات بين اليهود والسود

بمعنى ما، فهذه هي الحلبات الرئيسية التي تعطي هذا الصراع اهمية كبيرة، وتجعل من الضروري لأي رئيس اميركي قادم ان يعطي هذه المشكلة اولوية في السياسة الخارجية. ولكن ليست هذه هي العوامل التي افكر فيها عندما اطرح السؤال المتعلق بالمعنى التاريخي للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني. فالسؤال لا يتعلق بالنتائج السببية للمشكلة، ولا حتى النتائج السببية للانسانية، اكثر مما يتعلق بكيفية تأثير هذه المشكلة على معنى التاريخ.

والسؤال عن المعنى التاريخي للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني هو سؤال عن كيف تسهم احداث هذا الصراع في اعطاء معنى او اخر للتاريخ الانساني، وكيف سيجبرنا على اعادة رؤية مظاهر اساسية في القصة الانسانية، وكيف سيدفعنا الى تغيير فهمنا لانفسنا كبشر. ان وضع المسألة بهذه الصورة يظهر وكأنه لا توجد الا قصة واحدة للتاريخ الانساني. وليس هذا صحيحا بالتأكيد. فهنالك عدد غير محدود من هذه القصص، ولكنها لا تحدث جميعا في نفس المستوى، فبعضها اكثر شمولية من البعض الاخر، وتعطي وجهة نظر تضفي منطقا على احداث متنوعة، وبعض القصص اكثر تأثيرا من غيرها، وبعضها مؤثر لدرجة أنك ما ان تسمعها حتى يرتبط تحديدك لنفسك بها، وفي النهاية فان الانسان يتوصل الى معرفة ذاته بتعلمه مثل هذا النوع من القصص عن التاريخ الانساني.

وسرد مثل هذه القصص هو اظهار وابراز للقيم والاهتمامات الشخصية، ويحرك المشاعر الشخصية، وتنعكس قيمنا في كيفية اختيار الموضوع؛ القصة، وفي التحويلات التي نجدها جديرة بالاهتمام. وعندما تتحدد الاهمية تعود الميزة الدرامية للتاريخ الى الظهور لان (الدراما) ما هي الا رواية لما هو مهم ولكنه مفعم بالشك.

من الواضح ان القصة التي تعنيني هنا هي قصة يهودية، وهي ايضا قصة مسيحية، لذا فانها تحمل علاقة هامة بقصة تاريخية يمكن ان يرويها مسلم. وهي ايضا قصة غربية الى حد كبير، فقد لا تبدو ذات اهمية بالنسبة لثلاثة ارباع هذا الكوكب التي تطورت بمعزل

عن الغرب، وفي المحصلة النهائية، فقد لا تكون اكثر من بيان شخصي، الا انني اومن بان لها دلالة عالمية، وبانها نص جوهري للانسانية جمعاء.(١)

من هم الـ (نحن) الذين تتناولهم القصة؟ الاجابة عن هذا السؤال تعتمد أساسا على من يستمع الى هذه القصة، وعلى كيفية الاستماع. فالمسألة تتمثل فيما اذا وجد المستمع شيئا ما يدله على نفسه.

فالموضوع الأساسي في القصة يبدأ باليهود، وفقط عندما نقترب من النهاية، يدخل الفلسطينيون. ولكن، ولأن اليهود يمثلون المعاناة الانسانية، فقصتهم مجازا هي قصة الفلسطينيين. ولقاء اليهود والفلسطينيين في النهاية، هو لقاء كل منهما بنفسه في نقطة زمنية اخرى.

ان فلسطينيي اليوم، وخاصة ضحايا الطرد المستقبلي، هم بالنسبة ليهود اسرائيل الضحايا اليهود في التاريخ، ويهود اسرائيل بالنسبة للفلسطينيين هم ما يؤول اليه شعب يعاني عندما يصبح دولة. فهم، ضمنيا، فلسطينيو مستقبل محتمل.

من هم اليهود؟ انهم الشعب الوحيد من العالم القديم في الحضارة الغربية الذي تمكن من البقاء كمجموعة متماسكة منذ ظهوره قبل حوالي ٣٥٠٠ سنة. وهناك من الشعوب القديمة الاخرى سلالات واثار، وفي بعض الاحيان معلومات كثيرة، ولكنهم هم انفسهم غير موجودين. فلا تجد في اي مكان مصريين قدماء او مسينيين (Mycenaens)×× او سومريين او يونانيين قدماء او رومانيين او بابليين.

اما بالنسبة للغرب، فاليهود هم الوحيدون الذين صمدوا منذ اقدم الازمان المؤرخة عندنا. اذن فاليهود هم اعرق الشعوب الموجودة تاريخا. ولقد فرضوا على التاريخ قصة معينة، وكانوا اول من فكر في التاريخ كقصة. ولم يكن اليهود اول من نسج اسطورة الخلق، ولكنهم كانوا اول من حدد تصورا لما حدث لهم في التاريخ، واعتباره قصة العالم. اعتبر اليونان القدماء أن التاريخ دائري، اما بالنسبة لليهود، فان كل لحظة تاريخية كانت مميزة، لا تعود مرة اخرى، والتاريخ صفحة من الله، يبدأ في لحظة محددة من الخلق. لقد سجلوا وقائع الكوارث التي حلت بهم كشعب، وفسروا هذه الوقائع ليجدوا معنى لها. والمواضيع الانسانية كانت اساسية في كشف خباياه، والاعمال الانسانية كانت القوة المسيرة للتغير التاريخي. ويكون التاريخ قصة لمرة واحدة تبدأ بخلق ادم وحواء وطردهما من الجنة، وتنتهي بمجيء المسيح والعصر الالفي السعيد.

اليهود شعب صغير عدديا، وهم يشكلون اقل من ٠,٥٪ من سكان العالم، الا انه ظهر من بينهم كثير من الشخصيات التي ساهمت في صياغة التجربة الانسانية: ابراهيم، موسى، يسوع المسيح، كارل ماركس، سيغموند فرويد، البرت اينشتاين. وهم اكثر

الشعوب ثقافة، فطقوسهم الدينية تتكون من قراءة النصوص المقدسة، وهذه النصوص هي تاريخية اكثر منها لاهوتية. وقد حمل اليهود، اخلاقيا ودينيا، افكارا ومنطلقات كونت معظم الوعي المعاصر، فهم مؤمنون برب واحد، ويركزون على العدالة الاجتماعية، والاهتمام بالفقراء. ولكن اكثر من ذلك كله فقد اصبح اليهود شعب المعاناة وضحايا العالم.

وفي مقاومتهم لعملية تحويلهم الى ضحايا، طوروا ارادة للبقاء كشعب حول معاناته الى قوة ساعدته على الثبات. وقد استطاعوا انجاز ذلك من خلال التفسير التاريخي، ثم نسجوا من هذا التاريخ طقوسا دينية تحتوي ذكريات ما حل بهم حتى قبل ثلاثة الاف سنة. ويجسدون هوية كل جيل حول فهم معين لهذا التاريخ الممتد.

في بداية تاريخهم، ولمئات من السنين، عاش اليهود حياة العبودية في مصر القديمة (الفرعونية)، وبطريقة ما تمكن الشعب اليهودي بأكمله من التخلص من عبوديته، وغزا الارض التي هي الان اسرائيل والضفة الغربية، حيث طرد وقتل السكان بقسوة شديدة. ولمئات السنين اداروا اعمالهم ونافسوا جيرانا اقوياء، وفي عام ٥٨٦ ق. م. هزموا على يد البابليين. الا انهم بالرغم من ذلك تمكنوا من البقاء، واعادوا تكوين دولة لهم. وبسبب اخطاء كان من الممكن تفاديها وجدوا انفسهم في النهاية في صراع مميت مع الجيوش الرومانية. وكانت النتيجة هزيمتهم حيث اصابهم القتل والتشريد.

وخلال الالفي سنة التي تلت ذلك عاشوا كشعب مميز، وعاش الكثيرون منهم في اوروبا تحت سيطرة حكام معادين لعقيدة تتمركز حول احد كبار معلميهم، ولكنهم يتبرأون منه.

وتمتع اليهود بحقوقهم كمواطنين في الدولة العظمى (الامبراطورية الرومانية) طوال سنوات وجودها، وعندما زالت الامبراطورية عن الوجود، لم يعودوا مواطنين بل اجانب. وفي القرون الوسطى اصبحوا ملكية للحكام المحليين ومجردين من الحقوق كافة، ويمكن طردهم في اية لحظة.

وبقي عدد كبير من اليهود في الشرق الاوسط تحت سيطرة حكام مسلمين، يعتنقون دينا مستمدا من التراث اليهودي، لكنه كان اقل عدائية من المسيحية. ومع ذلك كانوا هنا ايضا غرباء، ضيوفا، مقيمين، بدون حقوق متساوية في الارض التي يسكنونها.

ومن سخرية القدر، أن الصراع على الشرق الاوسط بين العالم المسيحي والعالم الاسلامي المتمثل في الحملات الصليبية كان سببا في زيادة المعاناة اليهودية، حيث دمرت الجحافل الصليبية كل التجمعات اليهودية التي صادفتها في طريقها الى القدس.

وتبع ذلك قرون من الضعف، ومع عصر التنوير، جاءت الثورة الفرنسية ونابليون

الذي سيصبح امبراطور العالم، ولاول مرة منذ حوالي الف سنة وتحت حكم نابليون، اصبح اليهود الاوروبيون مواطنين في الاراضي التي يقطنونها. ومن سخرية القدر ان هذا القبول كان من شأنه اضعاف هويتهم، وفي بعض المناطق غيرت شعائرهم الدينية لتناسب التقاليد المسيحية. واندمج اليهود في الحياة الاوروبية. الا ان روح التنوير لم تدم طويلا، وعادت اللاانسانية الى الظهور اكثر من اي وقت مضى، ونشأ صراع داخلي في المجتمع اليهودي، سببه التنافس بين اليهود الارثوذكس والقوميين اليهود والاشتراكيين، للاستحواذ على روح الشعب اليهودي. وبدأ القوميون العمل لتحقيق مشروعهم في ايجاد سيادة يهودية على قطعة من الارض لخلق دولة يهودية. وبحثوا عن اراضي الشرق الاوسط القديمة، التي كانت تحكمها في ذلك الوقت القوى الاستعمارية الاوروبية، واستعطفوا تلك القوى بصرف النظر عن الشعوب التي كانت تسكن تلك المناطق، والتي كانت هي ايضا تكافح من اجل التخلص من نير الحكم الاجنبي، فهم ايضا كانوا يستيقظون على دعوة قومية لتقرير المصير. واحتد الصراع بين المهاجرين الصهاينة والفلسطينيين، وذبح بعضهم بعضا، وكل من الفريقين يتوقع رحيل الحكام الاستعماريين قريبا.

وفي اوروبا المسيحية وعصر التنوير، ظهر شر تفوق على كل ما سبقه، وتعرض اليهود لاسوأ كارثة في تاريخهم الذي امتد ٣٥٠٠ سنة. وبعد ثلاث سنوات من انتهاء الفظائع النازية، انتصر المشروع القومي اليهودي. وانسحب الاستعمار الاجنبي. ولاول مرة منذ الفي عام اصبح لليهود سيادة على بقعة من الارض. الا ان الصراع مع الفلسطينيين استمر، وبعد عقدين من الزمن، امتدت سيطرة الحكام اليهود الجدد لتشمل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعد عشرين عاما من الاحتلال الاسرائيلي، نهض الفلسطينيون في ثورة عارمة، ويستمر الصراع .. اين سينتهي؟ ما المعنى الذي تعطيه نهاية هذا الصراع للتاريخ الممتد عبر ٣٥٠٠ سنة؟ ما المعنى الذي ستعطيه هذه النهاية للملايين الستة الذين التهمتهم الافران؟ وكيف ستؤثر النهايات الاخرى الممكنة على معنى القصة الانسانية التي بدأت بالانبياء: ابراهيم وموسى، فعيسى (المسيح) ثم النبي محمد؟ لنأخذ بعين الاعتبار ثلاث نهايات محتملة لهذا الصراع:

تدمير الطرف الاخر

الانتفاضة التي بدأت في نهاية عام ١٩٨٧ استمرت، وبعد ان قتل مئات من الفلسطينيين ومرت فترات متعاقبة من الهدوء النسبي والثوران، بدا وكان الحكومة

الاسرائيلية قد اعادت سيطرتها. ثم بعد ان بدا ان النظام قد عاد، طعن جندي اسرائيلي طعنة قاتلة، وفي اليوم التالي قتل جندي اخر، وقتلت فتاة صغيرة في القدس، عندها قرر المستوطنون اخذ زمام الامور بأيديهم، فهوجمت ثلاث قرى عربية، وحرق ثلاثون منزلا، وقتل سبعة اشخاص، وبعد اسبوع، وانتقاما لهذه العملية، تم الهجوم لاول مرة على مستوطنة في الضفة الغربية وقتل ثمانية اسرائيليين وستة فلسطينيين، ورد المستوطنون بهجوم اخر على القرى المجاورة. وبدأ الشبان الذين كانوا يقذفون الحجارة يرفعون مستوى العنف الذي استمر في الارتفاع في الاشهر اللاحقة. وامر الجيش الاسرائيلي بتفريغ قرية كاملة من سكانها، ودمروها بالجرافات. وهوجم الجنود من قبل بعض الشبان الفلسطينيين الذين بقوا في القرية، واستمر القتال لايام عدة. وفي نهاية الامر، كان مصير اهل القرية يتراوح بين القتل والهروب. وادان العالم اسرائيل، وسمعت اصوات تقول ان هذا هو (جيتو) وارسو معكوسا. وتعاظمت الاعتداءات على الجنود والمستوطنين في المناطق، وزاد الضغط السياسي داخل اسرائيل، لاتخاذ خطوة ما، وتم تحضير المسرح للطرد، وبدون اي انذار، دخلت القوات الاسرائيلية الاردن واحتلت مساحة عشرة اميال مربعة، وفي داخل المناطق تحرك الجيش بسرعة وبقوة، مستخدما الطائرات لمهاجمة قرى ومدن الضفة الغربية، وبعد اربع وعشرين ساعة، اصبح السكان في حالة من الفزع، وطرد سكان قرى الضفة الغربية اما سيرا على الاقدام او بالسيارات او بالشاحنات والحافلات الاسرائيلية، وفي كل منطقة قاوم بعض الفلسطينيين الا انه تم عزلهم بسهولة. وخلال ثلاثة اسابيع كانت الضفة الغربية قد اخليت تماما من سكانها. ومن ثم بدأ الجيش حملة تنظيفات منظمة، مستخدما الدبابات ضد المدافعين الذين قاوموا بشراسة، ومات معظمهم وهو يقاتل. ووصل عدد القتلى الى عشرين الف فلسطيني وثمانمائة جندي اسرائيلي.

وصرخ العالم العربي، وادينت اسرائيل، الا ان احدا لم يتدخل، وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، الا انها لم تعلن الحرب، وفي داخل اسرائيل احتفي بمائير كاهانا كنبي للحل النهائي. الا انه ثبت أن هذا الحل لم يكن مستقرا.

وبعد عامين، اغتيل الحسين ملك الاردن، وسقط نظامه لصالح ثورة فلسطينية. فبسبب تهجير الفلسطينيين الى الاردن، اصبح معظم سكانه من الفلسطينيين مما ادى الى تطرفهم. انتهت الحرب العراقية-الايرانية وأقيمت وحدة سياسية بين العراق والاردن بعد الثورة الفلسطينية في الاردن. وتواجه اسرائيل الان حلفا اردنيا، عراقيا معاديا وقويا، يملك اسلحة كمياوية، ودولة سورية معادية تملك اسلحة سوفييتية ممتازة، ودولة مصرية معادية. اذن فالحرب لا يمكن تفاديها، ضرب الاسرائيليون في البداية، واحدثوا

دمارا كبيرا، الا ان هذه الحرب بعكس سابقاتها، استمرت، وبالتدريج استعادت القوات العربية قوتها، وبدأت باستخدام اعدادها الكبيرة، فعدد سكان مصر ٥٠ مليونا والعراق والاردن ٢٠ مليونا وسوريا ١٠ ملايين، وحشرت اسرائيل في الزاوية، ولم يعد امامها من خيار سوى استخدام الاسلحة النووية اولا ضد بغداد ثم دمشق والقاهرة، وفي النهاية قصم ظهر المقاومة العربية، وكان الاثر المباشر للهجوم النووي مقتل تسعة ملايين شخص منهم ستة ملايين في القاهرة وحدها، اما الاشعاع النووي فتسبب في قتل خمسة ملايين، وكانت خسائر اسرائيل عالية ولكنها انتصرت في النهاية، وانتشر الموتى في كل مكان واختفى الفلسطينيون الى الابد.

التدمير المتبادل

خلال مجرى الحرب، سلمت الباكستان سريا اسلحة نووية الى ليبيا، موفية بعهد كانت قد قطعته قبل سنوات عندما ساعدت ليبيا الباكستان في تطوير القنبلة (الاسلامية)، وبعد الضربة النووية الاسرائيلية، شنت ليبيا هجوما نوويا على اسرائيل، وسقطت احدى القذائف على تل ابيب واخرى على حيفا، واستقرت غيمة اشعاعية فوق القدس، وقتل اكثر من مليوني اسرائيلي الا ان قوات الدفاع الاسرائيلية لم تدمر بالكامل، وشنت هجوما مضادا على ليبيا، ومع ان القاهرة قد اصيبت فان القوات المصرية لم تمس باذى. وبعد ستة اشهر قطعت صحراء سيناء وسيطرت على اسرائيل، وبقيت الولايات المتحدة الأميركية على الهامش. دمرت الدولة اليهودية وادى الاشعاع الى جعل المنطقة غير صالحة للحياة.

الاعتراف المتبادل

بعد الانتخابات الاسرائيلية عام ١٩٨٨، فاجأت اسرائيل العالم باعلانها استعدادها لاجراء انتخابات حرة في الضفة الغربية وغزة، لتحديد من سيمثل الفلسطينيين، وقطع الاسرائيليون على انفسهم عهدا بالتفاوض مع اية قيادة ينتخبها السكان طالما هي تنبذ الارهاب وتعترف باسرائيل. وفي الانتخابات صوت الفلسطينيون بالاجماع تقريبا لقائمة مرشحي منظمة التحرير الفلسطينية. عادت الحكومة الاسرائيلية وحددت ان على م. ت. ف. نبذ الارهاب والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود حتى تتفاوض اسرائيل مع الشخصيات المنتخبة. واصدرت م. ت. ف. بيانا تقول فيه انها تعارض كل اشكال الارهاب

بما فيه ارهاب الدولة، وانها مستعدة للتفاوض على سلام دائم مع اسرائيل. واعلنت الحكومة الاسرائيلية انها تعتبر بيان م. ت. ف. كافيا. وافتتحت اسرائيل المفاوضات مع ممثلي م. ت. ف. ضمن مؤتمر دولي، وكانت المفاوضات صعبة ولا متناهية. الا ان اسرائيل وافقت في النهاية على عملية تدريجية تنتهي بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالمقابل وافق الفلسطينيون على مجموعة متنوعة من الشروط تضمن امن اسرائيل بعد تأسيس الدولة الجديدة. واعلنت م. ت. ف. التي وقعت باسم الفلسطينيين عن حل الصراع من جوانبه كافة. وكانت هنالك اصوات معارضة، الا انها عزلت. وتفاوضت الاردن وسوريا ايضا مع اسرائيل تحت مظلة المؤتمر الدولي، وتم التوصل الى معاهدة سلام مع الاردن، واضطرت سوريا الى القبول بنزع السلاح من الجولان وانجزت الاتفاقيات.

بدأت جهود التنمية في المنطقة تأخذ مجراها. واصبح اقتصاد الاردن وفلسطين واسرائيل مرتبطا بعضه ببعض وتم تحقيق نوع من الوحدة الاقتصادية. ومع مرور الوقت انجز نوع من المصالحة وضمن السلام.

هذه (السناريوهات) امثلة لما أعتبره النهايات الوحيدة المحتملة. فاما: (١) ان يقوم الاسرائيليون بتدمير اعدائهم. (٢) أو ان يقضي الاسرائيليون والفلسطينيون على بعضهم البعض. (٣) أو ان يحل الصراع على اساس اقامة دولتين.

ان النهايتين الاولى والثانية رهيبتان، لكنهما ممكنتان. في السيناريو الاول، تظهر دولة يهودية لاول مرة منذ الفي سنة، وخلال خمسين عاما تنحدر هذه الدولة الجديدة التي هي تعبير عن شعب متألق طالت معاناته ومثال للشعوب، الى جيش محتل ثم الى شعب مضطهد (بكسر الهاء) يقضي على الضعفاء ويشمر عن ساعديه لصراعات مستقبلية، لا يقيده شعور بالعطف على الاخرين او ذكريات معاناته هو نفسه.

ان ابادة القسم الاعظم من الفلسطينيين يقود الاسرائيليين الى هاوية جهنم. يحرقون العالم العربي فيصبحون منفذي عملية ابادة جديدة، بعد ثلاثة الاف وخمسمائة سنة من المعاناة لم يتعلموا شيئا. وتظهر القامة الاخلاقية اليهودية كعود ضعيف يعتمد في وجوده على الوهن. لم تحدث القرون العديدة اي تغيير دائم، فدولة اسرائيل كانت كأي دولة اخرى، ولم يؤخذ الاجنبي بالحسبان. فما انتجت هذه القصة العظيمة اي شيء، فالعبد السيد بانتظار دوره وهكذا هو التاريخ.

وتنتهي القصة الثانية بالاحراق المتبادل، فبعد خمسين عاما من تحرير "اوشفتس" يفنى ملايين اليهود مرة ثانية في لهيب النيران، وفي هذه المرة يدفعون الملايين معهم الى حتفهم ويتحملون جزءا كبيرا من المسؤولية، وفي النهاية، فان الارادة اليهودية على البقاء تتحطم. هكذا هو التاريخ والقصة الحزينة للقاء اليهود مع العالم ولقاء

العالم مع هذا الشعب المتميز.

ثم هنالك النهاية الثالثة السعيدة حيث ينتصر العقل بطريقة ما، ويتم العثور على طريق للتكيف المتبادل.

في النهاية، يجد القادة اليهود البديل الواضح عن ان يكونوا جزارين او ان يخضعوا للقتل الجماعي. وبالاستناد الى قوة اخلاقية وارادة على البقاء يرفضون الخيارين، ويجازفون بدولة فلسطينية ويتنازلون عن ارض اصبحوا يعتبرونها ملكا لهم. هذا هو خيارهم التاريخي الحاسم والصحيح.

لن يحدث اي من هذه "السيناريوهات" بهذه التفاصيل، الا انه مع الوقت سيحدث ما هو شبيه بواحد منها. وامل ان يكون شكلا مشابها للسيناريو الاخير. وهذا الكتاب موجه نحو هذا الهدف.

انا لا اعتقد ان الحل المبني على اساس دولتين سيأتي الى الوجود بالطريقة التي وصفتها سابقا. فحسب قصتي يعود الاسرائيليون الى صوابهم قبل فوات الاوان ولا اظن ان ذلك سيحدث. فاللقاء اليهودي مع العالم ترك اليهود محطمين الى درجة لا تمكنهم من انتهاج سياسة حكيمة. واذا كان الواجب تجنب حدوث تغيير عنيف في الشرق الاوسط، فيتوجب العثور على فاعل اخر. وباعتقادي ان هذا الفاعل هو الشعب الفلسطيني، الذي يمكنه ان يسيطر على ما هو الان عملية لا منطقية تسير نحو الدمار. ويمكن للفلسطينيين تحقيق شيء لانفسهم وللعالم وفي النهاية للشعب اليهودي، باعتبارهم الممثلين الرئيسيين للمراحل النهائية من الدراما التاريخية التي لا يمكن تحقيقها بأية طريقة اخرى، فيمكنهم ان يفرضوا حلا مبنيا على اساس الدولتين من طرف واحد، ويجلبوا السلام للشرق الاوسط.

هذا الكتاب -بالاساس- خطة عمل وليس تحليلا بلا قيمة للشرق الاوسط، وهو بلا شك يحتوي اخطاء، ولكن ارجو ان تكون صغيرة. انه موجه الى الفلسطينيين، والى الدور الرئيسي الذي عليهم ان يلعبوه في تاريخ العالم، اذا ارادوا ذلك.

قال البعض ان من الغرور ان يضع يهودي استراتيجية للفلسطينيين، وهو بلا شك كذلك، ولكن يمكن ان ننظر الى الموضوع من زاوية اخرى، باعتباره طلبا للمساعدة، فان النضال من اجل دولة فلسطينية مستقلة هو نضال من اجل دولة اسرائيلية امنة وانسانية. وبما انه لا يمكن وجود يهودية دون التزام بالعدل، فهو ايضا نضال من اجل التاريخ والمستقبل اليهوديين، انه نضال يجب ان يجد اليهود والفلسطينيون انفسهم فيه حلفاء.

هوامش المقدمة

(×) اللغة الايدشية (Yiddish) لهجة من لهجات اللغة الالمانية، يكثر في هذه اللهجة استعمال الكلمات العبرية والسلافية وينطق بها اليهود في الاتحاد السوفييتي وبلدان اوروبا الوسطى، وتكتب هذه اللهجة باحرف عبرية (المورد).

(××) نسبة الى مدينة مسيني القديمة في جنوب اليونان التي ازدهرت في اعوام (١٤٠٠-١١٠٠) ق. م.

١) هذا السؤال كالسؤال عن عملية الابادة: من هم الذين حدثت لهم الابادة بشكل مباشر ، لقد حدثت ليهود اوروبا. ولكن يمكن النظر اليها على انها حدثت ايضا لكل اوروبا، لكل الحضارة الغربية او حتى لكل الانسانية، وعلى انها تلقي الضوء على الانسان وعلى ما حدث لنا على هذا الكوكب.

الفصل الاول

تطور منظمة التحرير الفلسطينية

من الشائع في الولايات المتحدة، أن الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني مستمر بسبب اصرار م. ت. ف. على عدم اقامة السلام مع اسرائيل، والعبارة التقليدية هي: "لا يوجد من يمكن التفاوض معه". واذا ما ذكر الفلسطينيون "المعتدلون"، كان الجواب: كلما وجد فلسطيني "معتدل" ومستعد لاقامة السلام مع اسرائيل تم اغتياله.

ليست هذه المقولة دقيقة، ولكشف ذلك، ما علينا الا ان نطرح سؤالا بسيطا: ماذا تعني كلمة "معتدل"؟ الفلسطيني المعتدل بالنسبة لمعظم الناس هو الذي يبدي استعدادا للعيش بسلام مع اسرائيل في دولته الخاصة. والمؤشر الاخر لهذا الفلسطيني المعتدل هو رغبته في دخول م. ت. ف. في مفاوضات مع اسرائيل للتوصل الى سلام مبني على حل قائم على اساس الدولتين. لكن، اذا كان هذا هو تعريف المعتدل، فعرفات معتدل، وسنرى ان المجلس الوطني الفلسطيني، الذي هو اعلى هيئة لاتخاذ القرارات في م. ت. ف. معتدل ايضا. وتصديق الجميع لاسطورة تصلب م. ت. ف. لا يعكس فاعلية جهود الحكومة الاسرائيلية على مستوى العلاقات العامة فقط، بل يعكس فشلا "مذهلا" لمنظمة التحرير الفلسطينية في توضيح التغيرات التدريجية والمهمة التي طرأت على نظرتها عبر السنين. وهذا الفشل ليس هو السبب الوحيد، فهنالك رسائل، متناقضة (وخلافات عميقة)، ونزعة قوية للتركيز على استمرارية السياسات الحالية والقديمة، بدلا من لفت الانتباه الى التغيرات الجوهرية في سياسة المنظمة. فهناك جذور عميقة ومعقدة لاسلوب الانكار هذا. وانا لا ازعم فهمه تماما، الا ان احد ابعاده -على الاقل- يتعلق بالشرق الاوسط والكبرياء والكرامة. وعندما نستوعب حقيقة ان الفلسطينيين قد خسروا معركتهم من اجل التشبث باراض يؤمنون بانها حق طبيعي لهم، وانهم خسروا خسارة تامة، فان اسلوب وتكتيك م. ت. ف. يصبحان اقل غموضا. وعندما يحدد المراقب من الخارج بعض اوجه النضال الفلسطيني على انها نتائج عكسية، فمن الجدير تذكره أن هذه الفكرة تشمل تعريفا معينا لاهداف هذا النضال. وان احد العناصر المهمة المكونة للمقاومة الفلسطينية، وعلى الرغم من ان الفلسطينيين لا يعترفون بذلك لانفسهم، هو البحث عن طريقة لقبول الهزيمة بكرامة. وليس المقصود ان ذلك هو كل ما يعنيه هذا النضال. فمن الواضح انه محاولة لتفادي هزيمة اخرى وللحؤول دون فقدان الضفة الغربية وقطاع غزة، فهو نضال من اجل تعويض الهزائم السابقة، وبالضبط من اجل اخراج الفلسطينيين من وضعهم

كلاجئين بلا دولة الى مواطنين في دولة فلسطينية. ومن ناحية الامال، فهذا يعكس رغبة لتعويض هزائم سابقة والعودة الى اراض مفقودة.

ان احراز الدولة، وانهاء وضعهم كلاجئين، يبقي للفلسطينيين مكسبا مستقبليا. أما المشاركة في المقاومة الفلسطينية، ان كان من داخل صفوف م. ت. ف. او ببساطة في شوارع قرى الضفة الغربية، فانه يعطي الفلسطينيين شيئا هاما في الوقت الحاضر. فالمقاومة والنضال وانكار الهزيمة ليست مواقف تنظيمية، بل هي مواقف انسانية تحقق للفرد احترامه لنفسه حتى في وجه الكارثة. وتواجه الاستراتيجيات او التكتيكات التي تعطي الانطباع بانها تنطوي على فقدان اكبر للكرامة بالرفض، للحفاظ على ذلك القليل المتبقي بعد الدمار.

وبينما تضفي الكرامة والشرف والكبرياء على النضال الفلسطيني ضد اسرائيل معاني رمزية غنية، فان هناك جانبا عمليا (براغماتيا) لهذا النضال ينسجم مع الامل بامكانية تعويض نسبة من الهزائم السابقة، ومع الخوف من ان تقلل هزائم المستقبل من حجم هزائم الماضي. وهذا هو العنصر العملي الذي قاد الى التحول في م. ت. ف. على مدى السنين.

ان حجم هذا التحول يتضح من الخلافات التي ظهرت داخل م. ت. ف. خلال السنوات الاخيرة حول ما اذا كان من الواجب عليها المشاركة في المفاوضات كجزء من وفد اردني-فلسطيني، او الاصرار على تمثيلها كطرف مستقل. ومع هذا كله (فان الاستعداد الفلسطيني للتفاوض لم يستوعبه معظم الاسرائيليين والاميركيين بعد،) ولذلك، فمن المفيد مراجعة الحلقات المركزية في التحولات التي طرأت على م. ت. ف. منذ الستينيات.

رفض م. ت. ف. للقرار ٢٤٢

في عام ١٩٦٧، وبعد حرب الايام الستة، أصدر مجلس الامن القرار ٢٤٢، الذي ايدته اميركا والاتحاد السوفييتي واكد على " عدم السماح بالاستيلاء على الاراضي من خلال الحرب."

وحدد مبدأين يجب ان يستند الى اساسهما السلام في الشرق الاوسط:

(١) انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في الصراع الاخير. ،

(٢) التخلي عن كل المطالب وانهاء حالة الحرب، واحترام والاعتراف بسيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وحقها في العيش بسلام داخل حدود امنة ومعترف بها وخالية من التهديد الخارجي او اعمال القوة.(١)

وفي اليوم التالي لاقراره، اصدرت م. ت. ف. بيانا اكدت فيه رفضها لقرار ٢٤٢ محددة اسباب هذا الرفض، التي كان من ضمنها ما اعتبر الاكثر اهمية "....ان مجلس الامن يتجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير"(٢) ولكن كان هناك سبب اخر ورد في ذلك البيان وهو: "(٣)

يشير القرار اكثر من مرة الى حق اسرائيل في الوجود وفي تأسيس حدود دائمة ومعترف بها. ويشير ايضا الى سلامة اسرائيل وامنها والى تخليصها من التهديدات، وبشكل عام الى انهاء حالة الحرب معها. يفرض كل ذلك على الدول العربية اعمالا ووضعا سياسيا واقعيا تتناقض بشكل اساسي وخطير مع الشخصية العربية الفلسطينية ومع جوهر القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في وطن.

ولدى اخذ التغيرات التي حدثت منذ ذلك الوقت بعين الاعتبار، وحقيقة تصريحات ياسر عرفات اليوم التي تشير الى قبول م. ت. ف. بالقرار ٢٤٢ ضمن شروط محددة، فمن المهم ان نذكر ان الرفض الاولي لهذا القرار كان مرتبطا برفض جوهري لاسرائيل.

ميثاق منظمة التحرير التحرير الفلسطينية ١٩٦٨

في العام الذي تلا صدور القرار ٢٤٢، اتخذ ميثاق م. ت. ف. شكله المعروف الان برفضه الواضح لاسرائيل، وينص البند الاول على ان "فلسطين هي وطن الشعب العربي الفلسطيني"(٤) ويؤكد البند الاول على ان "فلسطين حسب حدود الانتداب البريطاني هي وحدة اقليمية متكاملة..."(٥) ويتحدث البند الرابع عن الواجب الذي يقتضي "صد العدوان الصهيوني الامبريالي عن الوطن العربي الكبير وتطهير فلسطين من الوجود الصهيوني".(٦) وينص البند ١٩ على ان "تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وتأسيس اسرائيل [هو قرار فارغ وبدون معنى] مهما انقضى عليه من الوقت".(٧)

ولذا، فلا يوجد شيء للتفاوض عليه مع اسرائيل ضمن اطار الميثاق الوطني الفلسطيني سوى تدميرها، لان الميثاق يستبعد اية امكانية للوصول الى تسوية سلمية مع اسرائيل، ثم، وبما ان فكرة التفاوض مع اسرائيل تنطوي على اعتراف بوجودها، ورغبة في التأقلم معها، فان البند التاسع ينص على ان "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وبذلك فهو استراتيجية وليس تكتيكا"(٨) كما ينص البند ٢١ على ان "الشعب العربي الفلسطيني بتعبيره عن نفسه من خلال الثورة المسلحة يرفض اي حل بديل عن التحرير الكامل لفلسطين ويرفض اية مخططات تهدف الى تسوية القضية الفلسطينية او تدويلها".(٩)

ومنذ تبني م. ت. ف. لهذا الميثاق عام ١٩٦٨ لم تتم مراجعته، وبدلا من ذلك اختارت م. ت. ف. ان تتجاهل هذه المقاطع، التي سببت الاذى للقضية الفلسطينية، وباسلوب تنظيمي مقصود، ودأبت م. ت. ف. على التقليل من حجم التغير الذي طرأ عليها وبشكل تكتيكي، واستفاد المتطرفون الاسرائيليون من هذه المحاولات من قبل م. ت. ف. لتمويه التحولات التي جرت عليها. وبنظرة سريعة يمكن ان نربط بين تطور م. ت. ف. والحروب الرئيسية. وهنا يمكن تقسيم ذلك الى ثلاث مراحل:-

- من هزيمة ١٩٦٧ حتى حرب ١٩٧٣.
- من ١٩٧٣ حتى حرب لبنان ١٩٨٢.
- من ١٩٨٢ حتى الان.

١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ : الفترة العسكرية

لقد اضعفت الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ الثقة بالحكومات العربية وبقيادة م. ت. ف. السابقة. وفي تلك الفترة، اصبحت م. ت. ف. منظمة فلسطينية في الاساس تحت قيادة ياسر عرفات. ومنذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣ سعت م. ت. ف. الى التأكيد على كونها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، والى اعاقة اية محاولات للوصول الى اتفاق مع اسرائيل يقضي بوجود دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

وكانت في هذه الفترة اهم الاحداث التي يجب الاشارة اليها، لانها مليئة باشارات مستقبلية، وابرزها، التغيير في موقف م. ت. ف. من السكان اليهود في اسرائيل، حيث ينص البند السادس من الميثاق الوطني على ان "اليهود الذين كانوا يعيشون بشكل دائم في فلسطين حتى بداية الغزو الصهيوني سيتم اعتبارهم فلسطينيين"(١٠) على اعتبار ان "بداية الغزو الصهيوني" هي عام ١٩١٧. وهذه العبارة تعني ان اليهود الاخرين يعيشون في اسرائيل بشكل غير شرعي، وعليهم الرحيل عندما يتحقق الانتصار الفلسطيني على اسرائيل. ظهر انتقاد لهذا الموقف من العناصر اليسارية في م. ت. ف. ومن المجموعات الاشد معارضة لاية مفاوضات مع اسرائيل. واقترحت وثيقة مقدمة من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الى دورة المجلس الوطني السادسة عام ١٩٦٩ ما يلي: ١- . . . . . ٢- رفض الحلول الشوفينية الفلسطينية او العربية (ذبح اليهود، رميهم في البحر، الخ.....). ٣- اقتراح حل ديمقراطي شعبي لمشكلة فلسطين واسرائيل ... مثل هذا الحل سيعني اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية للعرب واليهود على حد سواء، دون تمييز، ودون اي اخضاع على اساس طبقي، وحيث يتم احترام حق العرب واليهود في البقاء وفي

تـطـوير ثقافتهم الخاصة . . . . ٥- تنطوي عملية التحرير الوطني التي ستكون نتيجة لحرب الشعب طويلة الامد والتحرير الكامل لفلسطين على ما يلي: "تأسيس دولة ديمقراطية يتمتع فيها اليهود والعرب بحقوق وواجبات قومية متساوية".(١١)

ان الاعتراف بحقوق قومية لليهود في فلسطين سيوفر الاساس المنطقي للافتراض الذي يتبع ذلك الا وهو انهم، كبقية الشعوب، لهم الحق في تقرير المصير في فلسطين وبالتالي في دولة لهم في فلسطين(١٢)، لم تصل الجبهة الديموقراطية طبعا الى هذه النتائج، الا ان الرغبة في السماح لليهود بالبقاء في "فلسطين المحررة" وان يحظوا بحقوق مساوية لحقوق العرب تحمل في طياتها مضامين قوية.

وفي نفس الوقت، ومن داخل فتح (اكبر فصائل م. ت. ف.) كان هناك من يقول بوجوب القبول بجميع اليهود في فلسطين المحررة، وفي وقت ما من عام ١٩٦٩ تحدث عرفات عن ١،٢٥٩،٠٠٠ عربي يعتنقون الديانة اليهودية ويعيشون الان فيما يسمى "دولة اسرائيل"(١٣) وهنا كان يشير الى العدد القليل من اليهود الذين يقيمون في فلسطين دائما، اضافة الى الموجة الكبيرة من المهاجرين الجدد الى اسرائيل، والقادمين من دول شرق اوسطية. وتم تبنى هذا الموقف من الوجود اليهودي الدائم في "فلسطين المحررة" في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧١ حيث تم التأكيد على: ان الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني ليس كفاحا دينيا او عنصريا موجها ضد اليهود. ولهذا السبب فان الدولة التي سيتم انشاؤها مستقبلا في فلسطين المحررة من الامبريالية الصهيونية ستكون دولة فلسطينية ديموقراطية، وسيتمكن كل من يريد العيش فيها بسلام من تحقيق رغبته، مع مساواة في الحقوق والواجبات.(١٤)

واصبح هذا التغيير جزءا دائما في اطار عمل م. ت. ف. وفي منشوراتها الحالية التي تحتوي نص الميثاق الوطني. ويوجد فقط اشارة واحدة تظهر بجانب البند ٦ تقول: منذ تبني الميثاق الوطني الفلسطيني تغيرت السياسة حول هذه النقطة، وافضل تعبير عن هذا التغيير هو كلمة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية امام هيئة الامم، التي أيدها المجلس الوطني الفلسطيني. اما الجزء الذي يهمنا منها هنا فهو: "عندما نتحدث عن امالنا المشتركة من اجل فلسطين الغد، فنحن نشمل في نظرتنا كل اليهود الذين يعيشون حاليا في فلسطين، الذين يختارون العيش معنا هناك بسلام ودون تمييز - حتى نعيش معا في اطار سلام عادل في فلسطين الديموقراطية".(١٥)

وكما أسلفت، فان الفترة السابقة لحرب ١٩٧٣ التي تلت الهزيمة النكراء التي لحقت بالجيوش العربية عام ١٩٦٧، كانت هي اكثر فترة تتسم بالعسكرية في م. ت. ف. وقد يبدو من غير المنطقي ان تصل العسكرية الفلسطينية الى قمتها بعد أوضح تعبير عن

قوة اسرائيل، وان يتبع الاعتدال حرب ١٩٧٣ التي اجبرت الاسرائيليين على التراجع عن قناة السويس. الا ان المقاومة الفلسطينية لم تتبع ابدا منطقا مبنيا على اساس تقويم هادىء للارباح والخسائر والاحتمالات والمخاطر. على العكس من ذلك، اتبعت المقاومة منطقا اعمق من ذلك، منطق مقاومة كانت قبل كل شيء وسيلة لاعادة الكرامة الفلسطينية في عيون الفلسطينيين.

وبعد كارثة ١٩٦٧ اثبتت م. ت. ف. اكثر الخيالات بعدا عن الحقيقة حول قوتها المستقبلية. وكل من تحدث عن طموحات اكثر اعتدالا على ارضية عملية كان يشكل تهديدا. وتظهر شخصية هذه الفترة في الكلمات التالية لياسر عرفات عام ١٩٧٠ حيث قال "ان المخطط الاميركي-الاسرائيلي يحاول حاليا تأسيس دولة فلسطينية مرتبطة باسرائيل. هذه هي الفكرة الرئيسية الماكرة التي يعزفون عليها: كفاكم قتالا، كفاكم معارك. ان الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية هو اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية او في الضفة وقطاع غزة. ان هذا الاقتراح هو الاكثر خطورة. وباسم الثورة الفلسطينية، اعلن اننا سوف نعارض انشاء مثل هذه الدولة حتى اخر فرد من الشعب الفلسطيني لان انشاءها هو اعلان نهاية القضية الفلسطينية".(١٦)

اكدت الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة عام ١٩٧١ على الرفض الفلسطيني لدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال ابو اياد، وهو قيادي كبير في فتح، في معرض شرحه لهذا الرفض: "ان قبول الدولة يعني قبول هزيمة السنوات العشرين السابقة، وبالتالي القبول بوجود اسرائيل"(١٧) ولم تعز ابو اياد الدقة في تقويمه معنى قبول دولة في الضفة الغربية والقطاع، ومن المفيد تذكر هذه المقولة الاساسية كلما اصبحت ملامح الدبلوماسية الشرق اوسطية غامضة. لقد ولدت م. ت. ف. منظمة رافضة، وصنع السلام مع اسرائيل، حتى في مقابل دولة فلسطينية، يعتبر فشلا في تحقيق اهدافها الاولية.

وبالطبع، فان قبول دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة كنتيجة لعملية مفاوضات مع اسرائيل كانت تختلف كليا عن الاستيلاء على السلطة في الضفة الغربية عسكريا، دون صنع اي سلام مع اسرائيل. وقد وضع أعجب تصور للقوة عندما ساد التهور الذي لم يكن ممكنا الا بوجود قادة لا يتحملون المسؤولية عن حماية منطقة وسكان، وجاء ذلك على لسان الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين: "في حالة زوال كابوس الاحتلال عن الضفة الغربية فان شعبنا لن يسمح باعادة احتلالها من قبل الحكومة الارهابية؛ حكومة الخيانة الوطنية، بل ستنشأ (في الضفة الغربية) منطقة محررة ستكون مركزا للتضامن الثوري مع النضال من اجل اسقاط النظام الخائن، وبناء النظام الوطني في كل الاردن، الذي

سيكون خطوة اساسية لاستكمال الكفاح المسلح من اجل تحرير كامل التراب الوطني وانهاء الكيان الصهيوني".(١٨)

ان هذا السيناريو لا يرسم تصورا لوضع اليد على الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب، بل لاسقاط نظام الحسين والاستيلاء على الاردن ايضا. وهنا نرى أن الفجوة بين الطموحات وامكانات تحقيقها، لا يمكن ان تكون اكثر اتساعا.

لقد عكس رد الفعل القوي ضد فكرة الدولة في الضفة الغربية التي ستكون جزءا من تسوية مع اسرائيل، حقيقة انه حتى في عام ١٩٦٧ كانت هذه الفكرة تحمل على محمل الجد في الدوائر الفلسطينية، وحالا بعد ١٩٦٧، تحدث خمسون قياديا فلسطينيا من الضفة الغربية مع الاسرائيليين حول هذه الفكرة، الا انهم لم يجدوا اذنا صاغية. وفي ربيع ١٩٧٣، قبل حرب تشرين بعدة اشهر، اقترح الرئيس التونسي بورقيبة فكرة العودة الى خطة التقسيم (١٩٤٧)، وأيدت الحكومة المصرية هذا الاقتراح.

وكان لجرأة السادات في شن حرب ١٩٧٣، ونجاح الجيش العربي في مفاجأة واجبار الاسرائيليين على التراجع، تأثير نفسي قوي في العالم العربي. وبالنسبة للقيادة الفلسطينية، يبدو ان هذه الحركة سهلت عملية التحول عن الاهداف المبالغ فيها التي ظهرت بعد هزيمة ١٩٦٧ الى ادراك ان نوعا من التسوية الملائمة بأدنى حد، أمر ممكن ومقبول. هذا، ويبدو انه في خضم حرب ١٩٧٣ بعث ياسر عرفات رسالة سرية الى هنري كيسنجر يعبر فيها عن رغبة م. ت. ف. في الاشتراك في مفاوضات سلمية. ويكتب كيسنجر في مذكراته عن رسالة وصلته من عرفات بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٠ يقول عنها انها: "اقترحت، ان العرب وبعد عبورهم خطوط ما قبل الحرب بجهدهم الخاص، قد استعادوا ما يكفي من ماء الوجه ليقوموا بمفاوضات حقيقية، حتى لو خسروا المعركة في النهاية، كما بدت توقعات عرفات. وحسب عرفات، فان م. ت. ف. مستعدة للمشاركة في هذه المحادثات مع الاحتفاظ بحقها في تسوية حساباتها القديمة مع الاردن."(١٩)

وبافتراض ان مذكرات كيسنجر دقيقة، يمكن اعتبار ان هذه هي اللحظة التي خطت فيها م. ت. ف. خطوة باتجاه رفض ذلك الجزء من الميثاق الذي يقول أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. وبالطبع، فان فتح باب المفاوضات مع اسرائيل يتضمن الرغبة في انهاء المفاوضات، أي، بعبارة اخرى، الرغبة في صنع السلام مع اسرائيل بشكل يتناقض كليا مع الميثاق الوطني الفلسطيني.

١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ : الصراع الداخلي

لقد بادر السادات الى حرب عام ١٩٧٣ كخطوة اولى نحو مفاوضات سلام، فهو لم يصدق ابدا امكانية هزم اسرائيل عسكريا. وبعد الحرب وضعت مفاوضات السلام على اجندة العالم. واجبرت م. ت. ف.، في مواجهة احتمال المفاوضات، على تحديد موقف واقعي من هذه المفاوضات. هل سيشاركون ام هل سيتخلفون؟ وتحت اية شروط سوف يدخلون المفاوضات؟ ما هي النقاط التي سيقبلونها؟ ولم يظهر موقف واضح لـ م. ت. ف. يقبل بالمفاوضات الا بعد سنين عدة. لكن، وبعد حرب ١٩٧٣، اتسع النقاش حول هذه المسألة داخل م. ت. ف. وأسفر ذلك عن عدة مواقف اتخذها اشخاص مختلفون وتنظيمات مختلفة، كما أسفر عن سحب الثقة بعرفات من قبل التنظيمات التي عرفت فيما بعد بجبهة الرفض.

وكان على طرف الخلاف من جهة شخصيات في المنظمة موالية لفتح ومقربة من ياسر عرفات، وبالاخص سعيد حمامي و د. عصام السرطاوي. وكان سعيد حمامي ممثل م. ت. ف. في لندن. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٣، بعد الحرب مباشرة، نشر اول مقال من سلسلة مقالات في جريدة "التايمز" اكد فيه على حق الشعب الفلسطيني في المشاركة في أي مؤتمر قادم للسلام. وتابع حديثه عن "دولة واحدة علمانية ثنائية القومية" وسمي هذا الهدف "الحل النهائي" الذي يمكن تحقيقه.

"فقط عندما يريده الطرفان بصدق ويستعدان للعمل من اجله.. فالخطوة الاولى في هذا الاتجاه يجب ان تكون الاعتراف المتبادل من قبل الطرفين؛ اليهود الاسرائيليون والعرب الفلسطينيون، يجب ان يتبادلوا الاعتراف كشعبين لكل منهما الحقوق المترتبة على هذا الاعتراف . ."(٢٠)

لم يكن لدى سعيد حمامي تفويض بالحديث عن هذه الافكار الا انه كان ممثلا لمنظمة التحرير وبقي كذلك حتى اغتيل على ايدي مجموعة ابو نضال. ويمكن اعتبار مقالاته بأنها طريق قليلة المخاطر، تسمح لعرفات باختبار الرد الفعلي في م. ت. ف. لمثل هذه المقترحات ورد الفعل الاسرائيلي. بيد ان مقترحات حمامي فشلت في الحصول على رد فعل اسرائيلي يذكر.

وفي نفس الفترة، وبظهور احتمال عقد مؤتمر للسلام في جنيف، انضمت فصائل تنظيمات في م. ت. ف. الى بعضها لتكون جبهة الرفض، وأكدت رفضها المستمر للدولة الفلسطينية، وللمفاوضات وللمشاركة في مؤتمر جنيف ولاي شكل من اشكال التسوية يتضمن القبول باسرائيل. وفي معرض حديثه عن معارضته للدولة الفلسطينية المستقلة

في الضفة الغربية وقطاع غزة هدد جورج حبش، قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبشكل دقيق، ما يعتبره الكثيرون اليوم أساسا لهذه الدولة.

"هل ادركنا ان هذه الدولة ستحشر بين اسرائيل من جهة والنظام الرجعي الاردني من الجهة الاخرى؟ هل ادركنا ان هذه الدولة ستكون هدية عربية عالمية؛ هذا الحل سيكون هو "الحل النهائي" لمشكلة الشرق الاوسط."(٢١)

باختصار، كان جورج حبش وبقية جبهة الرفض متمسكين بموقف م. ت. ف. الاساسي الذي تبنته عام ١٩٦٨. ولعل اضطرارهم الى تنظيم انفسهم في جبهة رفض دليل على التغيير في مواقف التيار الاساسي في م. ت. ف. مهما كان هذا التغيير بطيئا ومتناقضا. ويجب أن لا ننسى ان السوفييت كانوا في هذه الفترة يحثون م. ت. ف. على الاشتراك في مؤتمر جنيف.

وبينما استمر النقاش داخل م. ت. ف. كان من ضمن المعادلات الكلامية التي ظهرت فكرة "المراحل"، أي أن السلطة الوطنية المستقلة على الضفة الغربية معقولة طالما تم احرازها دون أية تنازلات لاسرائيل، وطالما تم فهمها كمرحلة في النضال "لتحرير كامل فلسطين". ولذا، تبنت الدورة ١٢ للمجلس الوطني التي انعقدت في حزيران (يونيو) ١٩٧٤ قرارا ينص على ما يلي:

"ستناضل م. ت. ف. ضد اية خطة لتأسيس كيان فلسطيني مقابل الاعتراف، والمصالحة، والحدود الامنة، والتنازل عن الحق الوطني، او حرمان شعب من حقه في العودة وتقرير المصير على التراب الوطني."(٢٢)

يتضح من دعوة سعيد حمامي الى الاعتراف المتبادل انها كانت موقف اقلية، ويبدو انه قوبل بالرفض التام.

الا ان الدورة الثانية عشرة تبنت قرارا اخر ينص على ما يلي:

"ستناضل م. ت. ف. بكل الوسائل الممكنة، وخصوصا الكفاح المسلح لتحرير الارض الفلسطينية لترسيخ سلطة الشعب الوطنية المستقلة والنضالية على كل جزء يتم تحريره من الارض الفلسطينية ....."(٢٣)

اذا امعنا النظر في هذه الفقرة نجد اولا ان الكفاح المسلح قد انزل من درجته العالية في المثياق "كالسبيل الوحيد" الى "السبيل الرئيسي" ثم نجد ولاول مرة ان المجلس الوطني يصادق على انشاء كيان فلسطيني على جزء من الارض الفلسطينية. وهكذا تم رفض (انذار حبش) بان انشاء دولة فلسطينية سيكون النهاية لمشروع تحرير كامل فلسطين. هل اختلف المجلس الوطني مع تحليل حبش بان الحقائق السياسية الجغرافية للدولة المصغرة ستعني أنها حل نهائي لا مرحلي، ام انه قد كان هناك ميل متنام للبحث

عن تسوية مع اسرائيل. من الواضح ان الثاني هو السبب، لأن حجج حبش في ان الدولة المصغرة ستضطر للعيش بسلام مع اسرائيل هي حجج سليمة، ولم يتم دحضها بشكل مقنع ابدا. ولكن للاسف، ومع انها فكرة غير محتملة، الا ان النظرية القائلة بان الدولة الفلسطينية ستكون مصدرا لاعتداءات جديدة على اسرائيل تمسك بها الاسرائيليون المعارضون لقيام دولة فلسطينية واصبحت جزءا من الركائز الاسرائيلية المضادة للتعامل مع م. ت. ف.

شعر حبش بان البساط ينسحب من تحت قدميه في مركز م. ت. ف. وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ انسحبت الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ويوفر لنا بيان الجبهة الذي اعلنت فيه قراراها هذا صورة واضحة عما كان يجري. وكان مثابة طلب لقيادة م. ت. ف. بأن تكون واضحة وصريحة على الاقل فيما يخص التغيير في سياستها، وتنص اجزاء من البيان على ما يلي:

١- بعد حرب اكتوبر ظهر على الساحة العربية والدولية وضع ايجابي لما يسمى بالتسوية السياسية للنزاع العربي-الاسرائيلي. وكان واضحا ما سيترتب على هذه التسوية ..... سيكون الثمن الذي سيدفع لاسرائيل مقابل الانسحاب من كل المناطق العربية ..... خطوات نحو التأكيد على شرعية وجودها في المنطقة .....

... كان يجب على الثورة الفلسطينية ان تقدم للشعب الفلسطيني والشعب العربي تحليلا دقيقا لهذه الصورة ولنتائجها.

كان يحب على الثورة الفلسطينية ان توضح الحقيقة حول مؤتمر جنيف والنتائج التي ستتمخض عنه. كان يجب عليها ان تضع نفسها خارج اطار هذه التسوية التصفوية.

لقد بذلت الجبهة كل الجهود لتؤكد رفضها لمؤتمر جنيف .... الا ان قيادة المنظمة (عرفات) حاولت دوما التهرب من تحديد اي موقف بحجة انها لم تدع رسميا لحضور مؤتمر جنيف .....

٢- ..... عند نهاية الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني كانت نية القيادة الاستسلامية واضحة - اعتبروه قد اعطى شرعية لسيرهم في طريق الانحراف والاستسلام. بدأوا بالتفسير كما يحلو لهم، وباصدار تصريحات كما يحلو لهم بشكل لا يتناسب مع ميثاق المنظمة.

لقد انكشف الخداع واتضح ان ما كانت القوى الاستسلامية تتحدث عنه هو التكتيكات المضللة للرفاق وللجماهير بدلا من تضليل العدو.

٣- بدأت قيادة م . ت . ف . بمناقشة احتمال حضورها مؤتمر جنيف ..... وفي جلسة للجنة التنفيذية ..... قررت اللجنة التنسيق مع النظام الاردني الذليل.

٧- انكرت قيادة م. ت. ف. وجود اية اتصالات سرية مع اميركا عدو الشعوب. الا اننا تأكدنا من أن هذه الاتصالات السرية قد تمت فعلا، دون علم الجماهير.

لذا، فان انسحابنا من اللجنة التنفيذية بات أمرا لا يمكن تفاديه.(٢٤)

خلال المرحلة الأولى من هذه الفترة الزمنية ، اي الفترة الواقعة بين حرب ٧٣ ومحادثات كامب ديفيد ، حدث اللقاء الاول ضمن عدة لقاءات بين اسرائيليين واعضاء في م. ت. ف. وفي البداية لم توافق م. ت. ف. رسميا على مثل هذه اللقاءات. ومع ان عرفات كان على علم بها الا انه لم يخول صلاحية من المجلس الوطني للمصادقة على هذه اللقاءات. وامتدت مجموعة من اللقاءات في الفترة بين شهر تموز (يوليو) ١٩٧٦ الى شهر ايار (مايو) ٧٧. ومع ان التمثيل الاسرائيلي لم يتحاور باسم الحكومة، الا انه ضم شخصيات ذات مكانة من ضمنها الجنرال السابق ماتي بيليد، واريه الياف السكرتير العام السابق لحزب العمل الاسرائيلي وعضو الكنيست، ومائير بيل (عضو كنيست)، واوري افنيري (صحفي اسرائيلي مرموق). وكان من ضمن الممثلين الفلسطينيين عصام السرطاوي الذي كان مقربا من ياسر عرفات، وصبري جريس وهو مثقف فلسطيني. ويروي اوري افنيري في كتابه (صديقي العدو) كيف وافق سرطاوي في بداية ١٩٧٧ على اصدار بيان للجمهور يكشف فيه عن وجود مثل هذه المحادثات، وينص هذا البيان على "ان م. ت. ف. ملتزمة بسياسة البحث الجاد عن حل سلمي للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني على اساس قبول متبادل لمبادىء الحرية والسيادة والامن لكلا الشعبين".(٢٥)

ومع ان السرطاوي لم يوقع على هذا البيان ولم يذكر اسمه، الا أن البيان كان له صداه في اسرائيل. ولكن اية فرصة لحدوث انفراج في العلاقات تقوضت خلال ايام معدودة عندما اعلنت مكاتب م. ت. ف. في العالم ان المنظمة لم توقع مثل هذه الوثيقة، وهذا كان صحيحا، واكدت ان المنظمة لن تصنع السلام ابدا مع (الكيان الصهيوني). ويضيف افنيري أن الاسرائيليين بدوا كذابين او مغفلين. وكان من الواضح ان المقاومة ضد السرطاوي داخل المنظمة ادت الى رد فعل معاكس.

ومع هذا، فان هذه الفترة السابقة لزيارة السادات للقدس قد بدت واعدة للمعتدلين في م. ت. ف. وفي اذار (مارس) ١٩٧٧ اكدت الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني على حق الفلسطينيين في التمثيل في جنيف (مع ان الاعتراف باسرائيل لم يكن واردا) وفي ١٥ اذار ١٩٧٧ تحدث الرئيس جيمي كارتر عن الحق الفلسطيني في "وطن". وبينما كان هذا التطور البطيء يحدث داخل م. ت. ف. حدث تطور اخر تحكم في رد الفعل الاميركي والاسرائيلي لهذا التغيير ولهذه الاحتمالات. ففي ايلول (سبتمبر)

١٩٧٥ وقعت مذكرة اتفاق بين وزير الخارجية الاميركية هنري كيسنجر ويغال الون نائب رئيس وزراء اسرائيل. وتشير هذه المذكرة الى احتمالات عقد مؤتمر جنيف للسلام. وتنص النقطه الاولى على انه "سيعاد عقد مؤتمر جنيف للسلام في وقت يتم تنسيقه ما بين الولايات المتحدة واسرائيل." وتتحدث النقطه الثانية عن السياسة الاميركية تجاه م. ت. ف. فتقول: "ستستمر الولايات المتحدة في اتباع سياستها الحالية تجاه م. ت. ف. حيث لن تعترف بها او تتحاور معها طالما لم تعترف م. ت. ف. بحق دولة اسرائيل في الوجود ولم تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨."(٢٦)

ولدى قراءة هذه المذكرة في اطار ذلك الوقت، فان حقيقة ان الاسرائيليين طلبوا مثل هذا الالتزام من الولايات المتحدة تشير الى امور عدة منها:

١- ادراك التغييرات التي طرات على م. ت. ف.

٢- القلق من ان تتجاوب الولايات المتحدة مع هذه التغييرات وتعترف بمنظمة التحرير.

٣- الرغبة في قطع الطريق على هذا الاحتمال عن طريق الزام الولايات المتحدة بشروط مسبقة يستبعد ان تقبلها م. ت. ف. قبل المفاوضات.

وهكذا، بدلا من التعامل بايجابية مع التغيير في م. ت. ف. ومحاولة تعميق التطور بجلب م. ت. ف. الى طاولة المفاوضات، تبنى الاسرائيليون سياسة تحاول منع م. ت. ف. من احتلال مكان على تلك الطاولة. وفي عمل يدل على غباء هائل ، وافق كيسنجر على تقييد السياسة الخارجية الاميركية بموقف جامد رافض للتفاوض مع م. ت. ف.

في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٧٧ اصدرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بيانا مشتركا يحددان فيه العناصر المكونة للتسوية الشاملة التي تشمل "ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني." وعبرت الحكومتان عن رغبتهما في المشاركة في ضمانات دولية للحدود بين اسرائيل والدول المجاورة. ويضيف البيان:

"تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بان الطريق الوحيد الصائب والفعال لتحقيق حل جذري لكل اوجه مشكلة الشرق الاوسط بأكملها هو المفاوضات تحت مظلة مؤتمر جنيف للسلام الذي سيعقد لهذه الاهداف بمشاركة جميع الاطراف المعنية في هذه القضية بمن فيها الشعب الفلسطيني . . . . .(٢٧)

واختتم البيان بالاعلان عن ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قررا اعادة عقد هذا المؤتمر قبل كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٧٧.

وبهذا التأكيد، اضافة الى التغييرات التي كانت تحدث داخل م. ت. ف. فمن المرجح ان م. ت. ف. كانت ستجد طريقة للمشاركة في المؤتمر المزمع اعادة عقده، وبهذا كانت ستبدا المفاوضات بين الاسرائيليين وم. ت. ف. اخيرا. غير اننا لن نعرف ابدا ما كان

سيحصل، لانه وبعد ستة اسابيع من البيان الاميركي-السوفييتي المشترك، أذهل انور السادات العالم باعلانه عن رغبته في زيارة القدس. وتمت هذه الزيارة خلال اسبوعين. هذه الرغبة من طرف واحد للتفاوض بشكل مباشر مع الاسرائيليين فتحت الباب امام محادثات كامب ديفيد، ولكن المؤتمر الدولي الذي كان من المزمع عقده بعد ان اكتسب زخما قويا ، لم يعقد بتاتا.

وأثارت زيارة السادات للقدس مزيدا من الخلافات داخل م. ت. ف. فادعى الرافضون ان رغبة عرفات في التفكير بمؤتمر جنيف قد مهدت الطريق امام زيارة السادات ، حتى انهم وصلوا حد اتهام عرفات بانه وافق مسبقا على مبادرة السادات. وفي اذار (مارس) ١٩٧٨، قبل كامب ديفيد باشهر ، غزا الاسرائيليون جنوب لبنان ، وخلال تلك السنة اغتيل المعتدلون البارزون في م. ت. ف. بمن فيهم حمامي من قبل مجموعة (ابو نضال) المتمركزة في العراق.

تم التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد في خريف ١٩٧٨ ووفرت اتفاقية سلام منفصلة مع مصر، دون اي ذكر لدولة فلسطينية. وفي انحاء العالم العربي ، تاكدت خيانة السادات واندلعت مظاهرات واسعة في المناطق ضد الاتفاقيات.

في السنوات الاربع التالية التي قادت الى غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، لا بد من ذكر حادثتين كجزء من هذه الصورة لتطور م. ت. ف. باتجاه جهد دؤوب من اجل البدء بالمفاوضات مع اسرائيل. الحادثة الاولى؛ وقف اطلاق النار عام ١٩٨١ بين اسرائيل وم. ت. ف. الذي فاوضت اميركا عليه. والثانية خطة السلام التي طرحها الامير فهد في اب (أغسطس) ١٩٨١.

في ربيع ١٩٨١ ، هاجمت القوات السورية في لبنان المواقع المارونية المسيحية التي كانت تخشى ان تكون جزءا من محاولة لخلق صلة مع القوات اللبنانية المدعومة من قبل اسرائيل في الجنوب. وأوضحت اسرائيل عدم رغبتها في السماح لمثل هذه الهجمات باسقاطها عددا من الطائرات السورية، وكرد على ذلك نشرت سوريا قواعد للصواريخ المضادة للطائرات في وادي البقاع. وافصح الاسرائيليون عن نيتهم باقتلاع هذه الصواريخ. وخوفا من امكانية استفحال المشكلة بين اسرائيل وسوريا ، بعثت ادارة ريغان فيليب حبيب ، وهو دبلوماسي متقاعد، الى المنطقة ليبحث امكانية تخفيف التوتر. نجح حبيب في البداية حيث وافقت الحكومتان الاسرائيلية والسورية على ان لا تكون اي منهما البادئة بالتصعيد.

قامت اسرائيل بعدة هجمات على مواقع م. ت. ف. في جنوب لبنان قائلة انها خارج نطاق محادثاتها مع حبيب ، وردت م. ت. ف. بتصعيد القصف ضد مدن اسرائيلية

حدودية. وفي ١٧ و ١٨ تموز (يوليو) شنت طائرات اسرائيلية هجوما كبيرا ضد مواقع فلسطينية في بيروت الحقت خسائر فادحة في أوساط المدنيين.

حول حبيب اهتمامه الى تهدئة العلاقات بين اسرائيل والمنظمة. ومن خلال عدة جولات من المحادثات غير المباشرة (لان الولايات المتحدة رفضت الحديث المباشر مع م. ت. ف. وكلا الطرفين كان يريد ان يتجنب الاتصال المباشر بين م. ت. ف. واسرائيل) تمكن حبيب من التوصل الى اتفاق على وقف اطلاق النار. ومع ان هذا الاتفاق لم يكن مباشرا الا انه كان اول تسوية يتم التوصل اليها بين المنظمة واسرائيل. وصمد هذا الاتفاق حتى الغزو الاسرائيلي الكامل للبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢.(٢٨)

بعد عدة اسابيع من اتفاق وقف اطلاق النار، تقدم الامير فهد ولي عهد المملكة العربية السعودية بخطة سلام تنص على النقاط التالية:

١- الانسحاب الاسرائيلي من كل المناطق العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها الجزء العربي من القدس.

٢- ازالة المستوطنات التي اقامتها اسرائيل على الاراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧.

٣- ضمان حرية العبادات لأبناء جميع الديانات في الاماكن المقدسة في القدس.

٤- التاكيد على حقوق الشعب الفلسطيني وتعويض الفلسطينيين الذين لا يرغبون في العودة الى وطنهم.

٥- الاستهلال بفترة انتقالية للضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة تحت اشراف الامم المتحدة لفترة لا تزيد عن بضعة شهور.

٦- انشاء دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشريف.

٧- التأكيد على حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨- ضمان تطبيق هذه المبادىء من قبل الامم المتحدة او بعض الدول الاعضاء.(٢٩)

ان للبند الرابع من هذه الخطة اهمية خاصة، حيث انه يطرح التعويض في مسالة (حق العودة للفلسطينيين) واهم بند هو السابع الذي تحدث عن (حق كل دول المنطقة في العيش بسلام). وهذه الصيغة ماخوذة عمليا من القرار ٢٤٢ وهو البند الذي كان احد النقاط الاساسية التي ادت الى رفض ٢٤٢ من قبل م. ت. ف. وقد قوبلت هذه الخطة من الدول العربية بالترحيب باستثناء سوريا. وفي داخل اسرائيل رفضتها حكومة بيغن كليا. الا ان ما كان مثيرا للاهتمام هو ذلك النقاش الحاد الذي اثارته الخطة داخل م. ت. ف. ودارت الشكوك حول مشاركة ياسر عرفات في صياغتها، وادلى عرفات بتصريحات مؤيدة لها، الا انه وفي داخل حركة فتح نفسها وجد نفسه ضمن اقلية. وفي القمة العربية ضغطت م. ت. ف. من اجل رفضها، ولم يتم تبنيها.

في الاشهر التي تلت رفض خطة فهد، استمر وقف اطلاق النار بشكل مقبول. بيد انه بدا من الواضح ان أوساطا اساسية في اسرائيل مثل وزير الدفاع ارئيل شارون ورفائيل ايتان رئيس الاركان كانت تضغط باتجاه غزو شامل.(٣٠)

وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٢ اصيب السفير الاسرائيلي في بريطانيا بجروح خطيرة اثر محاولة لاغتياله، وانكر عرفات مسؤولية م. ت. ف. عن هذا الحادث. وتذرع الاسرائيليون بهذا الحادث لشن هجوم يستهدف القضاء على م. ت. ف.

١٩٨٢ وحتى الان : السعي وراء المفاوضات

في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ غزت اسرائيل لبنان، وبعد عدة ايام وصل الاسرائيليون بيروت. وفي منتصف اب (أغسطس) تم التوصل الى اتفاق غير مباشر بين الطرفين، وبحلول نهاية الشهر انسحب مقاتلو م. ت. ف. من بيروت واتخذت م. ت. ف. مقرا جديدا لها في تونس.

عارض جزء كبير من الاسرائيليين الغزو للبنان وكانت المعارضة قوية بشكل خاص ضد تجاوز الاربعين كيلو مترا التي اعلن عنها في بداية الغزو كحد نهائي لتقدم القوات الاسرائيلية، واعتبر العديد من الاسرائيليين هذا الغزو مثابة اول حرب "اختيارية". وفي الوقت الذي استمرت فيه المعارك كان هناك احتجاجات وصل عدد المشاركين فيها الى خمسين الفا. وبعد مجزرة المدنيين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا احتج ما يقارب الاربعمائة الف اسرائيلي.

ان استراتيجية الكفاح المسلح التي اعتبرت في الميثاق الوطني الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين كانت دائما شبيهة بالخرافة. والغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان ادى الى جعل تصديق هذه الخرافة امرا مستحيلا ، وكان من اهم نتائج حرب لبنان انه ولاول مرة منذ عام ٦٧ لم تعد لقوات م. ت. ف. اي منطقة حدودية مع اسرائيل.

وحتى قبل اخلاء المنظمة من بيروت تسارعت جهود عرفات من اجل تسوية سياسية. ففي ١٩٨٢/٧/٢٢ اعلنت م. ت. ف. لأول مرة قبولها قرار التقسيم الصادر عن مجلس الامن عام ١٩٤٧ المذكور في اعلان استقلال دولة اسرائيل وفي ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٨٢ اعلن عرفات قبوله كل قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.(٣١)

في نفس الوقت الذي امتنعت فيه م. ت. ف. عن قبول القرار ٢٤٢ بوضوح، وفي تناقض واضح مع تصريح عرفات بان م. ت. ف. قبلت كل قرارات الامم المتحدة، اوضح المجلس الوطني رفضه القرار ٢٤٢.

وعكس هذا الغموض وهذه التناقضات الاختلافات في وجهات النظر داخل م. ت. ف. واصرار عرفات على قيادة المنظمة باتجاهات جديدة تتجاوز الاجماع الخرافي السابق.

في اليوم الاول من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢، وعندما اكتمل انسحاب م. ت. ف. من بيروت، اعلن الرئيس الاميركي ريغان عن خطة للسلام في الشرق الاوسط، وكانت العناصر الايجابية في مشروع ريغان من وجهة النظر الفلسطينية تتمثل في:

(١) الحديث عن (الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني).

(٢) القول ان (الولايات المتحدة الاميركية لن تؤيد استخدام مزيد من الاراضي لبناء المستوطنات) خلال فترة انتقالية مقترحة.

(٣) اقتراح تجميد الاستيطان حالا.

(٤) معارضة السيادة الاسرائيلية او السيطرة الدائمة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٥) القول ان شروط الانسحاب الواردة في القرار ٢٤٢ تنطبق على كل الجبهات بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة.

اما العناصر السلبية في هذه الخطة من وجهة النظر الفلسطينية ايضا فهي:

(١) عدم التاكيد على حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

(٢) القول ان (الولايات المتحدة لن تؤيد) انشاء دولة فلسطينية مستقلة وتقترح بدلا من ذلك (حكما ذاتيا للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطا بالاردن).

(٣) عدم حدوث اي تغيير حول الاعتراف بـ م. ت. ف.

وقد تبنت م. ت. ف. في بداية الامر رد فعل حذرا ازاء مشروع ريغان، وتحدث قياديون في م. ت. ف. بشكل ايجابي عن بعض جوانبه. وبعد بضعة ايام من خطاب الرئيس ريغان، اجتمعت جامعة الدول العربية في فاس بالمغرب، وكان هذا اللقاء محطة لاتخاذ قرارات حاسمة. وتحدثت القرارات التي خرجوا بها عن : "اصرار الدول العربية على الاستمرار في العمل بكل الوسائل لتحقيق السلام القائم على العدل في الشرق الاوسط، واعتماد خطة الرئيس الحبيب بورقيبة المرتكزة على الشرعية الدولية كاساس لحل القضية الفلسطينية، وخطة جلالة الملك فهد بن عبد العزيز ....."(٣٢)

ان الاشارة الى خطة الرئيس التونسي بورقيبة كاساس لحل القضية الفلسطينية جدير بالملاحظة لان هذه الخطة تدعو لقبول الحل المبني على اساس الدولتين كما هو مقترح في قرار التقسيم لعام ١٩٤٧.

وتشمل قرارات فاس ثمانية مبادىء تتطابق الى حد بعيد مع المبادىء الثمانية في خطة الامير فهد والتي لم يتم للأسف قبولها عندما طرحت قبل عام. وتماما كخطة فهد فان قرارات فاس طالبت بتعويض اولئك الذين لا يريدون ممارسة حقهم في العودة،

وبفترة انتقالية قصيرة تحت اشراف الامم المتحدة وبضمانات (السلام لكل دول المنطقة). وبهذا تكون جامعة الدول العربية في فاس قد تبنت الموقف الذي أيده عرفات قبل ذلك بعام، الا ان عرفات لم يتمكن من اقناع فتح بقبوله في ذلك الوقت. وسبب قبول قرارات فاس انشقاقا في وفد م. ت. ف. عندما عارض ممثلون من الجبهة الشعبية (القيادة العامة) واحد ممثلي حركة فتح المبدأ السابع الذي يوفر ضمانات السلام لكل الدول في المنطقة والذي يقتبس من القرار ٢٤٢.

بعد قمة فاس بفترة قصيرة، بدأ عرفات فترة من النشاط المكثف مع الملك حسين، وكان الهدف منه البحث عن امكانية الاستفادة من الاوجه الايجابية في مشروع ريغان لتطوير موقف مشترك يسهل المشاركة في المفاوضات. وبما ان رفض الولايات المتحدة واسرائيل قبول م. ت. ف. كشريك في المفاوضات كان مسألة ذات حساسية، فقد تركز الكثير من الاهتمام حول طرق تشكيل وفد اردني-فلسطيني مشترك يكون مقبولا لكل الاطراف. وفي ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢ اصدرت اللجنة الاردنية-الفلسطينية المشتركة التي كانت تقود المحادثات بين م. ت. ف. والاردن بيانا تقول فيه (ان الطرفين اتفقا على استكمال الخطوات السياسية المشتركة على جميع الاصعدة بما ينسجم مع مقررات قمة فاس".(٣٣)

اتسعت الخلافات داخل م. ت. ف. في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٨٣ واصدرت الجبهتان الشعبية والديمقراطية بيانا لا يشجبان فيه مشروع ريغان فحسب، بل ايضا قرارات فاس والمفاوضات مع اسرائيل والتقارب مع الاردن والاتصالات مع "اي حزب صهيوني". وكان هذا البند الاخير موجها الى عرفات الذي كان في تلك الفترة يشارك ولاول مرة في اجتماعات علنية مع نشطاء السلام الاسرائيليين.

في شباط (فبراير) ١٩٨٣، عقدت الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر وأيدت الدورة عرفات في المصادقة على قرارات فاس، الا ان الصياغة كانت فاترة:

"يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني ان قرارات فاس هي الحد الادنى للتحرك السياسي من قبل الدول العربية الذي يجب استكماله بعمل عسكري بكل ما يستدعي ذلك من اعادة توازن القوى لصالح النضال والحقوق العربية والفلسطينية."(٣٤)

وفي محاولة للتقريب بين الموقف الفلسطيني والموقف الاميركي من الدولة المستقلة (تحدث مشروع ريغان عن الحكم الذاتي بالتعاون مع الاردن) ، اقر المجلس الوطني قرارا ينص على:

يرى المجلس الوطني ان العلاقات المستقبلية مع الاردن تتطور على اساس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين.(٣٥)

سواء كانت الصياغة فاترة ام لا، فقد كانت هذه هي كل الصلاحية التي يحتاجها عرفات. فبعد انعقاد المجلس الوطني استكمل مفاوضاته مع الملك حسين، وفي اوائل نيسان (ابريل) اتفق عرفات وحسين على نص بيان مشترك سيطرحه عرفات على زملائه، وكان يتضمن اشارة ايجابية الى مشروع ريغان وتعهدا بأن تعمل م. ت. ف. والاردن معا في وفد مشترك.(٣٦)

لم يتمكن عرفات من الحصول على دعم م. ت. ف. للبيان بصيغته تلك. ويروي غريش أن ثلاثة تعديلات على الاقل كانت مطروحة، وهي: شطب اية اشارة الى مشروع ريغان، التأكيد على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، والاصرار على تمثيل م. ت. ف. بوفد عالي المستوى ضمن الوفد المشترك. رفض الملك حسين هذه التغييرات وظهر على شاشة التلفزيون ليعلن فشل الجهود المشتركة. وفي نفس اليوم، العاشر من نسيان (ابريل) من عام ١٩٨٣ اغتال عملاء لمجموعة "ابو نضال" عصام السرطاوي ، المؤيد الاول في م. ت. ف. للمفاوضات مع اسرائيل.

وبالنظر الى فشل عرفات في الحصول على دعم المنظمة للبيان المشترك ، يجب ان لا ننسى السياق العام. فقد اكد المجلس الوطني على قرارات فاس التي تشمل خطة فهد وبالتالي القبول الضمني بقرار ٢٤٢ وما يتضمنه من اعتراف بحق اسرائيل في الوجود. وتم القبول بمبدا المفاوضات، وصادق المجلس الوطني على فكرة الكونفدرالية مع الاردن، وحتى فكرة الوفد المشترك لم تتعثر بسبب المبدأ، بل بسبب تفاصيل تتعلق بالصيغة. وهكذا نرى ان عرفات نجح في قيادة م. ت. ف. عميقا باتجاه التفاوض للوصول الى تسوية. وحدث كل ذلك في جو ترفض فيه حكومة ريغان الضغط على حكومة شامير من اجل وقف النشاط الاستيطاني وتلتزم بسياستها الرافضة للاعتراف بـ م. ت. ف.

في عام ١٩٨٥، عادت ولكن بكثافة محاولات حسين-عرفات للتوصل الى وفد مشترك يمثل الفلسطينيين في المفاوضات. وبحلول عام ١٩٨٤ كان الشقاق في م. ت. ف. قد تعمق لدرجة ان عرفات بالكاد تمكن من عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني التي قاطعتها عدة منظمات في م. ت. ف. من ضمنها الجبهتان الشعبية والديمقراطية. وفي ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥ وقع عرفات وحسين اتفاقا يلزم م. ت. ف. والاردن بالعمل المشترك "باتجاه تحقيق تسوية سلمية وعادلة لازمة الشرق الاوسط."(٣٧) وكان هذا التزاما واضحا بمحاولة التوصل الى مفاوضات. وينص البند الاول على ما يلي:

الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من اجل السلام الشامل المنصوص عليه في قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن.(٣٨)

هذا البند يجسد فكرة الارض مقابل السلام التي هي الفكرة الاساسية للقرار ٢٤٢،

كما ان الاشارة لقرارات مجلس الامن لا بد ان تعني القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

وينص البند الثاني على:

حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ سيمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الفلسطينيون والاردنيون من انجاز ذلك ضمن اطار الفدرالية المقترحة بين الدولتين العربيتين الاردن وفلسطين.(٣٩)

وكالفقرة الشبيهة بالبند السابق في قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، يميل هذا البند الى جسر الفجوة بين مطلب الدولة الفلسطينية و "تفضيل" ادارة ريغان ان تكون الضفة الغربية وغزة "مرتبطة" بالاردن. من وجهة نظر فلسطينية كان من الضروري ان تفهم هذه على انها كونفدرالية بين دولتين ، لا ان تصبح الاردن فدرالية مكونة من كيانين.

وينص البند الخامس على ما يلي:

"وعلى هذا الاساس سيتم عقد مفاوضات السلام تحت مظلة مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وجميع اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد اردني-فلسطيني مشترك."(٤٠)

وبهذا البند الزمت م. ت. ف. نفسها بالمشاركة في المفاوضات مع اسرائيل.

وهكذا، وبعد سنتين من الفشل في التوصل الى اطار مشترك مع الحسين من اجل السعي وراء المفاوضات ، تمكن عرفات من كسب الدعم من داخل م. ت. ف. للمضي قدما. وكان يجب لتوقيع هذا الاتفاق ان يضع حدا للشكوك حول حدوث تحول في م. ت. ف. منذ ايام الميثاق الوطني. اضف الى ذلك ان هذا الاتفاق لم يكن نصا للمبادىء التي ستحكم المسيرة نحو مفاوضات السلام فقط، بل كان اطارا للعمل المشترك بين الاردن وم. ت. ف. لمحاولة تحقيق هذه المفاوضات.

وخلال السنة التالية، بذلت جهود كبيرة ضمن اطار هذا الاتفاق. فزارت وفود فلسطينية-اردنية مشتركة عواصم عربية اوروبية من اجل كسب الدعم لهذا التوجه. وكان الجهد الاساسي منصبا على كسب قبول الولايات المتحدة. وكانت هنالك نقطتان اساسيتان في المعارضة الاميركية، الاولى ان حكومة ريغان كانت تعارض المؤتمر الدولي وتفضل المفاوضات المباشرة حيث تقوم الولايات المتحدة بدور الوسيط كما كانت الحال في محادثات كامب ديفيد ، والثانية ان الولايات المتحدة بقيت على معارضتها لمشاركة م. ت. ف. في المفاوضات.

في النهاية، وافقت الولايات المتحدة على مؤتمر دولي يكون مظلة للمفاوضات

المباشرة. اما بالنسبة لمشاركة م. ت. ف.، فقد كان رد الولايات المتحدة النهائي على توسلات الحسين ما يلي:

عندما يتضح علنا ان م. ت. ف. قبلت قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وانها مستعدة للتفاوض على السلام مع اسرائيل وتنبذ الارهاب، ستقبل الولايات المتحدة توجيه دعوة الى م. ت. ف. لحضور مؤتمر دولي.(٤١)

وكانت القضية الاساسية هي قبول او عدم قبول م. ت. ف. القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وفي خطابه بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩، اشار الملك حسين الى اعتقاده بان لديه التزاما من م. ت. ف. بانها ستقبل القرارين. وتؤكد م. ت. ف. على ان التزامها كان مرتبطا بالتزام الولايات المتحدة بمبدا تقرير المصير للشعب الفلسطيني، لا بالدعوة لمؤتمر دولي.

وكرد على البيان الاميركي الذي يتحدث عن الرغبة المشروطة في دعوة م. ت. ف. الى المؤتمر الدولي، نقلت المنظمة من خلال الملك حسين ثلاثة مقترحات بديلة سميت منذ ذلك الوقت بالقبول المشروط بـ ٢٤٢ و ٣٣٨. وكانت هذه المقترحات الثلاثة معقدة، وينص الاقتراح الاول على انه في حالة دعوة م. ت. ف. لحضور مؤتمر دولي ، ستوافق م. ت. ف. على المشاركة ... على اساس ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير ... وعلى اساس تطبيق قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الخاصة بالقضية الفلسطينية بما فيها القرارن ٢٤٢ و ٣٣٨.(٤٢)

وينص الاقتراح الثاني على ما يلي:

تعبر م. ت. ف. عن رغبتها في التفاوض ... على اساس الاتفاق الاردني الفلسطيني ... وعلى اساس قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، بما فيها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.(٤٣)

اما الاقتراح الثالث فينص على ما يلي:

ستشارك م . ت . ف . في المؤتمر الدولي للسلام على اساس قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والمنطقة العربية، بما فيها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ... وهذه المشاركة ستكون على اساس ضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير ...(٤٤)

وجدت الولايات المتحدة هذه الصيغ الثلاث غير ملائمة لسببين:

اولا لأن كلا منهما يربط "قبول" ٢٤٢ و ٣٣٨ بقرارات الامم المتحدة الاخرى، وثانيا لان م. ت. ف. اشترطت لقبول الصيغ الثلاث ان "تتعهد (الولايات المتحدة) بالتاكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير."(٤٥)

بعد هذه الحلقة، اعلن الملك حسين عدم تمكنه من التنسيق السياسي مع م. ت. ف.

وكان امر انهاء جهود التعاون غريبا ولم يفسر بشكل واضح. لماذا سارت الامور هكذا؟ لماذا قطع الملك حسين المحاولات في هذه اللحظة بدلا من السماح لجهود ومحاولات اخرى؟ ان الاجابات عن هذه الاسئلة لم تتضح بعد.

ان قراءة دقيقة للصيغ التي طرحتها م. ت. ف. تبين انها لا تقول في اي منها ببساطة انها تقبل القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. فكل صيغة تعلن فقط استعداد المنظمة للمشاركة في مؤتمر على اساس هذين القرارين وقرارات الامم المتحدة الاخرى. وبما ان هذا هو بالضبط ما قالت انها ستفعله عندما وقعت على اتفاق عمان (الفرق الوحيد هو ذكر ٢٤٢ و ٣٣٨ بالاسم)، فمن الغريب انها تطلب تعهدا اميركيا بتأييد تقرير المصير للفلسطينيين كشرط اساسي للتصريح بما كانت قد صرحت به عمليا قبل سنة. ويرجح ان هذا الطلب يعكس نقاشات وصراعات مستمرة داخل م. ت. ف. وخلال سنة، اسقط عرفات شرط تاكيد الولايات المتحدة على تقرير المصير.

وفي كل الاحوال، فان انهيار اتفاق عمان وفر امكانية اعادة توحيد م. ت. ف. في دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة في الجزائر في نيسان (ابريل) ١٩٨٧. وجاءت التقارير في الصحافة الغربية بان الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني كانت دورة "متشددة"، الا ان مراجعة القرارات التي صدرت عنها تبين ان هذا التقويم لم يكن ملائما.

تفتتح القرارات بالجملة المعتادة، "على اساس ميثاق المجلس الوطني الفلسطيني" ثم تواصل التناقض معه، وينص القرار الخامس على استمرار معارضة قرار مجلس الامن ٢٤٢، الا انه يشخصه بشكل معتدل حيث يصفه بانه "اساس غير ملائم لحل القضية الفلسطينية لانه يتعامل مع المسألة الفلسطينية على انها قضية لاجئين ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابته للشعب الفلسطيني."(٤٦) اما القرار السابع فيعود ليؤكد على قرارات فاس ، وينص القرار على ان المجلس الوطني الفلسطيني "يؤيد عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة وتحت اشراف وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، والاطراف المعنية في الصراع في المنطقة، بما فيها م. ت. ف. على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى، ويؤكد على ضرورة ان يكون هذا المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات."(٤٧) وهنا يجب ملاحظة ان هذا القرار يتحدث عن مشاركة م. ت. ف. على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى، دون استخدام لغة اقوى كالاصرار على تمثيل م. ت. ف. في وفد مستقل.

واخيرا، وفيما يخص اللقاءات مع الاسرائيليين وهي قضية اخرى مثيرة للجدل، فقد اقر المجلس الوطني "تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية التي تؤيد نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال ... "(٤٨) وبذلك نرى ان الدورة الثامنة عشرة للمجلس

الوطني الفلسطيني لم تغير اتجاه م. ت. ف. بالعمل على التوصل الى تسوية من خلال المفاوضات على خط الحل المبني على اساس الدولتين.

في كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٨٧، بدات الانتفاضة في المناطق. واستمر عرفات في الدفع باتجاه المفاوضات قبل وخلال الانتفاضة. وكانت تصريحاته العلنية اكثر ما تكون معتدلة اللهجة. ففي ١٩٨٧/٩/٧ صرح عرفات في اجتماع للمنظمات غير الحكومية تحت رعاية الامم المتحدة في جنيف:

"اننا نصر على عقد هذا المؤتمر الدولي تحت اشراف الامم المتحدة وعلى اساس الشرعية الدولية بالاضافة الى القرارات الدولية التي صدرت عن الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية وازمة الشرق الاوسط، وقرارات مجلس الامن بما فيها ٢٤٢ و ٣٣٨ . . ."(٤٩)

ان هذا التصريح شبيه بذلك الذي طرحته م. ت. ف. على وزارة الخارجية الاميركية قبل ١٨ شهرا. ويعتقد ان هذه هي المره الاولى التي يعلن فيها عرفات استعدادا واضحا للتفاوض على اساس ٢٤٢ و ٣٣٨. وهكذا تكون م. ت. ف. قد اصدرت هذا التصريح دون الحصول على التزام اميركي بتقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما كانت تطالب في السابق.

وفي ١٩٨٧/٩/١٠، اوردت صحيفة "يديعوت احرنوت"، اكبر الصحف انتشارا في اسرائيل، على لسان عرفات قوله:

"عندما اريد المشاركة في مؤتمر للسلام، فلن يكون ذلك للحديث مع ممثلي الدول العربية - بل للحديث مع اسرائيل. فانا اريد التفاوض مع اعدائي - نفس الاعداء الذين حاربتهم لسنوات عديدة - من اجل التوصل الى سلام شامل وعادل. امل ان يستمع لي القادة الاسرائيليون."(٥٠)

وفي ١٩٨٧/١١/٩ اوردت صحيفة "الجروسلم بوست" رسالة الى الشعب الاسرائيلي من عرفات يقول فيها:

"ان شعب اسرائيل يجب ان يعرف انه لا يمكن ازالة خمسة ملايين فلسطيني عن الوجود وتجاهل حقوقهم الوطنية، كما لا يمكن التخلص من اسرائيل. يجب ان نكافح من اجل حل عادل، لمصلحة الشعبين ونعيش بسلام.

انني اناضل من اجل حل للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، والفشل في التوصل لمثل هذا الحل قد يقود الى حرب محلية قد تتصاعد الى حرب عالمية والى ابادة نووية تبيد الجنس البشري برمته.

ان م. ت. ف. تقبل كل قرارات الامم المتحدة التي تتعق بالصراع، بما فيها قرار

٢٤٢، وقد اعلنا هذا القبول على الملأ في مؤتمرات دولية. وترى م. ت. ف. كل هذه الشروط جزءا من صفقة كاملة تقبلها بالكامل بعكس حكومة اسرائيل التي تقبل قرارا واحدا وترفض بقية القرارات".

ان ما يقوله عرفات هنا هو ان م. ت. ف. تقبل القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بشكل مباشر اكثر من القول أن م. ت. ف. ستشارك في مؤتمر على اساس ٢٤٢ و ٣٣٨.(٥١)

في ١٩٨٨/٣/٢٠، بعد ثلاثة اشهر من بداية الانتفاضة، نشرت "الجيروسلم بوست" تقريرا عن مؤتمر صحفي ادلى به عرفات لمراسل الجريدة في المانيا حيث صرح بانه "مستعد للتفاوض مع الحكومة الاسرائيلية في مؤتمر دولي." ثم اضاف يقول، " بالطبع ان ذلك يعني الاعتراف (باسرائيل). هل هذا واضح بما فيه الكفاية؟" ويورد المقال نفسه ان عرفات اعاد التاكيد على أن م. ت. ف. تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وان اقتراح دولة ثنائية القومية في فلسطين قد وضع على الرف منذ فترة طويلة."(٥٢)

وفي الفترة الواقعة بين ٧-٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٨، عقد مؤتمر قمة لجامعة الدول العربية في الجزائر. وفي ذلك اللقاء ، وزعت م. ت. ف. على الصحافة الغربية رزمة من المواد، كانت احداها مقالا بعنوان "من وجهة نظر م. ت. ف. - احتمالات تسوية فلسطينية-اسرائيلية." لم يتضح من هو كاتب المقال الا في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٨ عندما نشرته جريدة "النيويورك تايمز" كرأي بتوقيع بسام ابو شريف، الناطق الصحفي لياسر عرفات. ويقول البيان:

يريد الفلسطينيون ... السلام الدائم والامن لهم وللاسرائيليين لانه لا احد يستطيع ان يبني مستقبله على حطام غيره.

ونرى انه لا يوجد طريقة لانهاء اي نزاع، دون محادثات مباشرة بين اطراف الخلاف ، كما نشعر بان اية تسوية يتم فرضها من قبل قوة خارجية لن تصمد امام الزمن.

ان هدف وجود م. ت. ف. ليس القضاء على اسرائيل بل انقاذ الشعب الفلسطيني وحقوقه.

ان م. ت. ف. تقبل القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وان ما يمنعها من قبولهما دون شروط ليس ما ورد في هذين القراران بل ما لم يرد فيهما: فكلاهما لا يتحدث عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ...(٥٣)

كان من الواضح ان مقال ابو شريف هذا قد صيغ بموافقة عرفات. وجمع هذا المقال اشياء كثيرة قالها عرفات بنفسه في تصريحات سابقة. اما ما كان جديدا في هذا المقال فهو اللهجة والاسلوب. فكان من الواضح انها موجهة الى جمهور يهودي، فتحدثت عن "تفهم الفلسطينيين للقرون من المعاناة التي عاشها الشعب اليهودي." ويمكن النظر الى

وثيقة بسام ابو شريف هذه على انها، اكثر من اي وثيقة سابقة صادرة عن م. ت. ف. في مسار النزاع، اول خطوة نحو المصالحة.

استنكرت مجموعات رافضة صغيرة في م. ت. ف. الوثيقة ، كما استنكرتها الجبهة الشعبية. وفيما بعد استنكرها ابو اياد، الرجل الثاني في فتح. وكان رد رئيس الوزراء الاسرائيلي شامير على هذه الوثيقة كرده على تصريحات عرفات السابقة بوصفها جميعها بأنها "لا تقول شيئا جديدا." وحكم شامير هذا صحيح بالمعنى الحرفي للوثيقة، اذ انها تحدثت عن رغبة واضحة في صنع السلام مع اسرائيل على اساس الحل المبني على الدولتين، وهذا ليس جديدا. وكان عرفات قد قدم للحكومة الاسرائيلية فرصا عديدة للبدء بعملية تقود الى الاعتراف المتبادل ومفاوضات السلام. اضافة الى ذلك ، فان معظم مقترحات ابو شريف كان قد تحدث عنها عرفات سابقا. وكذلك، لم يكن هناك "شيء جديد" في اصرار شامير على تجاهل هذه الفرص.

وما لم يكن جديدا ايضا هو مهاجمة وثيقة ابو شريف من قبل المتطرفين في م . ت . ف . ومنظمات الرفض خارج م . ت . ف . وهنا قد نتذكر دعوة سعيد حمامي في عام ١٩٧٣ الى الاعتراف المتبادل. وهناك فرق كبير بين هذه وتلك، ففي عام ١٩٧٣ كانت م . ت . ف . ملتزمة بتدمير اسرائيل، اما في عام ١٩٨٨ فهي ملتزمة بالمفاوضات.

قبل ٢٠ سنة، كانت م . ت . ف . ترفض التفاوض مع اسرائيل. اما اليوم، فان اسرائيل هي التي ترفض التفاوض مع م. ت. ف.، والسبب واحد بالنسبة لشامير وبيرس: ان م. ت. ف. تسعى لتاسيس دولة فلسطينية مستقلة وكلاهما يعارض ذلك، وهذه هي الحقيقة الاساسية التي يجب تذكرها. انشئت اسرائيل ضمن التزام بحل مبني على الدولتين، الحل الذي رفضته الدول العربية قبل ٤٠ سنة. اما اليوم، فقد قلبت الموازين، واسرائيل هي التي ترفض الحل المبني على الدولتين، وبهذا ترفض الاساس الوحيد لسلام دائم في المنطقة.

ما يلي هو استراتيجية لتحقيق هذا السلام.

هوامش : الفصل الاول

١- يهودا لوكاس، المحرر، وثائق حول الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٤) صفحة ١

٢- المصدر السابق، صفحة ١٣٩.

٣- المصدر السابق، صفحة ١٣٨.

٤- المصدر السابق، صفحة ١٣٩.

٥- المصدر السابق، صفحة ١٤٠.

٦- المصدر السابق، صفحة ١٤١.

٧- المصدر السابق، صفحة ١٤٢.

٨- المصدر السابق، صفحة ١٤٠.

٩- المصدر السابق، صفحة ١٤٢.

١٠- المصدر السابق، صفحة ١٤٠.

١١- كما هو مقتبس في كتاب الان غريش: م. ت. ف. الصراع الداخلي (لندن: مطبوعات زد، ١٩٨٥)، صفحة ٤٠. هنالك كتابان حول م. ت. ف. وجدت انهما مفيدان جدا. الاول هو كتاب غريش، والثاني هو كتاب هلينا كوبان: منظمة التحرير الفلسطينية: الشعب، القوة السياسية (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٤).

١٢- هذه النقطة يحددها غريش.

١٣- انظر غريش، المصدر السابق، صفحة ٤٨.

١٥- فلسطين و م. ت. ف. مكتب م. ت. ف. في لندن (بدون تاريخ ولكن يبدو انه عام ١٩٨٦)، صفحة ٣٠.

١٦- كما هو مقتبس في كتاب غريش، المصدر السابق، صفحة ١٠٥.

١٧- كما هو مقتبس في كتاب غريش، المصدر السابق، صفحة ١٠٦.

١٨- كما هو مقتبس في كتاب غريش، المصدر السابق، صفحة ١٠٨.

١٩- هنري كيسنجر، سنوات الانتفاضة، (بوسطن: ليتل بروان وشركاهم، ١٩٨٢) صفحة ٥٠٣.

٢٠- كما هو مقتبس في كتاب غريش، المصدر السابق، صفحة ١٤٦.

٢١- كما هو مقتبس في كتاب غريش، المصدر السابق، صفحة ١٤٨.

٢٢- لوكاس، المصدر الاول، صفحة ١٥٧.

٢٣- لوكاس، المصدر الاول، صفحة ١٥٧.

٢٤- لوكاس، المصدر الاول، صفحات ١٦٣ - ١٦٥.
٢٥- يوري افنيري: صديقي العدو (ويست بورت، كونيتيكت: لورنس هيل وشركاهم، ١٩٨٦) صفحة ١٥٤.
٢٦- لوكاس، المصدر الاول، صفحة ٢٣.
٢٧- لوكاس، المصدر الاول، صفحة ١١.
٢٨- انظر رون يونغ، فرص ضائعة للسلام، (فيلادلفيا: لجنة خدمات الفرندز (الاصدقاء) الاميركية، ١٩٨٧).
٢٩- لوكاس، المصدر الاول، صفحة ٢٣٦.
٣٠- انظر رون يونغ، المصدر الاول، صفحة ٢٣٦.
٣١- كما هو مقتبس في غريش، المصدر السابق، صفحة ٢٣٠.
٣٢- لوكاس، المصدر الاول، صفحة ٢٣٧.
٣٣- لوكاس، المصدر الاول، صفحة ٢٣٨.
٣٤- لوكاس، المصدر الاول، صفحة ٢٠٨.
٣٥- لوكاس، المصدر الاول، صفحة ٢٠٨.
٣٦- غريش، المصدر السابق، صفحة ٢٣٥.
٣٧- كما هو وارد في رون يونغ، المصدر السابق، صفحة ١٤٢.
٣٨- المصدر السابق، صفحة ١٤٢.
٣٩- المصدر السابق، صفحة ١٤٢.
٤٠- المصدر السابق، صفحة ١٤٢.
٤١- كما هو مقتبس في خطاب الملك حسين حول السلام في الشرق الاوسط، أعيدت طباعته في مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٨٦، صفحة ٢٢٨.
٤٢- المصدر السابق، صفحة ٢٤٢.
٤٣- المصدر السابق، صفحة ٢٤٢.
٤٤- المصدر السابق، صفحة ٢٤٢.
٤٥- الرسائل المتبادلة بين عضو الكونغرس لي هاملتون ووزير الخارجية جورج شولتز كما أعيدت طباعتها في مجلة دراسات فلسطينية، عدد رقم ٦١، خريف ١٩٨٦، صفحة ٢٣٤.
٤٦- "قرارات المجلس الوطني الفلسطيني". اسرائيل وفلسطين، ايار (مارس) ١٩٨٧، صفحة ١٦.
٤٧- المصدر السابق، صفحة ١٦.

٤٨- المصدر السابق، صفحة ١٨.
٤٩- كما هو مقتبس في اسرائيل الاخرى، رقم ٢٩/٢٨ تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر)، ١٩٨٧، صفحة ٣.
٥٠- المصدر السابق، صفحة ٣.
٥١- المصدر السابق، صفحة ٣.
٥٢- الجيروسالم بوست، ٢٠ اذار (مارس) ١٩٨٨.
٥٣- نيويورك تايمز، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، صفحة أ ٢٧.

الفصل الثاني

استراتيجية جديدة للمرحلة

من الواضح أنه طرأ على م . ت . ف . تحول يتعلق بالاهداف والتكتيك، فبينما كانت ملتزمة في وقت من الاوقات بهدف القضاء على دولة اسرائيل باسلوب الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق ذلك، نجدها اليوم تسعى من اجل المفاوضات التي ستقود الى حل قائم على اساس الدولتين، وكان هذا التحول تدريجيا، فلم يكن هناك نقطة زمنية محددة تخلت فيها م . ت . ف . عن هدف القضاء على اسرائيل وقررت السعي وراء المفاوضات، وحتى يومنا هذا فمن العبث ان تعثر على تصريح واضح من المجلس الوطني الفلسطيني يتنصل بوضوح من هدف تدمير اسرائيل. ومع ان م . ت . ف . خففت من هجماتها على اسرائيل والغت اية هجمات على ممثلين اسرائيليين او قوى اسرائيلية خارج اسرائيل، الا ان كل خطاباتها ما زالت تجل الكفاح المسلح.(١)

ان الاسلوب التنظيمي لمنظمة التحرير تميز بالتقليل من او الانكار لاي تحول فيها، وهذا الموقف لا ينبع فقط من محاولة الحفاظ على الوحدة غير المستقرة داخل حركة المقاومة الفلسطينية، بل ينبع ايضا من أن الاعتراف باي تحول راديكالي يعني اما الاعتراف بالخطأ الذي يشير الى هزيمة الافكار الاساسية، او ان الاحداث قد سبقتهم.

ليس هناك فلسطيني تقريبا يؤمن بخطأ رفض قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، واعتبر الفلسطينيون ان اقامة دولة يهودية في فلسطين قرار غير عادل، ومعظمهم ما زال يعتبره كذلك، و م . ت . ف . كانت التجسيد الفلسطيني لمحاولة رفع هذا الظلم.

اما بالنسبة للهزيمة فلم تكن م. ت. ف. هي التي هزمت بل الجيوش العربية في عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٦، وكانت اكثرها وضوحا هزيمة عام ١٩٦٧.

لقد ظهرت م . ت . ف . وهي تعي هذه الهزائم معتقدة انه يمكن قلبها، ولكن ثبت ان ذلك مستحيل. فقد سبقتها الاحداث، فاذا ما اخذنا الهدف الاصلي في وقف تجذر واستمرار دولة اسرائيل، فمن المشكوك فيه ان اية حركة فلسطينية تملك الامكانات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وهذه الحقيقة اكيدة، بغض النظر عن التكتيك وعن القيادة، وحتى لو كانت الحركة قد بدأت نشاطها في الاربعينيات. فعندما ظهرت م . ت . ف . في الستينيات كانت اسرائيل قد

اصبحت كيانا قويا وثابتا، وبعد عقدين من الزمان بات هذا الامر واضحا للجميع.

ان هذا التحول الكبير في م. ت. ف. ينبع اساسا من الواقع العسكري. فليست هناك استراتيجية لتدمير اسرائيل توفر ما يتجاوز الحد الادنى من احتمالات النجاح. وكل هذه الاستراتيجيات تعرض الفلسطينيين والشعوب العربية لاحتمالات دمار كبيرة.

اما بالنسبة للاستراتيجيات السياسية ، حيث سيقرر الاسرائيليون طواعية استبدال دولتهم اليهودية بدولة ثنائية القومية، فالمسألة الاساسية هي القوة. قد يفكر الاسرائيليون بنوع من الفدرالية مع كيان فلسطيني، ولكنهم لن يسمحوا ابدا بخروج الشؤون الاساسية كالدفاع والامن الداخلي من اياد يهودية. وهذا ليس بسبب العنصرية ولا بسبب اي نقص في المثالية، فحتى اليوم نجد مثاليين في اسرائيل اكثر من دول عديدة. فالمسالة ببساطة مسألة تاريخ، ففي عالم مكون من دول قومية، مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ المعاناة اليهودية عندما كان اليهود شعبا بلا دولة، فانهم ببساطة لن يخاطروا طواعية.

كانت هذه الحقائق جلية منذ عام ٦٧ على الاقل، وكانت وراء قبول الدول العربية القرار ٢٤٢ منذ عام ١٩٧١(٢) وكانت ايضا وراء قرار قمة جامعة الدول العربية في فاس عام ١٩٨٢ بالسعي من اجل التفاوض مع اسرائيل.

للاسف، فان الاسرائيليين تعلقوا كثيرا بالضفة الغربية وغزة. وفي داخل اسرائيل تبقى هناك خلافات هامة بين الليكود وحزب العمل وخاصة فيما يتعلق بالتنازل عن الارض مقابل السلام، وبيد انهما متفقان في كرههما للتعامل مع م. ت. ف.، وكلاهما قلل من شان التحول الفلسطيني او حتى انكره تماما. وللاسف فان اسلوب م. ت. ف. الذي فشل في استغلال التغيرات السياسية في اهداف وتكتيك المنظمة قد كان سببا في خدمة اعدائها.

ولا يعني هذا أنه لم يكن هناك اعلان لهذه التغيرات الجوهرية من قبل م. ت. ف.، فقد رأينا أن فرصا عديدة قدمت لحكومات اسرائيلية واميركية متعاقبة لفتح الحوار والاعتراف المتبادل والمفاوضات. واوضحت الردود الاسرائيلية والاميركية ان القيادتين الاسرائيلية والاميركية لم تكونا مهتمتين ابدا بتشجيع مثل هذه العملية. او بالاحرى لم يكن هناك قائد اميركي او اسرائيلي مهتم اهتماما كافيا بمثل هذه العملية ليقدم على مجازفة سياسية لتحقيقها.(٣)

ولم يغب هذا الاستنتاج عن م . ت . ف . وفي لقاءاتي مع عرفات وقادة اخرين في م. ت. ف. في حزيران (يونيو) ١٩٨٧، تحدث عرفات باستخفاف عن القادة الاميركيين والاسرائيليين ووصفهم بانهم رجال سياسة وليسوا رجال دولة.(٤)

واكد عرفات ان افتقاد الاسرائيليين لشخصية مثل "ديغول" الذي اخرج فرنسا من الجزائر دفع الفلسطينيين للتركيز على التاثير على الراي العام الاسرائيلي. واستمر عرفات في اصدار واقرار التصريحات المعدة من اجل التاثير على الشعب الاسرائيلي وعلى الجالية اليهودية الاميركية.

وللاسف، فان حواجز الايديولوجية وعدم الثقة والخوف والكراهية وقصر النظر في الجانب الاسرائيلي، جعلت هذه المهمة امرا صعبا. وعند جمع هذه العوامل مضافا اليها المعوقات من الجانب الفلسطيني، المتمثلة في ميلهم نحو انكار التغيير ، واستمرار الحزبية في م. ت. ف. واختلاف الاهداف وعدم القدرة على انهاء العمليات العسكرية ضد اسرائيل، والعلاقة بين الكبرياء والكرامة وبين مقاومة التنازلات من طرف واحد ، فمن غير المرجح ان ينجح عرفات في تغيير المواقف الاسرائيلية. ولكن لو كان لديه شريك اسرائيلي مستعد للمشاركة في عملية تدريجية لتغيير المواقف لدى الطرفين، فسوف يكون ذلك شأنا اخر.

ان بدء المسيرة من طرف واحد يحتاج من الطرف الفلسطيني على الاقل الى ما يوازي زيارة السادات للقدس وربما اكثر من ذلك. غير ان مثل هذه الاحداث نادرة في العلاقات الدولية.

ان الانتفاضة الفلسطينية التي بدات في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ لم تكن هي المرة الاولى التي تقوم فيها مقاومة مدنية شعبية للحكم الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وان قراءة متأنية للتاريخ تبين وجود انفجارات شعبية عديدة منذ عام ٦٧. الا ان هذه الانتفاضة الاخيرة لم يسبق لها مثيل لسببين رئيسيين:

اولا: انها تميزت بمشاركة سكان المناطق كافة ولم تقتصر على مجموعات او مناطق معينة.

ثانيا: تميزت بعمق الالتزام الذي عبرت عنه وانتجته ولم يكن له شبيه فيما مضى. وقد وحدت الانتفاضة سكان المناطق واصبحت بالنسبة للجيل الصغير الحدث الحاسم الذي تبلورت حوله هويتهم.

واذا ما طلبت من الشبان الفلسطينيين في ربيع ١٩٨٨ ان يشرحوا لك مسار النضال الفلسطيني من الانتفاضة حتى الدولة الفلسطينية، فقد كانوا يبدون في حيرة من امرهم. والجواب النموذجي كان، ان الانتفاضة ستضغط على الولايات المتحدة لتجبر اسرائيل على القبول بالمؤتمر الدولي الذي سيتمخض عن دولة فلسطينية.

ان هذا السيناريو الذي كان يمثل الى حد كبير استراتيجية م. ت. ف. ليس مرجحا، فلكي يتحقق هذا السيناريو يجب ان ينجز امران: اولا : يجب ان توافق اسرائيل على

المشاركة في مؤتمر دولي تتمثل فيه م. ت. ف. وثانيا : يجب ان يتمحض هذا المؤتمر عن موافقة اسرائيلية على انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد بذل كثير من الجهد حتى الان لجعل الاسرائيليين يوافقون على هذا المؤتمر، وقد فشلت هذه الجهود حتى الان. ومع ذلك فما زال هناك امكانية لعقد هذا المؤتمر وبتمثيل لـ م. ت. ف. اما المستبعد جدا فهو موافقة اسرائيل في هذا المؤتمر على دولة فلسطينية، والمستبعد ايضا هو ان تحاول الولايات المتحدة فرض هذه الدولة على اسرائيل، وفيما لو حاولت فليس من المحتم نجاحها.

ولكن ماذا يعني كل ذلك؟ بعد جهد كبير من طرف الفلسطينيين داخل المناطق قد يحققون هدفهم المباشر لعقد مؤتمر دولي. وسيؤدي هذا الانجاز الى توقعات كبيرة لن تتحقق وسيكون هناك بدلا منها عراقيل ومناورات لا تنتهي، واقتراحات وتأجيلات ومحاولات عديدة لتخطي العقبات، ولكن النتيجة هي الوصول الى طريق مسدود. ولسنا بحاجة الى خيال واسع لتوقع ما سيحدث عند هذه النقطة. فبالنسبة للفلسطينيين، وبعد قطعهم هذه المسيرة الطويلة واستثمار الكثير في المفاوضات، فان ادراكهم بان اسرائيل لن تسمح باقامة دولة فلسطينية سيكون جارحا جدا. وسيسأل الفلسطينيون في المناطق الى اين المسير من هنا؟! وسيبدو الرافضون الذين كانوا قد ادانوا عرفات والمفاوضات، بانهم على حق.

سيستسلم كثيرون من الفلسطينيين للقنوط، الا ان عددا لا باس به سيصل الى نتيجة أن لا بديل من جعل الاحتلال جحيما للاسرائيليين، وسيكون هناك تصاعد مفاجيء في العنف، وسينهار نظام عدم استخدام الاسلحة، وستتجه الاحداث نحو كارثة للفلسطينيين وربما للاسرائيليين.

الا يوجد بديل؟ الا توجد طريقة ثالثة للوصول الى حل قائم على اساس الدولتين لا تعتمد على المفاوضات ولا على الكفاح المسلح؟

لقد حان الوقت للبحث في الاساس المنطقي لاستراتيجية المفاوضات، الا وهو ان الموافقة الاسرائيلية ضرورية لظهور الدولة الفلسطينية، ولنتأمل كبديل كيف سار الاسرائيليون انفسهم في بناء دولتهم. فهم لم يبحثوا عن اذن فلسطيني او عربي لانشاء دولتهم. فبعد قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧ اعلنوا من طرف واحد قيام دولة اسرائيل ثم سعوا من اجل الاعتراف العالمي وحصلوا عليه ، وعندما تحدت الجيوش العربية دعواهم حققوا سيطرة فعالة على المنطقة بقوة السلاح.

يستطيع الفلسطينيون القيام بشيء مشابه لذلك، الفرق الاساسي هو انهم لا يستطيعون الاعتماد على السلاح لجعل الاسرائيليين ينسحبون، ولكنهم مع ذلك يستطيعون تحقيق

الانسحاب الاسرائيلي بالاعتماد على عوامل محركة سياسية واقتصادية ونفسية واخلاقية. ولم يكن هذا ممكنا حتى بداية الانتفاضة، الا ان الانتفاضة غيرت نفسية المليون ونصف المليون فلسطيني الذين يعيشون في الاراضي المحتلة وخلقت تربة خصبة لاستراتيجية جديدة.

ان الاستراتيجية المطروحة هنا، هي استراتيجية للوصول الى الحل القائم على اساس الدولتين وهي بالتالي تجسد استراتيجية لتكوين الدولة الفلسطينية، ولكنها اساس خطة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط، وليست مجرد خطبة فصيحة، فهذه الاستراتيجية ستنجح فقط اذا ما اعتبرت مبادرة للسلام.

واذا ما اخذت بروح اخرى ستكون وصفة لكارثة.

وهي كاستراتيجية نحو الحل القائم على اساس الدولتين اكثر من مجرد استراتيجية للفلسطينيين، ومع ان الفلسطينيين هم العامل الاساسي، الا انها استراتيجية لكل المعنيين بالسلام.

اضف الى ذلك، أنه من غير المجدي أن نعتمد هذه الاستراتيجية لبريقها فحسب. فالسؤال الاساسي من وجهة النظر الفلسطينية هو: هل ستنجح؟ وشروط نجاحها يعتمد بشكل كبير على غير الفلسطينيين وخاصة على قوى السلام الاسرائيلية واصدقاء اسرائيل في الولايات المتحدة.

فيما يلي تفصيل للعناصر الاساسية في هذه الاستراتيجية وهي ثلاثة عشر عنصرا يمكن جمعها في أربع مجموعات هي: (١) اعلان قيام الدولة من طرف واحد وتشكيل الحكومة المؤقتة (٢) مبادرة السلام (٣) تأسيس البنية التحتية للدولة (٤) حث الاسرائيليين على الانسحاب.

ان هذه العوامل جميعها متداخلة. وقد نادى الكثيرون بمبادرة سلام فلسطينية، ولكن طالما أن م. ت. ف. حركة مقاومة فلن تتمكن من القيام بما يجب القيام به، فان اعلان قيام الدولة من طرف واحد وتشكيل الحكومة المؤقتة سيضع الفلسطينيين في مكانة أفضل سياسيا ونفسيا، وسيتحرر الفلسطينيون من قيود الماضي. كما سيوفر لهم بداية جديدة تمكنهم من استبدال اسلوب ينكر ويقلل من واقع التغيير باخر يبادر الى التغيير ويستفيد منه كليا.

ان اعلان قيام الدولة سيكون فارغا اذا لم يكن الفلسطينيون في المناطق مستعدين لتشييد البنية الحيوية للدولة، لقد اظهرت الانتفاضة هذه الحقيقة. واعلان الدولة سيدعم الانتفاضة بتحديد افقها الزمني ووضعها ضمن اطار سياسي ودبلوماسي ذي مغزى. وبذلك فان هذه الاستراتيجية تدمج ما بين القيادة في تونس والسكان في المناطق.

والدولة بشكلها الكامل تحتاج الى الانسحاب الاسرائيلي، ولكن هذا الانسحاب لا يمكن تحقيقه بالسلاح، ومبادرة السلام التي ستصبح ممكنة بعد اعلان قيام الدولة ستخلق قوى داخل وخارج اسرائيل تحقق الانسحاب في نهاية المطاف وربما المفاوضات بين الدولتين. ان الاقتراح المعروض هنا جريء ولا يخلو من المخاطرة، اما ادعائي الوحيد فهو ان لهذه الاستراتيجية فرصة افضل لتحقيق السلام في الشرق الاوسط من اي خيار اخر.

هوامش : الفصل الثاني

١- في اعلان القاهرة حول الارهاب لعام ١٩٨٥ استثنى ياسر عرفات الاعمال خارج فلسطين. وخلال الانتفاضة استثنيت ايضا الهجمات المميتة ضد الاسرائيليين في الضفة الغربية وغزة. لذلك بقيت اسرائيل داخل الخط الاخضر هي الهدف.

٢- اشار الملك حسين في خطابه في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٨٦ الى ان الاردن كان نشيطا في تمرير القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧. واوضحت مصر قبولها بالقرار ٢٤٢ في عام ١٩٧١ في رد على مجموعة اسئلة قدمها مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة، يارنغ. انظر لوكاس، المصدر السابق صفحة ٢.

٣- ان عنصرا اساسيا من وجهة نظر اميركا وكذلك حزب العمل كان الاعتقاد الدائم بأنه من الممكن استمرار التعامل مع الاردن كبديل.

٤- لقد مثلت اللجنة اليهودية للسلام الاسرائيلي الفلسطيني في هذه اللقاءات في الفترة الواقعة بين ٣١ ايار (مايو) و ٧ حزيران (يونيو) من عام ١٩٨٧، وهي مذكورة في جيروم سيغال: "عرفات يؤكد لليهود الاميركيين ان السلام بالتفاوض ممكن،" تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الاوسط، العدد ٦، رقم ٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧، صفحة ١.

الفصل الثالث

عناصر الخطة

اعلان قيام الدولة من طرف واحد

بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨ صدر اعلان في تل ابيب هذا نصه:

"في ٢٩ /١١/١٩٤٧ تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا بانشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين، ووجهت الدعوة الى سكان البلد لاتخاذ الخطوات اللازمة من طرفهم لوضع الخطة في حيز التنفيذ. ان هذا الاعتراف من قبل الامم المتحدة بحق الشعب اليهودي في اقامة دولته المستقلة لا يمكن دحضه، وهو ايضا يتضمن حق اليهود في ان يكونوا امة ككل الامم الاخرى في دولتهم ذات السيادة. ووفقا لذلك نعلن نحن اعضاء المجلس الوطني ممثلي الشعب اليهودي في فلسطين والحركة الصهيونية في العالم المجتمعين اليوم، يوم انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، استنادا للحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي ولقرار الجمعية العامة للامم المتحدة، نعلن عن قيام الدولة اليهودية في فلسطين وتسمى اسرائيل.

اننا نعلن انه ابتداء من لحظة انتهاء الانتداب في منتصف الليل، ليلة ١٥ ايار ١٩٤٨ وحتى اقامة هيئات الدولة المختلفة حسب ميثاق سيتم صياغته من قبل هيئة تاسيسية في وقت لا يتعدى الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٨ فان المجلس الوطني الحالي سيعمل كادارة مؤقتة ويكون الحكومة المؤقتة لدولة اسرائيل.

اننا نعرض السلام والوحدة على كل الدول المجاورة وشعوبها وندعوها للتعاون مع الامة اليهودية المستقلة لمصلحة الجميع."

ان اعلانا مشابها، الا وهو اعلان وجود دولة فلسطين، هو الاساس الأرجح الذي ستبني عليه الدولة الفلسطينية السلام في الشرق الاوسط في النهاية.

ان اعلان قيام الدولة تحت اية ظروف هو خطوة جريئة، فليس هناك دول كثيرة في العالم، وهي لا تظهر الى الوجود بسهولة. ان اعلان وجود دولة فلسطينية تحت ظروف الاحتلال العسكري الاسرائيلي سيكون من اكثر الاعمال جرأة عند تخيلها، ولكنني أوكد ان هذا العمل هو نتيجة طبيعية للانتفاضة نفسها. والاساس المنطقي لاعلان قيام الدولة يرتكز على ما يقوم به المليون ونصف المليون فلسطيني، وما يؤمنون به هو الذي سيمنح الاعلان مغزاه.

وبسبب واقع الاحتلال العسكري الاسرائيلي في المناطق، فمن المرجح ان تكون فكرة الاعلان الفلسطيني للدولة موضوع استهزاء، فقد ينظر القط في المراة ويقول لنفسه جادا انه ملك العالم لكن ذلك لا يجعله كذلك.

ولفهم منطقية الاعلان من طرف واحد، لا بد أن تعرف بدقة طبيعة الدولة، كيف تظهر الدول الى حيز الوجود، واستيعاب ما يعنيه وجودها. وعندما نتحدث عن الدول نعني دولا اقليمية. وتوجد الدولة الاقليمية على قطعة من الارض تدعي السيادة عليها منظمة او شخص، وعندما يقبل الشعب الذي يعيش في تلك المنطقة والدول الاخرى في العالم هذا الادعاء. ويمكن صياغة هذه الفكرة بطرق مختلفة، الا أننا نستطيع القول ان الدولة الاقليمية تظهر الى حيز الوجود عندما يقول كيان ما: "انا المسؤول هنا، وانا أسن القوانين التي تحكم ما يجري هنا". وعندما يقبل الشعب في تلك المنطقة ادعاء سن القوانين، وعندما لا تتمكن دول اخرى من تفنيد هذا الادعاء، تكون الدولة قد خرجت الى الوجود.

وهكذا فان الوجود الكامل لدولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة يتطلب ما يلي:

اولا: كيان يعلن عن نفسه كدولة فلسطين وكواضع القوانين وذي السيادة.

ثانيا: قبول هذا الادعاء من قبل الشعب في تلك المنطقة.

ثالثا: غياب اي ادعاء مضاد ذي فعالية.

عندما يتقبل الناس مشرعا ما فانما يفعلون ذلك لاسباب مختلفة. قد يكون قبولا بالسلطة الادبية لهذا الكيان، اي الاعتراف بان للمدعي حقا في الحكم (بمقتضى اختياره من قبل الشعب او بمقتضى الاعراف السائدة) او قد يكون قبولا على مضض نابعا من خوف عام، او من عدم الرغبة في تفنيذ حكم المدعي. معظم دول العالم تقع في منطقة وسط بين هذين الحدين.

ان قبول حكم دولة ما، هو شرط عام. وهو ليس فقط اطاعة جندي مسلح عندما يقف امامك ويأمرك. فعندما يحكم كيان ما، وعندما توجد دولة فان قوانينها مطاعة ومتبعة بشكل واسع حتى في الغياب المباشر للسلطة المسلحة. وهذا هو الشكل النموذجي لقبول الحكم، لانه من المستحيل توفير عميل للدولة مقابل كل فرد من افراد الشعب ، اضف الى ذلك ان كثيرا من قوانين الدولة ما هي الا اجراءات عملية. فالدولة تقول: "هذه هي الاعراف التي سنتبعها هنا". وقوة الدولة هذه، اي سلطتها على الاعراف، حساسة للغاية. فان معظم ما نفعله في حياتنا الاجتماعية يكون بمقتضى مجموعة من الاعراف المقبولة في المجتمع. فمثلا اذا وقف شخصان امام شخصية معينة، وحسب طقوس محددة يقولون

كلمات معينة فان ذلك يعتبر أنهما تزوجا. واذا وقع شخص ما ورقة حسب اعراف معينة قد يكون ذلك اولا يكون توقيعا على شيك او عقد. فالدولة اذن هي التي تحدد هذه الاعراف وتقول ما الذي يعتبر ماذا. فالدولة تستطيع ان تاخذ قطعة من الورق وتطبع عليها خمسة دولارات، وسبحان الله، تصبح قطعة الورق نقودا وجميع افراد المجتمع سيفعلون اشياء كثيرة للحصول على تلك الورقة.

اما اذا رفض الجميع حكم الدولة، اي رفضوا سلطة الدولة في وضع الاعراف، يصبح ما كان نقودا مجرد قطعة ورقية وما كان مراسيم زواج مجرد كلمات فارغة، وما كان عقدا مجرد وعد.

ان مسألة ما اذا كانت دولة ما موجودة ام لا، تظهر عندما يكون هناك تحد لحكمها في المنطقة التي تدعي السيادة عليها، فيظهر كيان اخر ليقول لها لا، فانت لست مسيطرة، ويضيف انا المسيطر هنا، وعندما يستطيع هذا الكيان تثبيت هذا الادعاء، اي يحصل في الواقع على السيطرة على كل منطقة الدولة الاخرى، فان الدولة الأخرى تختفي عن الوجود، وعندها يصبح الملك قطا امام المراة.

ان فقدان السيطرة وانهاء وجود دولة قد يكون عبارة عن رمزية شكلية، مثلما يحدث عندما ينزع امبراطور تاجه او يوقع على وثيقة استسلام غير مشروع، وذلك قد يحدث دون اي تصريح رسمي مطلقا. وقد يحدث هكذا بطيئا او على فترة زمنية طويلة، وقد تتلاشى الدولة تدريجيا كما يتبخر الماء تحت اشعة الشمس.

لندرس مليا فكرة سيطرة دولة فعليا على اقليم معين ، قد تبدو هذه الفكرة سهلة، لكن ماذا تعني بالضبط السيطرة على اقليم معين، خاصة عندما تكون هذه السيطرة موضوع جدل؟ انها لا يمكن ان تكون احتلال كل سنتميتر ماديا فقط ، لأن السيطرة على منطقة شيء يشبه وضع التراب في علبة او حبة كستناء في الجيب. فالدول لا تسيطر على الاقاليم بهذه الطريقة. ان السيطرة على منطقة لا يعني السيطرة المادية على الارض بل السيطرة على الشعب الذي يعيش على تلك الارض.

فيمكن تحقيق ذلك احيانا بازالة او قتل كل السكان او كل الذين لا يمكن السيطرة عليهم. ولكن اذا لم يسلك هذا الطريق تصبح السيطرة على منطقة تعني الحصول على طاعة السكان، اي الحصول على قبول السكان بسلطة تشريع القوانين.

من كل ما سبق يجب ان تكون قد اتضحت نقطة هامة جدا وهي ان وجود الدولة هو في الاساس قبول وجودها كدولة من قبل الناس. فالدولة اختراع اجتماعي وبنيان سياسي لا كيان مادي، فلا يمكن الاستدلال على وجودها باختبارات كيميائية، ولا رؤيتها تحت المجهر. ان وجود الدول يعتمد على مواقف وتصرفات الشعب ، ولكن هذا لا يعني ان

الكيان الذي يدعي بانه الجسد الحاكم في الدولة، يختفي عن الوجود فقط لانه لم يعد مقبولا للشعب. ان ما يحدث هنا هو تغيير مكانة، فعندما يعزل الشعب هذا الجسد اما بشكل مباشر او من خلال العصيان او الاهمال الجماعي، فان ما كان حكومة دولة يصبح مجموعة من الافراد حتى لو كانوا يملكون السلاح. واذا كانت قدرتهم منحصرة في استخدامه المباشر فانهم لم يعودوا حكومة بل قطاع طرق او مجرمين او خارجين على القانون او مجرد جنود غرباء ولكنهم ليسوا بدولة. واذا طبقنا الاستنتاجات التي توصلنا اليها على الحكم الاسرائيلي في المناطق المحتلة، فالنتائج واضحة.

ان استراتيجية العصيان والاهمال تعني ان الاسرائيليين قد فقدوا السيطرة الفعلية على المناطق ، ولكن اهتمامي هنا منصب ليس على الاسرائيليين وسلطتهم الفعلية، بل على الطرف الاخر من هذه المعادلة السياسية ، فماذا يعني وجود الدولة الفلسطينية؟ ولماذا لا يكون اعلان وجودها ضربا من الحمق حتى مع استمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي!

عندما تظهر دولة اقليمية الى الوجود، فانها لا تمارس سلطتها على قطعة من الارض وعلى وسكانها فحسب، بل على مواطنيها الذين قد يكونون داخل تلك الارض او خارجها. فاذا ما اعتبرتك دولة مواطنا، فانها لا تتخلى عن حقها في السيطرة، وتنظيم ما تفعله حتى لو كنت خارج حدودها. وبهذا فان الاميركيين الذي يقضون حياتهم كلها في الخارج قد يكون مطلوبا منهم دفع الضرائب الاميركية وان يخدموا في الجيش الاميركي اذا كان هناك حاجة لذلك، وان يطيعوا القوانين الاميركية التي قد تنطبق احيانا على تصرفات الاميركيين الذين يعيشون في دول اخرى. ومع ان كثيرا من الدول توفر فرصا يتمكن فيها الفرد من التخلي عن الجنسية، فان هذه القوانين تختلف، ومن الممكن جدا ان توجد دول لا تسمح بالتخلي عن الجنسية. اضف الى ذلك، ان هذه الحقوق والواجبات قد تمتد الى اجيال عديدة، وبهذا نجد ان سويسرا مثلا مستعدة لاعتبار ابناء اي رجل سويسري مواطنين سويسريين حتى لو لم يقم الاب نفسه في سويسرا ابدا، ومبدئيا قد يستمر هذا الى ما لا نهاية.

ان اعلان دولة فلسطين من طرف واحد سيكون -بالاساس- انشاء علاقة رسمية بين شعب فلسطين والكيان الذي يقبلون به كحكومة لهم. ولانه لن تكون لدولة فلسطين سلطة كافية لفرض الطاعة على الشعب الفلسطيني، فانها ستكون بالضرورة نوعا خاصا من الدول لانها ستكون دولة تعتمد في وجودها على الاختيار الحر للشعب نفسه. ومهما ركزنا على هذه النقطة فلن نفيها حقها. لانها تعني ان هنالك مصلحة كبيرة للفلسطينيين (كما سنشير لاحقا) وللسلام في المنطقة بظهور الدولة الفلسطينية خلال استمرار

الاحتلال الاسرائيلي. فان هذا سيضمن ان تكون دولة فلسطين ديمقراطية، لانها تركز على موافقة المحكومين. لذلك فليس ممكنا فقط ايجاد دولة بهذه الطريقة، بل انها افضل طريقة لانشاء دولة فلسطين.

تدعو الخطة الى اعلان من طرف واحد يصدر في نفس الوقت من داخل الاراضي المحتلة ومن خارجها، ويصدر هذا الاعلان عن م . ت . ف . ويكون اخر قرار لها. وستعلن م. ت. ف. قيام الدولة الجديدة ثم تختفي عن الوجود لتحل محلها الحكومة المؤقتة للدولة الجديدة.(١) وبشكل مشابه لاعلان الاستقلال الاسرائيلي قد ينص الاعلان على ما يلي:

"نحن اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، واستنادا الى الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني بان يعيش كسائر الامم في دولته المستقلة ذات السيادة، نعلن هنا عن قيام الدولة الفلسطينية وتسمى فلسطين. كما نعلن ايضا ان دولة فلسطين تعرض السلام على كل الدول المجاورة وتتطلع الى التعاون المشترك لما فيه مصلحة للجميع."

وهذه النقطة تستدعي استكشافا جادا، فيستطيع الاعلان الفلسطيني الاحتكام الى نفس السلطة الدولية التي احتكم اليها الاسرائيليون في اعلانهم، والمتمثلة في قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧. واذا اختاروا فعل ذلك، فان حجتهم ستكون في انه لا يوجد ما يحد من هذا القرار مع انهم قد رفضوه في عام ٤٧ ولكنهم يقبلون به الان.

ان المضامين التي يحتويها الاستشهاد بقرار التقسيم في الاعلان الفلسطيني ستكون قوية. فهي ستعني ان الفلسطينيين يربطون شرعيتهم بنفس الوثيقة التي توفر الشرعية لاسرائيل المضمنة في اعلان الاستقلال الاسرائيلي، وهم سيعيدون العالم الى المنطق العام في القرار بحل النزاع العربي الاسرائيلي من خلال انشاء دولتين احداهما يهودية والاخرى فلسطينية. وبهذا يكون الفلسطينيون قد قبلوا شرعية الدولة الاسرائيلية. فعندما يربطون اعلان دولتهم رسميا بالقرار الذي أعطى الدولة اليهودية، فان هذا العمل سيكون رمزيا من حيث انه يربط وجود دولة فلسطين باستمرار حق الوجود لدولة اسرائيل. فكانهم يقولون: "حقنا في الوجود وحقكم في الوجود يعتمدان على بعضهما البعض."

ان المخاطرة التي يضمنها هذا الفعل هو انه قد لا يتم فهمه بهذه الطريقة. فقد يرتبط هذا الفعل بكل المناطق التي كانت جزءا من الدولة العربية حسب قرار التقسيم. وبما ان هذا يشمل مناطق اصبحت جزءا من اسرائيل ٤٨ وبما ان هذا يتجاوز القرار ٢٤٢ الذي يتحدث عن العودة الى حدود ما قبل ٦٧، فانه قد يقود الفلسطينيين الى المطالبة بما لا يمكن تلبيته. وهو ايضا سيعمق من الشكوك الاسرائيلية حول رغبة الفلسطينيين في

القبول النهائي بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وبأخذ كل هذه الامور بعين الاعتبار، فمن الافضل عدم التركيز على قرار التقسيم الا اذا اضيف اليه بشكل واضح تاكيد على السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

الحكومة الموقتة

تدعو الخطة م. ت. ف. بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني الى الاعلان عن قيام دولة فلسطين وتشكيل الحكومة المؤقتة للدولة الجديدة. ولكن ممن تتألف هذه الحكومة؟ يمكن تشكيل هذه الحكومة بفروع ثلاثة؛ فرع تنفيذي، وفرع تشريعي وفرع قضائي. وتتضمن بنية م. ت. ف. حاليا لجنة تنفيذية (يرأسها ياسر عرفات) وجسما تشريعيا (المجلس الوطني الفلسطيني)، اذن تتحول اللجنة التنفيذية في م. ت. ف. الى وحدة صنع القرارات الرئيسية في الفرع التنفيذي. ولا داعي لشرح تفصيلي هنا حول اسلوب عملها، ولكن يمكن القول انها ستكون ما يشبه مجلس الوزراء كما في النموذج الاسرائيلي، حيث يكون رئيس الوزراء هو الاول ضمن مجموعة متساوية من الافراد، بدلا من النموذج الاميركي حيث يكون كل الوزراء معينين من قبل الرئيس.

وتحت هذه الظروف، يجب ان يحدث نوع من زيادة سلطة الجسم التشريعي لكي يصبح جسما جوهريا اكثر مما هو المجلس الوطني حاليا. ومن المنطقي في البداية ان يشغل المناصب التنفيذية والتشريعية نفس الاشخاص الذين يشغلون حاليا مناصب في اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني. ومع مرور الوقت، سيصبح على الدولة الجديدة ان تحدد الاجراءات التي سيتم من خلالها تحديد من يشغل اي المناصب. وبما ان الانتخابات داخل المناطق لن تكون ممكنة حتى الانسحاب الاسرائيلي، فان جميع المناصب بما فيها منصب الرئيس او رئيس الوزراء ستكون مؤقتة.

ان احدى الفوائد لاستبدال م. ت. ف. بحكومة مؤقتة هي انها ستتيح للفلسطينيين بداية جديدة؟ فمثلا، سيصبح ميثاق م. ت. ف. الذي كان مصدر جمود والذي كانت م. ت. ف. راغبة عن تعديله، جزءا من التاريخ. سيصبح هذا الميثاق قطعة من صنع الانسان، ميثاق منظمة ميتة. سيكون للحكومة الجديدة دستور جديد قائم على حقائق جديدة لا على وهم تدمير اسرائيل.

ويجب ان يصاغ الدستور الجديد بعناية كبيرة نظرا للقيمة الرمزية الكبرى التي تحملها وثائق التأسيس ونظرا لتاريخ الميثاق. فيجب أن لا يعيد هذا الدستور اوجه الميثاق المرتبطة بالرفض الدائم والمطلق لدولة اسرائيل، كما يجب ان يدرس الشعب

داخل وخارج اسرائيل، هذا الدستور بعناية، ويجب ان يضع الفلسطينيين على مسار جديد يؤكد التزامهم بالعيش بسلام مع اسرائيل ضمن اطار الحل القائم على اساس الدولتين.

على الحكومة المؤقتة ايضا ان تؤسس سلطة قضائية، وليس من الضروري الانتظار حتى انسحاب اسرائيل قبل ان تبدأ هذه السلطة بالعمل. فيمكن لبعض مواطني الدولة الجديدة الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة ان يرفعوا قضايا امام المحاكم الفلسطينية. كما يمكن ايجاد طرق للحكم بشأن قضايا تخص سكان الاراضي المحتلة في هذه المحاكم. وهكذا، وفي ترجمة القوانين المقرة من قبل السلطة التشريعية، فان على الاجسام القضائية في البداية ان تقرر كيف ستطبق هذه القوانين على سكان المناطق. وبهذا تمتد سلطة الحكومة المؤقتة الى داخل الارض المحتلة.

ان ذلك كله يطرح سؤالا هاما. لقد تحدثت عن حكومة مؤقتة بدلا من حكومة في المنفى. فما الفرق بينهما؟ ان هناك فرقين: اولا، ان فكرة الحكومة المؤقتة تحمل الاشارة الى انها تشكلت لفترة مؤقتة، والاشخاص الذين يحملون سلطة الدولة لن يفعلوا ذلك الى ما لا نهاية، وفي اول فرصة سوف يخوضون العملية الانتخابية الطبيعية. اما مفهوم الحكومة في المنفى فهو لا يؤكد ذلك بشكل واضح، مع انه قد يكون هو المقصود. ثانيا: وهذا هو الفرق الاساسي، فان تسميتها حكومة في المنفى هو اعتراف بانها موجودة خارج لا داخل المنطقة التي تدعي السلطة عليها، فهذا ما يعنيه المنفى. ولكن الحكومة المؤقتة سوف تعمل بشكل متزايد داخل المناطق كما في خارجها، مع ان الافراد الذين يشغلون المناصب القيادية سيضطرون الى البقاء في الخارج حتى يتم تحقيق الانسحاب الاسرائيلي. ولكن على المستويات المنخفضة سيكون موظفو الحكومة داخل المناطق، كما هي الحال مع م. ت. ف. حاليا. وكما هو الوضع حاليا، فان هويتهم كموظفين في الحكومة يجب ان تبقى سرا لا يعرفها الاسرائيليون، ولانه ستوجد حكومة فعالة، فمن المنطق القول ان الدولة موجودة.

والشكل الاكثر ملاءمة لحكومة تحت ظروف استمرار الاحتلال الاسرائيلي هي حكومة لا مركزية والسلطة فيها موزعة على اعضاء الحكومة المحلية. وهكذا يمكن ان تظهر داخل كل قرية مجالس وهيئات محلية منتخبة تعمل ضمن اطار الحكومة الجديدة. ويكون دور هذه الهيئات ان تقوم بالاعمال العادية التي تقوم بها الحكومة مثل اتخاذ القرارات بشأن المدارس والشرطة المحلية.

تستمر القيادة السرية للانتفاضة في عملها كقيادة ميدانية. ولكن، بدلا من ان تكون فقط هيئة سرية يكون أعضاؤها ممثلين للحكومة، وهكذا يحصلون على القبول والطاعة من الشعب. وفي الوقت الحالي، فان كل عمل شعبي يتم حسب نداءات القيادة السرية هو

عبارة عن تحد، بينما ضمن البنية الجديدة، يكون العمل حسب اوامر القيادة تأكيدا ايضا على الوجود الحقيقي الدولة.

اما على المستوى العالمي، فان التحول من م. ت. ف. الى حكومة مؤقتة سيعني رمزيا رفع مستوى ممثلي م. ت. ف.، فسوف يتحولون من ممثلين الى سفراء. وستصبح مكاتب م. ت. ف. سفارات يرفرف فوقها العلم الفلسطيني كرمز لبلد جديد.

واخيرا، فان تشكيل الحكومة المؤقتة سيضع حدا للمحاولات العقيمة الساعية الى خلق قيادة للشعب الفلسطيني. ففي داخل وخارج المناطق وعالميا ايضا، سيقبل جميع الفلسطينيين بالحكومة المؤقتة كحكومة لدولتهم. وعندها لن يهم اذا كان شخص او جماعة يؤيدون هذه السياسة او تلك الدولة. ويجب ان يتم التوصل الى مفاوضات واتفاقات بين الدولتين، وهذا لا يمكن ان يتم الا على مستوى حكومات. وبشكل مشابه، ستكون قرارات الحكومة المؤقتة ملزمة قانونيا لكل المواطنين الفلسطينيين الذين يؤيدون اعلان قيام الدولة كمواطنين فيها.

وهذه الخطة ستصيد عصفورين بحجر واحد. فمن جهة، سيكون للحكومة الجديدة سلطة اقوى من تلك التي كانت لـ م. ت. ف. وسيسعى المواطن العادي الى ان يكون مواطنا صالحا ملتزما بقوانين دولة فلسطين الجديدة. واذا شرعت الحكومة قانونا يمنع المواطنين من العمل لدى السلطات العسكرية الاسرائيلية فان الفلسطينيين العاديين سيطيعون هذا الامر لان عدم الطاعة سيكون مثابة قطع العلاقات الطبيعية بين الدولة والمواطن. ومن جهة اخرى فسيكون على اعمال الحكومة ان تعكس مواقف ووجهات نظر الشعب اكثر من ذي قبل. وبسبب الوجود المستمر للجيش الاسرائيلي، فان الدولة الفلسطينية ستفتقر الى السلطة التي تكفل الطاعة. واذا فقدت هذه الدولة الصلة مع اهل المناطق المحتلة فانها ستهمل مما يعني نهاية وجود الدولة الفتية. وباختصار، فان النقلة من م. ت. ف. الى الحكومة المؤقتة سيعني قفزة هامة الى الامام في العلاقات المتبادلة والاعتماد المتبادل بين القيادة والقاعدة الشعبية الواسعة.

نزع السلاح والسلام من طرف واحد

يجب على الحكومة الجديدة ان تصدر على الفور بيانا تعلن فيه انها في حالة سلام مع دولة اسرائيل، ومن ثم الاعلان ان السلام من طرف واحد والقرار الداخلي بنزع السلاح، مرتبطان بشكل وثيق. فهما جزءان اساسيان ليس لعملية كسب الدعم العالمي والانسحاب الاسرائيلي التدريجي فحسب، بل هما ايضا عنصران اساسيان للبنية التي ستحفظ السلام

في المنطقة على المدى الطويل.

ويحمل هذان الشرطان في الاساس رسالة واحدة: ان دولة فلسطين لا تشكل تهديدا لاحد. وصيغة هذه الرسالة واردة في اعلان السلام مع اسرائيل وتطبيقها العملي هو في القرار بان لا يكون للدولة جيش.

ومن الواضح انه لن يكون من السهل اتخاذ هاتين الخطوتين، وتقف عقبات كثيرة في طريقهما. اول عقبة هي الكبرياء، فقد يسأل البعض لماذا يجب ان تكبل دولة فلسطين يديها؟ وثانيا، لماذا نعتقد انه من الممكن توفير الانسحاب الاسرائيلي بطرق سلمية، ولماذا عليها ان تقيد نفسها بالضرورة؟ اضف الى ذلك، كيف ستتمكن الدولة من حماية نفسها في المستقبل؟ واذا لم يكن لها جيش، فكيف ستمنع الغزو او السيطرة من قبل اسرائيل او الاردن او سوريا؟

واضافة الى كل هذه الاسئلة التي تحتاج الى اجابات، هناك مشكلة اخرى: فاذا كانت دولة فلسطين، قولا وفعلا، لا تشكل تهديدا لاحد، فان ذلك يعني انها تخلت عن اي امل طويل الامد في شن الحرب على اسرائيل وتدميرها. فهل الفلسطينيون على استعداد لا أن يقولوا هذا فحسب، بل ايضا لبناء دولتهم الجديدة بشكل يجعل الحرب ضد اسرائيل ضربا من المستحيل؟ هذه هي المشكلة الاساسية، فاذا لم يتم تجاوزها فان الاستراتيجية تصبح بلا قيمة، بل وقد تصبح خطرة ايضا.

وهذه الخطة هي في الاساس خطة لحل سلمي وعادل للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني ضمن مفهوم الدولتين. وتعرض هذه الخطة اسلوبا يمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه وبناء دولته المستقلة دون اذن من اسرائيل او القوى العظمى او الدول العربية. واذا كان هذا التحليل صحيحا، فستكون هذه الخطة وسيلة معقولة لفرض الحل القائم على اساس الدولتين كأمر واقع.

وفي نفس الوقت، فقد يعجب البعض بهذه الافكار كوسيلة لتكوين الدولة الفلسطينية ومن ثم رفض الحل القائم على اساس الدولتين، وبدلا من ذلك يتم اعتبار الدولة الفلسطينية الجديدة مركزا لشن الحرب ضد اسرائيل وتدميرها في النهاية. وباختصار، قد يتصور البعض ان هذه الاستراتيجية قد تستخدم لتحقيق غايات تختلف عن تلك المقصودة هنا. واقول "تصور" مع انها بالاحرى "تخيل"، ويجب الاعتراف هنا بان معظم هذه الخيالات سيثيرها اسرائيليون اما خائفون حقا او ايدولوجيون دعائيون يسعون الى ابقاء السيطرة على المناطق.

ويجب هنا توضيح ثلاث نقاط:

١- من المستحيل ان تكون دولة فلسطين يوما ما قاعدة لمحاولة ناجحة لتدمير اسرائيل.

٢- اذا داعبت هذه الخيالات افكار جزء لا بأس به من القيادة الفلسطينية فان ذلك سيقوض امكانية تطبيق هذه الاستراتيجية وسيمنع ظهور الدولة الفلسطينية.
٣- ان اية محاولة لتغذية مثل هذه الخيارات واستخدام الافكار التي تحويها هذه الاستراتيجية كأداة للعدوان ضد اسرائيل لن تمنع ظهور الدولة الفلسطينية فحسب، بل ستجلب دمارا لم يسبق له مثيل على الشعب الفلسطيني.

ان سبب فشل اية محاولة فلسطينية لتدمير اسرائيل في غاية الوضوح، فالاسرائيليون شعب واع جدا لامنه، ويملكون احدث التكنولوجيا العسكرية في العالم. وقد اثبتوا انفسهم في عداد افضل القوى المقاتلة في العالم. وكل الشعب تقريبا بما فيه النساء مارس التدريبات العسكرية، ويخدم الشبان فترات مديدة في الجيش بشكل دوري حتى خريف العمر. وقد اظهر الاسرائيليون مرة بعد اخرى استعدادهم لاتخاذ خطوات عسكرية جريئة دون انتظار اذن عالمي وفي مواجهة استنكار عالمي او شبه عالمي. وللاسرائيليين تاريخ حافل في الضربات الانتقامية، ولم يظهروا اي تردد في تدمير قرى عربية باكملها وتشتيت السكان العرب. وهنالك تيار رئيسي في اسرائيل يوفر المساندة الايديولوجية للاعتقاد بان المناطق هي حق للاسرائيليين. وبالتأكيد فان كل الاسرائيليين سيتفقون على انه اذا اصبحت دولة فلسطين تشكل خطرا على وجود اسرائيل فسيكون من حق ومن واجب الحكومة الاسرائيلية ان تفعل كل ما يجب لرفع هذا الخطر بما في ذلك اما اخلاء المنطقة كلها او استخدام القوى العسكرية بشكل كامل ضد السكان المدنيين.

وتدعم الولايات المتحدة اسرائيل، ويمكن توقع ان يستمر هذا الدعم الى ما لا نهاية. اضف الى ذلك ان الدول العربية لم تظهر ابدا رغبة في التضحية بمصالحها الحيوية في نضال حاسم مع اسرائيل من اجل الفلسطينيين. ليس ذلك فحسب، بل ان الدولة الفلسطينية التي ستحتل اسرائيل (في الخيال) ستشكل خطرا على الاردن وسوريا. ثم ان الاتحاد السوفييتي قد اكد على شرعية وجود اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وهو ملتزم بالحل المبني على اساس الدولتين.

اضف الى كل هذا حقيقة ان عدد السكان اليهود في اسرائيل يساوي ضعف عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتملك اسرائيل اقتصادا اغنى بكثير. وفي النهاية، واذا كان هنالك حاجة لقول المزيد، فان اسرائيل تملك احتياطا لا بأس به من الاسلحة النووية التي ستستخدمها ضد الجيوش العربية اذا شعرت بالحاجة لذلك. وبالتأكيد، اذا كان هنالك ما يمكن اثباته في الشؤون الدولية، فهو ان دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن ان تكسب حربا تشنها لازالة اسرائيل، ومن كان لديه شكوك حول هذه النقطة يكون قد تجاوز الاعتبارات المنطقية. وللاسف، فهنالك الكثير

منهم ومعظمهم من اليهود. وفي اطار تجريبي وجدت ان معظم الذين يتعاملون مع هذه السيناريوهات الخيالية كاحتمالات جدية هم من اليهود. ويمكن تفهم هذا الخوف المزعج. فالتاريخ اليهودي، وخاصة الجزء الذي تخلى فيه العالم عن اليهود، وتركوهم عرضة للابادة المنظمة والمخطط لها من قبل اكثر المجتمعات الانسانية "حضارة" وتقدما، من شأنه ان يضع غشاوة على الفرق ما بين الواقع والمستحيل. ونحن في حاجة لمرور اجيال عديدة قبل ان يبرأ الوعي اليهودي من الدمار الرهيب الذي ما زال يعانيه على ايدي النازيين.

والمخاوف اليهودية وحتى غير المنطقية منها، هي حقيقية. وبالنسبة للفلسطينيين فهي حقيقة اساسية للامن القومي التي يجب ان تأخذ مكانها الى جانب الحقائق الملموسة السالف ذكرها. فالخوف اليهودي يضاف اليه التفوق العسكري الاسرائيلي السابق، يضمن ان مشروع بناء دولة فلسطينية كجزء من مشروع تدمير اسرائيل لن يفشل بسبب التحركات العسكرية الاسرائيلية فحسب، بل بسبب ارتفاع مستوى الكارثة المرتبطة بهذه القضية لتتجاوز ما سبقها من تجارب في الشرق الاوسط.

ولا نريد سماع شيء عن كيف سيخطط الفلسطينيون لخداع الاسرائيليين بانشاء دولة مسالمة منزوعة السلاح ومن ثم بناء الاقتصاد، واعادة التسليح ليوجهوا ضربتهم ذات يوم. وبالتاكيد فان المشكلة الحقيقية التي يواجهها الفلسطينيون هي انه حتى اذا ما كانت دولتهم ملتزمة كليا بالسلام مع اسرائيل، فقد يكون من المستحيل اقناع الاسرائيليين بذلك.

وكل ذلك يقودنا الى الاستنتاج التالي: لا يمكن ان تقوم دولة فلسطينية الا اذا كانت مستعدة بصدق وعمق منذ البداية للعيش بسلام مع اسرائيل.

فلكي تقوم الدولة الفلسطينية يجب ايجاد وسائل نفسية فعالة لاقناع الاسرائيليين بنواياها السلمية. ولان اقناع الاسرائيليين قد يكون مستحيلا بسبب تعمق الخوف والشك الاسرائيليين، فيجب على الاقل ايجاد طريقة للحد من التعبير عن هذه المخاوف، يجب ان يدعم الفلسطينيون العناصر البراغماتية التي تساهم بايجابية في الواقع السياسي والنفسي الاسرائيلي، وعلى الاستراتيجية الفلسطينية ان تتوجه الى المخاوف واللاعقلانية الاسرائيلية. وقد يجد الفلسطينيون هذا المطلب مفرطا بالنظر الى ضعفهم ومعاناتهم، وقد يقولون -وافهم ذلك- انهم قد ملوا السماع عن المخاوف الاسرائيلية. ومع ان رد الفعل مفهوم لكنه لا يغير من حقيقة الامر شيئا.(٢)

واذا فتح احدهم موضوع الكرامة ليقول انه ما من حكومة تحترم نفسها توافق على نزع السلاح من طرف واحد، فالاجابة على ذلك هي: اذا وجدت نفسك مع اطفالك في غرفة

صغيرة مع شخص مجنون مسلح فان واجبك هو ايجاد وسيلة لتهدئة هذا الشخص المجنون ورفع يده عن الزناد. واذا لم تفعل ذلك فلن يخرج افراد عائلتك احياء. ولا ينطوي التصرف المسؤول على اي فقدان للكرامة، خاصة لاننا لا نتعامل مع ند عادي، بل مع شخص يجب معالجته لا مهاجمته، فهو غير متزن وخطير جدا. ويواجه الفلسطينيون موقفا مشابها.

وهنا اعود الى هذا العنصر من الخطة: ان الحكومة الجديدة يجب ان تعلن انها في حالة سلام مع اسرائيل كاول عمل تقوم به، كما تعلن ان دولة فلسطينية لن يكون لها جيش. ولن تكون هذه الخطوات كافية لتبديد الشكوك الاسرائيلية، ولكنها بداية جيدة، وستساعد في كسب مساندة شعوب اخرى وعدد كبير من الاميركيين. وكما ساوضح فيما بعد سيكون هذا الدعم العاطفي مفيدا في تامين الانسحاب العسكري الاسرائيلي.

والان يجب ان تكون الاجابة عن بعض التساؤلات التي طرحتها سابقا قد اتضحت. فيجب على الفلسطينيين نزع السلاح لأنه الطريقة الوحيدة التي ستمكنهم من الحصول على دولتهم. فالسعي وراء الخيار العسكري يعتبر انتحارا، ونزع السلاح هو افضل سياسة دفاعية لدولة فلسطين.

ولكن كيف يمكن لدولة فلسطينية منزوعة السلاح ان تدافع عن نفسها ضد اسرائيل والاردن وسوريا؟ ضد اسرائيل ليس هنالك دفاع، فعلى الفلسطينيين ان يقبلوا النموذج الفنلندي الذي لم يكن سيئا بالنسبة الى المواطنين في فنلندا. اما بالنسبة للاردن، فاذا لم تشكل دولة فلسطينية تهديدا للاردن، فان الاردن لن يشكل تهديدا لفلسطين والسبب واضح. اذا ابتلع الاردن فلسطين فانه سيكتشف ان الفلسطينيين قد ابتلعوا الاردن. فحتى اليوم فان اكثر من ٦٠٪ من السكان الاردنيين هم فلسطينيون. والامل الوحيد لاستمرار العائلة الهاشمية في الحكم في الاردن هو ايجاد مكان اخر تجد فيه القومية الفلسطينية تعبيرا عن نفسها، ولا يوجد مكان اخر غير دولة فلسطين الجديدة.

اما بالنسبة لسوريا، فان نظرة الى الخارطة تبين ان سوريا لن تحد الدولة الجديدة، فدولة فلسطين ستكون محاطة باسرائيل من جهة والاردن من جهة اخرى. اضف الى ذلك انه اذا تحركت سوريا لتحتل هذه الدولة اما بالغزو او بالاخضاع فان هذا سيشكل تهديدا واضحا لاسرائيل، وهنا ستقف المصالح الامنية القومية الاسرائيلية لحماية الاستقلال الفلسطيني امام الضغط السوري. وهذا هو بالضبط الدور الذي تلعبه اسرائيل حاليا فيما يخص اي تحركات من قبل القوات السورية ضد الاردن.

ولن تكون دولة فلسطين فريدة في اعتمادها على بعض القوى الخارجية لضمان بعض احتياجات امنها القومي. فهناك دول اخرى لا يوجد لديها قوات مسلحة حسب القانون او

بشروط تشريعية او حسب اتفاقيات، فمثلا كوستاريكا لا تملك جيشا حسب ميثاقها، وشعبها اكثر شعوب اميركا الوسطى ازدهارا، وهي دولة ديمقراطية تجنبت ليس الحرب مع جيرانها فحسب، بل الحروب الاهلية الداخلية التي تكلف شعوب اميركا الوسطى الاخرى الكثير.

ان اعلان السلام من طرف واحد والتأكيد على مستقبل منزوع السلاح كجزء من النضال من اجل الدولة، هما امتداد للقرار الذي اتخذته الانتفاضة بعدم استخدام السلاح ضد الجنود الاسرائيليين. وعندما ينسحب هذا القرار على المستوى الدبلوماسي فسيكون رد الفعل عليه على نفس المستوى. وهما سيسحبان من اسرائيل، اي عند استمرار الاحتلال. وفي النهاية اود ان اضيف ان هنالك طريقة اخرى للنظر الى نزع السلاح. فالجيوش كانت صفة ملازمة للمجتمع الانساني منذ زمن طويل، ومن الواضح الان ان تحدي المستقبل هو في ايجاد وسائل للعيش معا دونها. ونزع السلاح في حد ذاته يمكن ان يكون فخرا قوميا وامثلة لكل الشعوب. فقد كان كذلك للشعب الكوستاريكي وقد يكون كذلك للفلسطينيين.

الحكومة الموقتة تحظر الارهاب

يجب على الحكومة المؤقتة، او في احد اعمالها الاولى، ان تشرع قانونا يحظر كل الأعمال الارهابية، وتفرض عقوبات حازمة على التخطيط لاعمال ارهابية او القيام بها.

ففي بداية القضية الفلسطينية جرت عليها مسألة الارهاب ضررا كبيرا. لذا، فمن الاساسي ان تبدأ الدولة الجديدة نظيفة من هذه الناحية. وهنا يجب ذكر بعض النقاط في اطار الحديث عن الارهاب في الشرق الاوسط:

- . . . وكما قال رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية السابق يهوشفاط هركابي، فقد تمت هنالك عملية "ارهاب للفكر" حول الشرق الاوسط، فقد اكتسبت مسألة الارهاب حجما اكبر منها فسيطرت على النقاش واعاقت عملية التفكير الواضح من الجانب الاسرائيلي حول مصالح اسرائيل.
- لم يشكل الارهاب ابدا تهديدا ملموسا لوجود اسرائيل، فالاسرائيليون واجهوا اخطارا حقيقية عندما خاضوا حروبا خطيرة ضد جيوش خطيرة، ولكن الارهاب لم يمثل خطرا من هذا النوع على الاطلاق.
- تضم القيادة الاسرائيلية نفسها افرادا لهم خلفيات ارهابية، فمثلا رئيس الوزراء شامير كان قائدا لعصابة شتيرن.

- لقد كان عدد القتلى المدنيين الفلسطينيين بسبب اعمال اسرائيلية ارهابية او غيرها اكثر مما يمكن ان يقال عن عدد القتلى الاسرائيليين لاسباب معاكسة. ففي هذا النزاع كان معظم الضحايا الاساسيين من المدنيين الفلسطينيين الابرياء.
- لقد استغلت مسألة الارهاب لتخفيف الحديث عن المسألة المركزية حاليا الا وهي انكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- واخيرا، يتخلل الموضوع كله قيم مزدوجة ونفاق.

بعد كل هذا، تبقى المسألة، ان على الدولة الفلسطينية ان تناقش قضية الارهاب مباشرة.

لنبدأ بالتعريف، لا يوجد تعريف كامل للارهاب (من الصعب التوصل الى تعريف كامل لاي شيء)، ولكن لسنا بحاجة لهذا التعريف. ويبدو ان التعريف التالي يؤدي المطلوب بشكل عام. العمل الارهابي هو الفعل الذي يؤذي بشكل متعمد او يعرض المدنيين العاديين للخطر كوسيلة لتحقيق هدف سياسي او عسكري.

الطريقة الاخرى لتعريف شيء هي ايراد امثلة. وهاكم بعض الامثلة عن اعمال ارهابية: مهاجمة المدنيين في المطارات واختطاف باصات، واحتجاز رهائن مدنيين، وهجمات تستهدف سكانا مدنيين، ودحرجة براميل متفجرة في وسط اسواق مكتظة. كل هذه امثلة واضحة على الارهاب، ولكننا لا نريد ان نبتعد عن الموضوع الاساسي ونضيع في مسألة التعريف. فيمكننا ان نصل الى تعريف عملي للمفهوم، ولاسباب تتعلق بالسياسة فان الدولة الفلسطينية ستخطىء في التعريفات المسهبة اكثر من خطئها في التعريفات المختصرة.

ولكي نفهم لماذا من الضروري انهاء النقاش حول مسألة الارهاب، سأنظر اليها من زاوية مختلفة. فكما هو معروف، فان احد الشروط المسبقة التي وضعتها الولايات المتحدة للمفاوضات مع م. ت. ف. هو اعتراف م. ت. ف. بحق اسرائيل في الوجود (وهنا اريد ان اقول فورا انني اومن بان حق اسرائيل في الوجود هو ثابت كحق اية دولة اخرى.) لكن هذا الشرط هو فعلا شرط غريب جدا في العلاقات الدولية. يمكن للولايات المتحدة ان تطلب من م. ت. ف. اعلان استعدادها لصنع سلام دائم مع دولة اسرائيل او ان تتخلى علنا عن هدف تدمير اسرائيل. ولو صيغت الشروط بهذه الطريقة لكان بامكاننا نحن في الولايات المتحدة ان نناقش ما اذا كان يجب لهذه الشروط ان تكون سابقة للمفاوضات ام نتيجة لها. ولكننا على الاقل سنعرف عما نتحدث، فما هو بالضبط الحق في الوجود؟ هل نتحدث عن الحق القانوني ام الحق المعنوي؟ وحق من هو؟ هل هو حق اشخاص ام شعب ام دول؟ واذا كان حق دول؟ فهل يعني حق دولة في ان تظهر الى الوجود؟ ام هل هو حق

دولة في ان تستمر في الوجود بعد ظهورها الى حيز الوجود؟ هل يختلف هذا عن الحق في العيش بسلام؟ وتحت اية ظروف تمتلك تلك الدول هذا الحق؟ ومتى تكتسب هذا الحق؟ ومتى تفقده؟

الامر الذي اود توضيحه هنا هو انه عندما نطبق مفهوم الحق في الوجود على دولة فانه يصبح فكرة غامضة، حيث لا يوجد تقليد ثابت في القانون الدولي او التفكير الاخلاقي او الفلسفة السياسية، يطرح بعمق حق الوجود عندما نطبقه على الدول. ولا شك انها فكرة مثيرة يمكن للفلاسفة ان يفكروا فيها مع انه من الصعب فهم كيف وجد مثل هذا المفهوم الغامض طريقه الى الدبلوماسية الدولية والقانون الاميركي. ولكن هناك طريقة اخرى للنظر الى الموضوع يمكن ان توضح لنا الكثير مما يحدث وسبب اهمية مسألة الارهاب.

لقد مات ستة ملايين يهودي بسبب الشك في حقهم في الوجود كبشر، وانكرت عمليات الابادة حق الشعب اليهودي بأكمله في الوجود. وتبقى هذه الحقيقة جرحا عميقا في ضمير كل يهودي في العالم، وحق الاشخاص والشعوب في الوجود هو الاساس العميق للحديث عن حق دولة في الوجود.

كان الشعب اليهودي ابرز شعب تاريخي في العالم القديم، ولم يركز اي شعب قديم اخر على تاريخه او يعرف نفسه بشكل كامل بناء على دوره في التاريخ الانساني كما يفعل الشعب اليهودي. وفهمهم للتاريخ كقصة ذات اتجاه معين، بانه يتكشف على شكل طيات، حل محل الصورة اليونانية في الحضارة العربية للتاريخ بانه دائري. وبالنسبة لليهود المعاصرين فان اكثر الاعياد شعبية هو عيد الفصح، وعيد الفصح هو بالاساس حكاية مرحلة من التاريخ اليهودي في الشرق الاوسط حدثت قبل ٣٠٠٠ سنة، وفي العقود الاخيرة اضافت عائلات يهودية كثيرة على تقليد عيد الفصح نقاش عمليات الابادة النازية.

ومعاناة اليهود في مصر القديمة وما تركته من علامة لا تمحي في الوعي اليهودي لمدة ٣٠٠٠ سنة لا يمكن ان تساوي ما حدث لهم في القرن العشرين. وربما لاننا نعرف كلنا عن عمليات الابادة النازية وكونها حديثة العهد، فاننا لا نستطيع ان نستوعب حقيقة انها كانت من اهم الاحداث في التاريخ بالنسبة لليهود وللحضارة الغربية. وهي جزء من الذاكرة التاريخية للشعب اليهودي، وبالنسبة للكثيرين الذين ما زالوا احياء فهي جزء من ذكرياتهم الشخصية، وستبقى جزءا من الذاكرة التاريخية اليهودية الى الابد.

والان ما هي العلاقة بين كل ما سبق مع الارهاب و م. ت. ف.؟ يتخذ ذكر عمليات الابادة النازية بعدا دعائيا الى حد ما، فقد دمج دائما -بشكل مقصود او غير مقصود- بين

معارضة الصهيونية ومعارضة اليهودية. ودفع بتجربة الابادة وفظائع التجربة اليهودية تحت الحكم المسيحي الى اطار الشرق الاوسط. ولكن م. ت. ف. لها حصتها ايضا في عمليات الارهاب، وهناك صلة بين الارهاب وعمليات الابادة النازية. فالارهاب يؤكد على اولوية المشروع، اولوية النضال واولوية الهدف، على حق الوجود اليومي للمواطن العادي، وينكر وجود حدود لكيفية شن حرب عادلة او السعي وراء هدف عادل، ويقول ان كل الوسائل مسموحة. والتخلي عن الارهاب هو اعتراف بان بعض الوسائل غير مسموح بها حتى في نضال عادل. وهذا يشبه تسمية بعض الاعمال أنها جرائم حرب، وهي طريقة اخرى للقول انه حتى في حالة الحرب يوجد اشياء غير مسموح بها.

يقتل المخرب عن قصد مواطنين عاديين لا لعمل ارتكبوه بل اعتقادا منه بان قتلهم سيكون ذا فائدة. ويرفض المخرب الاعتراف بان الناس العاديين يملكون حق الوجود الذي لا يملك هو الحق الاخلاقي في انتهاكه حتى من اجل هدف عادل.

ولبقايا شعب تمكن من البقاء بعد عمليات الابادة النازية، فان الارهاب ليس مسألة زائفة. وبالنسبة لليهود داخل وخارج اسرائيل فان صداها يتردد مع كل الاحداث المهولة في التاريخ الانساني. وعلى احد المستويات، وخاصة بالنسبة الى اكثر الاسرائيليين عسكرة، ولليهود الاميركيين، فان محاربة الفلسطينيين هي محاربة لكل الاعداء التاريخيين للشعب اليهودي. وهي محاولة معذبة ومعقدة للرد على النازيين.

والسياسة الخارجية الاسرائيلية لها جذورها في تجربة عمليات الابادة النازية، رغم انكار بعض الاسرائيليين لذلك. فمع كل الفوارق بين الجندي المواطن الاسرائيلي والاميركي فان ما يربطهم بقوة هو تجربة التاريخ اليهودي. وتم استخدام شعار "ابدا لن يحدث ثانية" كصك اخلاقي مفتوح، وكشعار "الامن القومي"، تم استخدامه كشماعة يعلق عليها اي انتقاد، ولتبرير اي عمل تقوم به الدولة. وفي نفس الوقت فان مفهوم "ابدا لن يحدث ثانية" يحتوي على جوهر الارادة اليهودية للبقاء في فترة ما بعد عمليات الابادة النازية، كيف اذن كان سيتمكن اولئك الذين ثبتوا من جمع شجاعتهم للعمل مرة اخرى ان لم يكن حول مثل هذه الفكرة.

ولان فكرة "ابدا لن يحدث ثانية" ستستمر في احياء العمل السياسي اليهودي لعقود وقرون الى الامام، فانه من غير المجدي الحديث عن المساواة البسيطة. فقد يصر الاسرائيليون على ان تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح بشكل جزئي على الاقل، ولكنهم لن يكونوا هم انفسهم منزوعي السلاح. وسواء كان ذلك عادلا ام لم يكن، او ان كانت افضل طريقة للحفاظ على امن اسرائيل او لو تكن، فهي ببساطة، الوضع القائم كما هو. اما بالنسبة للفلسطينيين، فان التاريخ اليهودي واقع موجود يجب التعامل معه، ولا

ولن يزول فقط لانهم يتمنون ذلك.

اما بالنسبة للمواطن الاسرائيلي او اليهودي الاميركي العادي، فان الربط بين م. ت. ف. والارهاب مسألة الية، لدرجة انه يغدو من المستحيل اجراء نقاش منطقي حول ما هي السياسة الفضلى التي يجب اتباعها مع م. ت. ف. من وجهة نظر اميركية واسرائيلية. وفي السنوات الاخيرة، حاولت م. ت. ف. معالجة هذه المشكلة، وبالاخص في عام ١٩٨٥ حين اعلن عرفات موقفا جديدا للمنظمة فيما اصبح يعرف باعلان القاهرة، الذي يتضمن اقتراحات ليست مألوفة لدى الكثيرين، حتى لمن هم ضليعون في هذه المسألة. ويتضمن الاعلان: اولا: ادانة لكل اشكال الارهاب حيث ينص على: "تعلن م. ت. ف. انتقادها وادانتها لكل اعمال الاهاب." ثانيا: يشير الاعلان الى جدية م. ت. ف. في التعامل مع هذه المسألة ويقول: "ابتداء من تاريخ اليوم ستتخذ م. ت. ف. كافة الاجراءات لمعاقبة كل المنتهكين (لهذا الاعلان) وقد كان هذا مؤشرا الى ان تغييرا حقيقيا كان من المفروض ان يطرأ على ما يخص تطبيق هذه السياسة، فهنا يقول عرفات ان الاعلان هو اكثر من استنكار لفظي بل ستتخذ اجراءات لتطبيقه. وكان هذا الالتزام ضروريا لاضفاء المصداقية على هذا الاستنكار. ثم اكد الاعلان على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وهذا ادعاء شرعي. ولكن هنا نجد انعطافة تثير القلق، ففي معرض الحديث عن الحق في مقاومة الاحتلال، يؤكد الاعلان على الحق في المقاومة "بكل الوسائل الممكنة" وبهذه الجملة يناقض الاعلان نفسه. فاما ان يتم شجب كل اشكال الارهاب كما ينص الجزء الاول من الاعلان، او ان تكون كل الوسائل المتاحة مسموحا بها في النضال ضد الاحتلال. ولا يمكن لمنظمة التحرير ان تقبل الامرين في ذات الوقت، فاذا كانت كل الوسائل المتاحة مسموحا بها فالارهاب مسموح به كوسيلة للنضال. واذا ما شجبت كل اشكال الارهاب فبعضها غير مسموح به حتى في النضال ضد الاحتلال.

ثم يأخذ الاعلان منحنى اخر يؤسف له عندما ينص على ما يلي ". . . . . تؤكد الاحداث على ان العمليات الارهابية خارج فلسطين تمس بقضية الشعب الفلسطيني" فالتأكيد على هذه النقطة فيما يتعلق بالارهاب خارج فلسطين وعدم التأكيد عليها فيما يخص الارهاب داخل فلسطين، يبقي المجال مفتوحا للاتهام بأن الاعلان يشجب الارهاب خارج فلسطين ولكنه يشجعه داخلها. وقد تم فعلا تفسير الاعلان بهذا المنطق في اسرائيل والولايات المتحدة، وهذا هو السبب في فشل الاعلان كاستنكار ملائم للارهاب.

ولسوء الحظ، فقد فشلت م. ت. ف. في تصحيح اعلان القاهرة، والاهم من ذلك بالطبع هو الفشل في الالتزام بالاستنكار التام ذاته. فمسألة الارهاب ليست ورقة لعب، بل مسألة اخلاقية ومنطقية. والارهاب لا يساعد القضية الفلسطينية. واوضح دليل على ذلك هو ثورة

الحجارة والقرار بعدم استخدام السلاح في الضفة الغربية وغزة، والتوضيح بان التكتيك النضالي الاكثر ابتعادا عن صيغة الارهاب هو الاكثر نجاحا.

وموقف م. ت. ف. من الارهاب كان دائما ذا نتيجة عكسية فيما يخص علاقة م. ت. ف. بالولايات المتحدة، والقانون الاميركي الحالي لا يسمح لاي مسؤول رسمي في حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف او التفاوض مع م. ت. ف. او ممثلين عنها الى ان تقبل المنظمة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وتعترف بحق اسرائيل في الوجود "وتنبذ الارهاب" ويتعدى هذا القانون الوعد الذي قطعه كيسنجر عام ١٩٧٥ الذي تحدث فقط عن قراري مجلس الامن وحق اسرائيل في الوجود دون التطرق الى الارهاب.

وهنالك ميل الى الاعتقاد بأن مسألة الارهاب ما هي الا عذر لسياسة حرمان الفلسطينيين من مقعد على الطاولة، ومن المفهوم ان يفكر الفلسطينيون على هذا النحو، فهنالك اولا حقيقة "الايدي القذرة". فقد يسأل فلسطيني "كيف يمكن لهم ان يحملوا هذه الاشياء على محمل الجد مع كل ما فعلوه بنا؟" وقد استخدمت بالفعل مسألة الارهاب كعذر ولكنها اكثر من ذلك بكثير. ومن حقائق الحياة ان هنالك مستويين في الحكم على اخلاقية اعمال الحكومات وغير الحكومات. ولم يخلق هذين المستويين المسؤولون الاميركيون او الاسرائيليون، فهما جزء من النفاق العام الذي يطغى على مسألة الاخلاقية والعلاقات الدولية، بل انهما حقيقة واقعة.

ويحتاج الامر الى سياسي فذ، اسرائيلي او اميركي، يمتلك الشجاعة ليجلس مع ممثلي م. ت. ف. عندما تعلن التلفزيونات في اليوم التالي عن هجوم ارهابي على مدنيين اسرائيليين. وهكذا مثلا فان الهجوم على الباص في النقب قرب ديمونة في اوائل ١٩٨٨ افشل محاولات عرفات الدبلوماسية للفوز بقبول مشاركة م. ت. ف. في مؤتمر دولي. واي سياسي كان يفكر في ذلك الوقت بدعم المفاوضات مع م. ت. ف. لا بد انه قد شكر الله على انه لم يتفوه بكلمة.

سيعطي تشكيل الحكومة المؤقتة فرصا لبداية جديدة للفلسطينيين. اما اذا كررت اخطاء م. ت. ف. فيما يخص مسألة الارهاب فانها ستقع بأيدي امثال شارون وكاهانا اللذين لا يفضلان شيئا على امكانية استخدام القوة العسكرية الكاملة في التعامل مع "القضية الفلسطينية". لذا فمن الممكن ان تعترف الحكومة الجديدة بان الارهاب موضوعيا هو عدو للشعب الفلسطيني وخطر على الدولة الفلسطينية. والقيادة التي لا تتمكن من تطبيق سياسة ضد الارهاب او على الاقل ان تفصل بينها وبين اعمال الارهاب لا يمكن لها ان تقود الشعب الفلسطيني الى تقرير المصير ابدا.

تبادل السفراء والاعتراف المتبادل

احد الاعمال الاولى للحكومة الجديدة يجب ان يكون تعيين سفيرها في اسرائيل، بعد ذلك يجب بذل الجهود لتقديم اوراق اعتماده الى الحكومة الاسرائيلية وتأسيس سفارة داخل اسرائيل. والسير في هذا الطريق سيعزز التزام الحكومة الجديدة علنيا بالحل القائم على اساس الدولتين. كما سيجيب على مطالب هؤلاء الاسرائيليين الذين يسألون "كيف يمكنك التفاوض مع شخص لا يعترف حتى بحقك في الوجود؟"

ومحاولة تقديم اوراق اعتماد السفير الفلسطيني والحصول على قبوله، يجب ان لا يتم من خلال البريد، بل يجب على السفير الجديد ان يركب متن طائرة الى اسرائيل باستخدام جواز سفر فلسطيني جديد، وعليه اختيار شركة الطيران بحذر، وقد يجد شركة اميركية تقله، ويمكن تأمين هذا اذا كان السفير الجديد مواطنا اميركيا.

ان ارسال السفير الى اسرائيل سيكون عملا دراميا يفوق المعقول، وقد يكون اكثر درامية من زيارة السادات للقدس لانه ستكون هنالك علامة سؤال كبيرة حول الرد الاسرائيلي(٢) ماذا سيقولون؟ هل سيرفضون السماح له بمغادرة الطائرة؟ هل سيعتقلونه خارقين بذلك بروتوكولات الحصانة الدبلوماسية المتعارف عليها؟ او هل سيسمحون له بالدخول؟ هل سيمدون له يدا مفتوحة، ولو ملأى بالشك؟ ان الخيار الاخير غير محتمل الا انه ممكن وسيؤيده عدد كبير من الاسرائيليين ومن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة.

عند اعلان وجود الدولة سيتضح معنى فكرة الاعتراف المتبادل.

فحتى الان، ما زال هذا المفهوم مبهما نوعا ما، مع انه يحصل على تأييد منظمات كثيرة. فمن سيعترف بمن؟ هل على م. ت. ف. ان تعترف باسرائيل؟ ومن (او ما) الذي على الحكومة الاسرائيلية ان تعترف به؟ هل عليها ان تعترف بالشعب الفلسطيني؟ وماذا يعني ذلك؟ ام هل عليهم ان يعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية؟ واذا كان الاخير، فهم سيعترفون بالنظر (لماذا)؟ بالتأكيد ليس كحكومة لفلسطين لان م. ت. ف. لا تطرح نفسها كذلك، وحتى الان لا يوجد دولة فلسطين. وهكذا، فمنذ اعلان الدولة سيصبح كل هذا بسيطا.

يجب اختيار السفير الفلسطيني الى اسرائيل بعناية شديدة، لان هذا الشخص سيكون متحدثا باسم حكومته ورمزا للنوايا الفلسطينية. وكما هي الحال في تعيين السفراء في العالم، يجب ان يتم اختياره بنوع من الحساسية لاهتمامات الدول المضيفة. لذا، فالفلسطيني الذي سيقع عليه الاختيار يجب ان يكون شخصا ذا مكانة وامكانات مرموقة،

واعتماده يجب ان يكون خاليا من الاخطاء. ولا يوجد نقص في الفلسطينيين بهذه الاوصاف ولكن سيكون من المثير رؤية من الذي سيسمى سفيرا وكيف سيتصرف.

في نفس الوقت، يجب ان تدعو الدولة الجديدة اسرائيل الى تسمية سفيرها الى فلسطين. ومن المبالغة تخيل ان ذلك سيحدث على المدى القصير، ولكن يجب القيام بهذه الحركة على الاقل وارسال الدعوة. وسيتخذ الرفض الاسرائيلي وجهة جديدة عندما يتضح ان دولا عديدة اخرى قد سمت سفراءها الى فلسطين.

اين سيذهب هؤلاء السفراء في ظل عدم وجود منطقة تحت السيطرة الفلسطينية؟ احد الاحتمالات هي انهم سيذهبون الى القدس محاولين تأسيس سفاراتهم في فلسطين هناك، واذا قاموا بهذه المحاولة في القدس او حتى في الضفة الغربية او قطاع غزة فانهم سيواجهون الحكومة الاسرائيلية بمشكلة حساسة، وان تتراكم مثل هذه المشاكل سيكون المادة التي ستظهر جدية الاعلان الفلسطيني عن قيام الدولة.

اذا ابدى السفراء الجدد استعدادهم للذهاب الى القدس، سيكون على هذه الدول ايضا ان توجه سفراءها الى اسرائيل ليذهبوا الى القدس ايضا. فحاليا كل الدول تقريبا تضع سفراءها الى اسرائيل في تل ابيب، بما فيهم الولايات المتحدة مع ان هذا قد يتغير. وقد حدث ذلك لانه لا يوجد دولة في العالم تقريبا تعترف بدعوى اسرائيل في السيادة على القدس التي كان من المفترض ان تكون مدينة دولية حسب قرار التقسيم الاصلي الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧.

وقد تكون اكثر الطرق اثارة للبدء بهذه العملية هو ان يسمى سفير دول العالم الثالث الى اسرائيل سفيرا الى دولة اسرائيل والى دولة فلسطين. وبهذه الصفة يتخذ مقرا له في القدس التي ستدعيها كل من الدولتين عاصمة لها. ويجب على حكومة فلسطين المؤقتة ان تدعم هذه الحركة، وأت لا تضع ادعاء بان القدس لها وحدها بل تناقش باسلوب ابداعي انه يمكن التوصل الى طريق تكون فيها هذه المدينة عاصمة (اي مقر الحكومة) لدولتين. وهذا العمل سيكون خطوة الى الامام في التخفيف من المخاوف الاسرائيلية من ان الفلسطينيين في الحقيقة يحاولون السيطرة على كل شيء.

ماذا ستفعل اسرائيل بالنسبة لتلك الدول التي ستسمي سفراءها الحاليين الى اسرائيل سفراء الى دولة فلسطين ايضا؟ هل سيطردونهم وبذلك يدفعون بانفسهم عميقا في عزلة دولية؟ ام هل سيسمحون لهم بهدوء بالبقاء وربما الانتقال الى القدس، متخذين ضمنا خطوة نحو اعترافهم هم انفسهم بدولة فلسطين؟

ويجب على الحكومة المؤقتة ان تذهب الى حد دعوة الدولة التي ليس لها علاقات مع اسرائيل ان تسمي سفيرها الى اسرائيل وفلسطين. ويجب الطلب الى الدول العربية الاكثر

عدائية على الاخص للقيام بذلك. وهكذا يقدم الى اسرائيل عرض جذاب. فبقبول سفير الى فلسطين سيحصلون على اعتراف باسرائيل من دول عربية، ونفس الشيء ينطبق على الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية التي لا يوجد لديها سفارات في اسرائيل حاليا.

ان هذه الاعمال الرمزية مهمة جدا. فان ما ترمز اليه هو ان باستطاعة اسرائيل من خلال قبول واقع دولة فلسطين ان تسوي علاقاتها مع كل دول العالم. ستعطي اسرائيل الفرصة في انهاء عزلتها العالمية، وعندما تأتي هذه العروض من الدول العربية المختلفة بطلب من حكومة فلسطين المؤقتة، فان الفائدة الكبيرة التي ستجنيها اسرائيل من الحل القائم على اساس الدولتين ستتضح اكثر فاكثر.

الاعتراف العالمي والدخول الى الامم المتحدة

في الوقت الذي تعلن فيه الدولة الجديدة عن نفسها يجب ان تسعى الى الاعتراف العالمي. وبالطبع فان اسرائيل ستكون اخر دولة تقدم اعترافها، وقد تكون الولايات المتحدة الدولة قبل الاخيرة التي ستعترف. ولكن اي الدول ستكون الاولى؟

احد الاحتمالات ان يكون الاتحاد السوفييتي هو اول المعترفين، فقد دعم قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ واعترف باسرائيل بعد ٧٢ ساعة من اعلان الاستقلال، ولم يتردد ابدا في دعمه للحل القائم على اساس الدولتين. ان اعلان الدولة من طرف واحد سوف يضع الاتحاد السوفييتي في موقف مثير، فهنا وبعد سنوات من الاضطرار الى قبول حقيقة ان كل احداث الشرق الاوسط تعتمد على الولايات المتحدة، سيواجه الاتحاد السوفييتي مبادرة فلسطينية ستلاقي شعبية في العالم الثالث وتدعمها الجماهير العربية بشكل واسع، وموجهة نحو هدف دعمه السوفييت على مدى ٤٠ سنة خلت، وتعارضه الولايات المتحدة. وتحت هذه الظروف فمن المحتمل جدا ان يرغب السوفييت في وضع انفسهم على رأس قائمة الامم التي تعترف بالدولة الجديدة.

ولا تخلو هذه الامكانية من المخاطر للفلسطينيين. ولكن ما في الامر هو انها ستضع مسألة الدولة الفلسطينية في اطار الشرق والغرب حيث يظهر السوفييت بمظهر البطل الكبير، وتظهر الولايات المتحدة بمظهر الرافض الكبير. واذا ما صيغت المسألة بهذا الشكل فان المعارضين الاسرائيليين للدولة الفلسطينية سيكسبون سلاحا جديدا لاستخدامه في شن حملتهم المضادة. فسيتم تصوير الدولة الفلسطينية على انها دولة جديدة للسوفييت في الشرق الاوسط وملاصقة لاسرائيل ايضا.

يجب ان يكون الدبلوماسيون الفلسطينيون منتبهين الى هذه المشاكل، وربما كان من

الضروري بذل جهود مسبقة لكبح جماح الحماسة السوفييتية. وفي كل الاحوال يجب على الدولة الجديدة ان توضح بشكل اكيد أنها لا تنوي الدخول في اي شكل من اشكال المنافسة بين الدول العظمى. ولتوضيح هذا الامر يمكن اتخاذ خطوات عدة. اولا وكما سنوضح فيما بعد، يجب ان تكون الدولة الجديدة ديمقراطية ويجب ان توفر لمواطنيها انواعا مختلفة من الحماية للحرية الشخصية، وسيفعل الفلسطينيون ذلك لنفسه لا لهدف خارج عنه، ولكن سيفيدهم من الناحية الدبلوماسية. وقد تفكر الحكومة الجديدة في تبني دستور، وهنا نرى ميزات جيدة في الدستور الاميركي. وبشكل دبلوماسي فان هذا الامر سيكون ذا فائدة لان الاميركيين في النهاية لا يفهمون ولا يقدرون غير نظامهم.

وفي حملة كسب الاعتراف، يجب بذل جهد كبير في الولايات المتحدة. ومع انه في نهاية المطاف سيكون من المشكوك فيه ان تتبنى الولايات المتحدة سياسة تعارضها اسرائيل لان كسب الدعم الشعبي في داخل الولايات المتحدة، وخاصة من داخل الجالية اليهودية الاميركية، سيحقق الكثير مما سيساعد في التعامل مع الاسرائيليين.

ان احد ميزات اعلان الحكومة المؤقتة هو ان العوائق السياسية والتشريعية امام الاتصالات والمفاوضات الاميركية مع م. ت. ف. ستختفي. فحاليا، وحسب السياسة والقانون الاميركيين، فقد اغلقت مكاتب م. ت. ف. على الاراضي الاميركية باستثناء بعثة م. ت. ف. المراقبة في الامم المتحدة. ويمنع الدبلوماسيون الاميركيون من الحوار مع م. ت. ف. وكما ذكر من قبل فقد تم ربط اي تخفيف لهذه المحظورات بعدد من الشروط: قبول حق اسرائيل في الوجود، ونبذ الارهاب، وقبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨. وباختفاء م. ت. ف. عن الوجود فمن المتوقع ان يتم تطبيق هذه القيود على الحكومة المؤقتة التي سيسميها الكثيرون في الولايات المتحدة "منظمة التحرير الفلسطينية وراء قناع."

وستتمكن الحكومة الجديدة في الواقع من الايفاء بكل الشروط المفروضة، وستوفي بها بكل كرامة دون الاضطرار الى القفز على حبال لجنة العلاقات العامة الاسرائيلية-الاميركية (AIPAC) او هنري كيسنجر، فبميثاق م. ت. ف. المنتهي المفعول، وبعرض تبادل السفراء مع اسرائيل، وباعلان السلام من طرف واحد، ستكون دولة فلسطين قد اوفت بالشرط الاول في انها تقبل بحق اسرائيل في الوجود، ونبذ الارهاب سوف يوفي بالشرط الثاني، وستكون الدولة الجديدة في موقف يسمح لها بقبول القرار ٢٤٢ بوضوح، دون ذكر اضافي لقرارات هيئة الامم المتحدة الاخرى.

لماذا اقول هذا فيما يخص القرار ٢٤٢؟ الجواب بسيط. فاعتراض م. ت. ف. الاساسي على هذا القرار يتمثل في انه لا يذكر الفلسطينيين الا بشكل مبهم كلاجئين. وبينما

يؤكد القرار على حق كل دول المنطقة في العيش بسلام فانه لا يقول شيئا عن حقوق الفلسطينيين، ولان الفلسطينيين لا يملكون دولة فانهم مهملون وخارج القرار. ولكن عند اعلان قيام الدولة الفلسطينية فان الوضع سيختلف. فالقرار ٢٤٢ يدعو الى احترام حقوق كل الدول في المنطقة وهو لا يذكر اية دولة بالاسم، لا اسرائيل ولا مصر ولا سوريا ولا الاردن. وتستطيع دولة فلسطين الجديدة كاحدى الدول في المنطقة ان تطالب بفخر بحقها في العيش بسلام ضمن حدود امنة ومعترف بها كما يدعو القرار ٢٤٢، ويؤكد على ذلك القرار ٣٣٨. فعندما تصبح فلسطين دولة سيجد الفلسطينيون ان القرار ٢٤٢ يوفر لهم ما يريدون بالضبط. فهو يطالب اسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية وغزة، ويطالب بالاعتراف بحقوق كل الدول في العيش بسلام.

وبالطبع فان السياسة الاميركية ليست مسألة منطقية ابدا. وتبقى السياسات الداخلية اساسية في مثل هذه الامور. ولكن مع كل مبادرات السلام المذكورة هنا ستحصل دولة فلسطين الجديدة على دعم واسع من داخل الولايات المتحدة، والاهم من ذلك من داخل الجالية اليهودية، وستتسع الانقسامات التي بدأت تفرق بين الجالية اليهودية عندما يدرك الكثيرون حقيقة المبادرة الفلسطينية انها فرصة تاريخية للسلام في الشرق الاوسط، حسب شروط تجعل من اسرائيل دولة انسانية، امنة وديمقراطية ويهودية. وفي اطار هذه الشروط يمكن التوقع بأن الولايات المتحدة، ورغم عدم اعترافها رسميا بدولة فلسطين، ستسمح للدولة الجديدة بفتح مكاتب لها، واجراء اتصالات دورية بين ممثليها وممثلي الحكومة الاميركية. هذه الاتصالات مضافا اليها الاتصالات مع نواب يهود في الكونغرس يجب ان تستخدم لتهدئة المخاوف الاميركية والاسرائيلية. وبالنسبة للفلسطينيين، وهم الذين طردوا مؤخرا من الساحة السياسية الاميركية من خلال اغلاق مكتب م. ت. ف. الاعلامي في واشنطن عام ١٩٨٧، ستشكل هذه الخطوات فجر يوم جديد.

تتمتع م. ت. ف. حاليا بمكانة عضو مراقب في الامم المتحدة ويجب على الدولة الجديدة ان تسعى للدخول الى الامم المتحدة وكل الهيئات الدولية. وفيما يخص الامم المتحدة لا يمكن تحقيق ذلك دون موافقة الولايات المتحدة، لان دخول الامم المتحدة يتطلب اغلبية الثلثين في الجمعية العمومية بعد توصية من اغلبية مجلس الامن، بما فيها الدول دائمة العضوية، وبعبارة اخرى ستستخدم الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو).

ومع ذلك، فبامكان الجمعية العامة ان ترفع توصيات الى مجلس الامن حول مسألة القبول، وقد فعلت ذلك في الماضي. لذا، سيكون على الدولة الجديدة متابعة مبادرات في الجمعية العامة وفي الوكالات الخاصة في الامم المتحدة ويجب الطلب من مجلس الامن

بشكل دوري التصويت على التوصية بقبول الدولة الجديدة، واذا استمرت الولايات المتحدة في استخدام حق النقض (الفيتو) في وجه الدعم الدولي العارم، سيكون ذلك محركا لمحاولات الولايات المتحدة الحصول على قبول اسرائيلي بالدولة الجديدة.

اما في ما يخص بقية العالم، فمن الارجح ان تعترف كل دول العالم الثالث فورا بالدولة الجديدة. وتتحول مكاتب م. ت. ف. في كل مكان الى سفارات، وسترتفع منزلة قائد دولة فلسطين الى رئيس دولة في نظر معظم دول العالم.

واحدى الساحات المثيرة للاهتمام بوجه خاص ستكون دول اوروبا الغربية، ودعمها السياسي، فبريطانيا وفرنسا عضوان دائمان في مجلس الامن، وكمجموعة فانهم شركاء تجاريون رئيسيون مع اسرائيل. وكدول ديمقراطية فان لارائهم ثقلها في اسرائيل والولايات المتحدة. وهذا التقدير يختلف بالطبع من دولة لاخرى، ولكن هولندا مثلا تحظى باحترام كبير في اسرائيل بسبب ماضيها المعارض للنازية.

لقد اكسبت الانتفاضة الفلسطينية الفلسطينيين تعاطفا كبيرا من قبل الاوروبيين ترجم الى عدد من الانتصارات الدبلوماسية. ففي اوائل عام ١٩٨٨ رفضت السوق الاوروبية المشتركة المضي قدما في خطوات تم التخطيط لها منذ زمن لمنح اسرائيل امتيازات تجارية. وفي هذه الظروف، فمن المرجح ان تحصل الدولة الفلسطينية على الاعتراف من قبل دول غربية مختلفة بعد ان تعلن عن السلام مع اسرائيل من طرف واحد.

المفاوضات والحدود، والسلام الدائم

بعد عرض تبادل السفراء، يتوجب على الدولة الجديدة ان تكثف جهودها لبدء المفاوضات. ورغم اعتقادي بان الاعتراف الاسرائيلي بدولة فلسطين ليس ضروريا، وأن من الممكن جعل الدولة واقعا كاملا دون موافقة اسرائيلية، الا أن هنالك قيمة كبيرة لتحقيق ذلك من خلال المفاوضات.

فالمفاوضات المباشرة بين ممثلي دولة اسرائيل ودولة فلسطين تعني انه قد حلت بعض المشاكل الاساسية وخصوصا أن بدء المفاوضات يعني الاعتراف المتبادل، كما انه سيعني ان التعايش السلمي هو هدف الطرفين. وهكذا فان افتتاح مثل هذه المفاوضات سيكون انفراجا لم يسبق له مثيل، ومؤشرا الى ان هذه المشكلة التي تبدو غير معقولة سوف تتحرك نحو الحل.

وستختلف هذه المفاوضات بين الدولتين كثيرا عن الاطروحات الحالية لمؤتمر دولي

يمثل فيه الفلسطينيون في وفد اردني-فلسطيني مشترك، حتى وان كان لمنظمة التحرير تمثيل في هذه المفاوضات، وحتى لو اقتنع الاسرائيليون بالجلوس معهم، فان هذه التسوية ستفتقر الى المغزى الكبير للمفاوضات بين الدولتين.

ستكون المفاوضات بين الدولتين اذا ما حدثت طويلة وصعبة، وستكون قائمة الموضوعات التي ينبغي بحثها طويلة؛ الحدود النهائية بين الدولتين، وضع القدس، وضع المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية، حق العودة للاجئين الفلسطينيين من حربي ٤٨ و ٦٧، ونزع السلاح والانسحاب الاسرائيلي.

وكما رأينا المفاوضات بين اسرائيل ومصر حول منطقة طابا، وهي قطعة من الارض في سيناء لا معنى لها عمليا، فيمكننا الشك جديا في ان المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية ستحل ايا من هذه المشاكل. ولكن هنالك فرقا كبيرا بين هذه المفاوضات وغيرها، ففي الوقت الذي تستمر فيه المفاوضات يكون الطرفان في حالة سلام وقد قبلا وجود بعضهما كدولتين. ويمكن قول الكثير عن هذه المسائل الصعبة التي سيتم التفاوض بشأنها. وفي الفصل الرابع ساتحدث عن بعضها ذي الصلة الوثيقة بالموضوع. ولكن يجب ان لا ننسى ان نفس المسائل، بشكل او باخر، ستواجه أية نهاية للمشكلة من خلال المفاوضات، بغض النظر عما اذا كانت ستتحقق من خلال خطة شولتز، او خيار م. ت. ف. الحالي في مؤتمر دولي او بأي شكل اخر للفكرة المطروحة هنا. لانه سيكون لرغبة الاسرائيليين في التفاوض مع قيادة دولة فلسطين معان كثيرة. فمن غير المرجح ان توافق حكومة اسرائيل على التفاوض في المستقبل القريب، فهذه المفاوضات ستعني قبول الحل القائم على اساس الدولتين. وستكون المفاوضات حول كيفية انجاح هذا الحل لا عن قبوله او عدمه. وبما ان بيرس وشامير مصران على موقفهما المعارض لدولة فلسطينية فيمكننا ان نتوقع بانهما سيرفضان التفاوض معها. ولا يوجد حاليا قيادي اسرائيلي ينتظر في الاروقة. اضافة الى ذلك فان الجمهور الاسرائيلي متفق في رفضه لاية دولة فلسطينية، لذلك، فان بدء المفاوضات التي نتحدث عنها هنا يتطلب انتظار تغيرات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلي. وستحدث هذه التغيرات ولكنها بحاجة الى وقت والى ايضاح حقيقتين:

الاولى: ان الدولة الفلسطينية قد ظهرت الى الوجود حقا وان ثمن محاولة تدميرها من قبل اسرائيل غير مقبول.

الثانية: ان هذه الدولة ضرورية فعلا لصنع السلام الدائم مع اسرائيل. وعندما يتم قبول هاتين الحقيقتين داخل اسرائيل سيصبح من الممكن لا بل من الضروري بدء المفاوضات. ولكنها ستكون معركة صعبة لاقناع الاسرائيليين بأي من هاتين المسألتين.

ومع هذا فان الدعوة لافتتاح مفاوضات السلام ستكون مفيدة في حد ذاتها، فهي ستعزز قوى السلام في اسرائيل. كما انها ستكون تعبيرا عن جدية فرصة السلام التي يقدمها الحل القائم على اساس الدولتين لاسرائيل، وستكون دليلا اخر على ان الدولة الفلسطينية الجديدة لن تسعى لتدمير اسرائيل، وستخدم هذه الدعوة اهدافا حيوية على المستوى العالمي. فبالنسبة لغير الاسرائيليين فان الدعوة الفلسطينية للمفاوضات المباشرة والرفض الاسرائيلي المبدئي ستحمل رسالة قوية، فهي ستبين ان الاسرائيليين لا الفلسطينيين هم الذين يعرقلون حل المشكلة. هذه الملاحظة ستلعب دورا هاما في تقوية يد الحكومة الجديدة وهي تبحث عن طرق لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي دون مفاوضات. وكما اشرنا سابقا فان تبلور الادراك لحقيقة ان دولة فلسطين تصبح واقعا ملموسا اكثر فاكثر هو الذي سيزيد من الرغبة الاسرائيلية في التفاوض.

المطلب المركزي: الانسحاب الاسرائيلي

بافتراض ان الحكومة الاسرائيلية سترفض الدعوة الفلسطينية للمفاوضات فان الوضع سيصبح اكثر بساطة. لقد تم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، وهي دولة معترف بها عالميا، ويؤكد الشعب الفلسطيني عليها، واعلنت نفسها في حالة سلام مع اسرائيل ودعت الى التفاوض على الحدود. وبالرفض الاسرائيلي يبقى هناك شيء واحد فقط هو دعوة الاسرائيليين للعودة الى بيتهم.

ان انشاء الدولة الفلسطينية سيغير مكانة الضفة الغربية وغزة اللتين كانتا حتى الان اراضي في حالة انتقالية دائمة. فقبل عام ١٩٤٨ كانتا تحت الانتداب البريطاني، ومن عام ٤٨ وحتى ٦٧ وقعتا تحت الاحتلال الاردني وحاول الاردن ضمها ولكن لم تعترف اية دولة في العالم بهذا الضم. وفي حرب ١٩٦٧ طرد الاسرائيليون الاردنيين دون ان يدعوا السيادة، فبقيت "مناطق محتلة"، وباعلان الدولة الفلسطينية تتحول من مناطق محتلة الى دولة محتلة.

باي حق يستطيع الاسرائيليون الاستمرار في احتلال دولة اخرى؟؟ هذا السؤال الذي يجب التركيز عليه في الحملة الدائمة للانسحاب، والاساس الشرعي الوحيد للاحتلال هو الحماية الذاتية. لكن الاعلان الفلسطيني للسلام والدعوة لعقد معاهدة سلام رسمية تنفي هذا العذر، وستجد الحكومة الاسرائيلية نفسها في موقف رافض للتفاوض ورافض للانسحاب يتعذر الدفاع عنهما.

ان الحملة لتشجيع الانسحاب منفصلة عن محاولة الحصول على الاعتراف الاسرائيلي.

فالمسألة لا تنحصر في اقامة علاقات رسمية بين اسرائيل ودولة فلسطين، والاعتراف الاسرائيلي ليس شرطا مسبقا للانسحاب. فالولايات المتحدة استمرت في رفض الاعتراف بما كان يدعى "الصين الحمراء" لمدة تقارب العشرين سنة بعد ان سيطرت القوات الشيوعية على تلك المنطقة وحتى اليوم. وبعد ٤٠ سنة من قيام دولة اسرائيل فهي لا تزال غير معترف بها من قبل معظم جيرانها. الدولة الفلسطينية ليست بحاجة الى الاعتراف الاسرائيلي، بل الى عودة القوات الاسرائيلية الى بيتها.

ستفهم هذا الكلام اية حكومة اسرائيلية، ومن الارجح ان تقود اسرائيل حكومة مصرة على البقاء في الضفة الغربية وغزة. ولكن حملة السلام والدعوة للاعتراف المتبادل ستكون قد اثرت على الكثير من الاسرائيليين، واذا لم يكونوا اغلبية فهم سيكونون قطاعا هاما من المجتمع الاسرائيلي. والنضال من اجل الانسحاب سيكون ايضا نضالا لمساعدة هؤلاء الاسرائيليين في انقاذ اسرائيل من نفسها.

وهنالك مدرسة فكرية يجب التوجه اليها حالا. فيقال ان الانسحاب الاسرائيلي من لبنان لم يأت بسبب صبرا وشاتيلا، وان الانسحاب الاسرائيلي من سيناء لم يكن نتيجة لزيارة السادات للقدس، وان الانسحاب الاميركي من فيتنام لم يكن بسبب المتظاهرين الشباب، بل، يقولون ان الانسحاب يتحقق بالجثث. وحدد مدافع اسرائيلي عن وجهة النظر هذه عدد القتلى الاسرائيليين الذي سيكون ثمنا للانسحاب الاسرائيلي بالفي قتيل.

على اساس هذه النظرية، فالطريقة لاجبار الاسرائيليين على الخروج من الضفة الغربية وغزة هي حملة حرب عصابات، وقد تروق البعض هذه الفكرة، فالحرب بسيطة وواضحة: انت تهجم، تقتل وتقتل، ومن السهل قياس الانتصارات والهزائم. ولبعض مجموعات الكوماندو في م. ت. ف. فان لهذا الطرح جاذبية خاصة في انه يجعل مهارتهم اساسية لهدف تحرير فلسطين.

لن تواجه الحكومة الفلسطينية مسألة مصيرية اكثر من خيارها لكيفية شن حملتها للانسحاب الاسرائيلي، وهذا السؤال يحمل قدر الشعب الفلسطيني.

اولا، يجب ان يتوضح الخيار الذي يتحدد بالخيار بين العنف واللاعنف. وهو قد يكون كذلك، ولكن ليس بالدقة، والاختلاف يحدث فرقا. فالخيار حقيقة هو بين الوسائل المميتة والوسائل غير المميتة، خيار بين استراتيجية "الجثث" وكل شيء اخر. ورمي الحجارة الذي اثبت فعاليته الهامة للانتفاضة هو وسيلة عنف ولكن غير مميتة بشكل عام، وقد تم اتباعه بتصميم على ابقاء الجزء الفلسطيني من النضال غير مميت. فالخيار اذن هو بين الاستمرار في هذا القرار بالالتزام بوسائل غير مميتة وبالتالي اثراء النضال بوسائل مختلفة فعالة، او التخلي عن هذه السياسة للانتفاضة والسعي لاحداث قتلى في

صفوف الاسرائيليين.

والحجج في صف الاستراتيجية غير المميتة كثيرة، ويمكن هنا تحديد خطواتها الاساسية:

- الاستراتيجية غير المميتة سوف تحقق الانسحاب الاسرائيلي بعدد قليل نسبيا من الخسائر البشرية.
- الاستراتيجية المميتة لن تفشل في تحقيق الانسحاب فحسب، بل سينتج عنها تدمير الدولة الفلسطينية الجديدة وتجلب الشقاء والمعاناة للشعب الفلسطيني.

والبدائل صارخة، وقبل تفسير السبب، من الضروري فهم منطق هذا القرار. وفي اوجه كثيرة، فهو يشبه "رهان باسكال." وباسكال، الفيلسوف وعالم الرياضيات الفرنسي الكبير، فكر مرة فيما اذا كان سيؤمن اولا يؤمن بالله. وقال، اما ان الله موجود او انه غير موجود. فاذا امنت تكون المكافأة عظيمة (اذهب الى الجنة) واذا لم أومن فالثمن غال (اذهب الى النار). ولكن اذا كان الله غير موجود، فانا لا اخسر كثيرا بالايمان ولا اربح كثيرا من عدم الايمان ايضا، لذا، وبما ان الايمان يحمل ضمنيا ارباحا عالية، وفي اسوأ الاحوال خسائر قليلة، وبما ان عدم الايمان يحمل في افضل الاحوال ارباحا ضئيلة خسائر كبيرة، فمن الحكمة ان أومن.

يمكن وصف وضع الشعب الفلسطيني بصورة مشابهة. اذا جربت الاستراتيجية غير المميتة وفشلت فمن الممكن دائما تجربتها مرة اخرى او تجربة شيء اخر. اما اذا جربت الاستراتيجية المميتة وفشلت، يضيع كل شيء. لذا، فحتى المدافعين عن الاستراتيجية المميتة يجب ان يدركوا أنهم يجب أن لا يضغطوا كثيرا في هذا الاتجاه. فقط بعدما تستنفذ جميع الخيارات الاخرى يمكن اتخاذ قرار بشأن استخدام الاستراتيجية المميتة، وفيما اذا كانت ستكون هي الصحيحة في النهاية ام لا، فهي ليست ما تستخدمه في البداية، بل في افضل الاحوال، هي ما تفعله في النهاية او لا تفعله ابدا.

وفي كل الاحوال فان ضمان الانسحاب الاسرائيلي لن يحدث باخراج الاسرائيليين جسديا من المناطق بل باجبارهم على الخروج سياسيا ونفسيا. وهذا ثابت حتى في الاستراتيجية المميتة. فدولة عدد سكانها ٤ ملايين لا تجبر على الانسحاب جسديا بسبب ٢٠٠٠ قتيل. ولا بأس في التذكير بأنهم عندما واجهوا الكتائب الرومانية، فان صانعي السياسة الاسرائيليين القدماء "قبلوا" مئات الاف القتلى.

وهكذا، فأي نقاش يمت بصلة للموضوع يجب ان يرتكز على افضل طريقة للتأثير على ارادة الاسرائيليين. بمعنى اخر، يجب جعلهم يرغبون في الرحيل. وهم لن يريدوا الرحيل لانهم قرروا انه الشيء الصحيح او لانهم ادركوا اخيرا انسانية الفلسطينيين، مع

ان هذين السببين عنصران في الموضوع، وسيحمل هذه المواقف جزء هام من الجمهور الاسرائيلي كما تحملها اقلية حاليا، فانهما ليسا السبب الرئيسي "لرغبة" الاسرائيليين في الرحيل. فبالاساس، كل الاستراتيجيات هي مسألة التأثير على خسائر وأرباح السياسات الاسرائيلية البديلة كما يراها صانعو القرار الاسرائيليون، والتأثير على من سيصنع القرارات داخل اسرائيل.

يمكن للاستراتيجية غير المميتة ان تحث على الانسحاب الاسرائيلي. من ناحية الفوائد، يحمل الانسحاب للاسرائيليين الاحتمال الحقيقي بانهم سوف يحققون اهدافهم الثلاثة الاساسية: الامن القومي، اسرائيل كدولة يهودية، واسرائيل كدولة ديمقراطية. وتواجه اسرائيل مشاكل يستعصي حلها اذا لم تنسحب. فماذا يمكنها ان تفعل بالضفة الغربية وغزة؟ اذا ضمت المناطق فانها اما ان تطبق العنصرية او تعطي الفلسطينيين حقوقهم الكاملة كمواطنين اسرائيليين. واذا اخذت الخيار الثاني، فانها ستجد نفسها في اغلبية غير يهودية. لذا، فدولة اسرائيلية ديمقراطية ويهودية تصبح غير ممكنة طالما بقيت اسرائيل تتمسك بالمناطق، واقول "تتمسك" لان هذه المشكلة قائمة، ضمت اسرائيل المناطق او لم تضمها. ومسألة الديمقراطية ليست مسألة مستقبلية بل حالية، ولكن اذا ضمت اسرائيل المناطق، فان قضية الديمقراطية ستخرج من الخزانة، وستتحول من قضية اخلاقية لا تهم الكثيرين، الى قضية سياسية ذات اهمية ملحة للاسرائيليين انفسهم.

اذا حاولت اسرائيل تطبيق حل راديكالي مثل طرد الفلسطينيين فانها ستكتشف انهم لن يذهبوا ولن يكون الوضع كما كان عام ١٩٤٨ عندما كان بالامكان اثارة الرعب في نفوس السكان لدرجة الهروب باعداد كبيرة. ستضطر القوات الاسرائيلية الى قتل عدد كبير من الفلسطينيين الذين قرروا ان يتخذوا موقفا اخيرا في كل قرية ومدينة. مثل هذه الخطوة ستشعل نار حرب اخرى مع الدول العربية، وحتى لو لم يحدث ذلك فانها تثير خطر اشعال ثورة في الاردن وبالتالي السيطرة عليه من قبل م. ت. ف.، مما يعني حربا لا تنتهي وحالة دائمة من عدم الاستقرار.

لذا نرى ان اسرائيل تواجه مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالامن القومي اذا لم تحقق السلام العادل مع الفلسطينيين. ان الفائدة الكبيرة الاستراتيجية غير المميتة تكمن في انها تقدم للاسرائيليين حلا لمشاكلهم الرئيسية، وهو حل يستطيعون العمل به. فلانهم سيحافظون على النفسية القتالية العالية لدى الجيش يمكنهم القول دائما انه اذا لم تجر الاشياء كما هو مخطط لها، يمكنهم اعادة احتلال المناطق. وبالتأكيد، من وجهة نظر اسرائيلية، فان الانسحاب دون الاعتراف يمكن تصويره على انه مشروط. كامتحان مثلا، ويمكننا القيام به على مراحل، ويمكن ان يبدأ في غزة ويقلس على فترة طويلة من

الزمن. ويمكن حتى تسميته "حكما ذاتيا" داخل اسرائيل.

للاسف، فان الفوائد الناتجة عن الانسحاب لن تكون كافية لجعل الاسرائيليين يبادرون اليه، فان فوائد الحل القائم على اساس الدولتين كانت دائما واردة. ولكن من الاسهل دائما عدم القيام بشيء، ولا يمكن تقدير مركزية المخاوف الاسرائيلية باقل مما هي عليه. ان الضروري هو أن يلفت نظر الاسرائيليين الى هذه الفوائد والى ضرورة الانسحاب مما يجعل من الواضح ان استمرار الاحتلال هو امر لا يمكن الدفاع عنه. ولن يتحقق الانسحاب الاسرائيلي، حتى تقدر اسرائيل ليس فقط فوائد الانسحاب بل الثمن الباهظ للفشل في الانسحاب.

لذا، فان جزءا اساسيا من الاستراتيجية غير المميتة سيكون في زيادة كلفة البقاء الاسرائيلي في المناطق دون محاولة اخذ ضريبة من حياة الاسرائيليين. والكلفة قد تأتي في اشكال عدة: اقتصادية، الامن القومي، عدم الوفاق الداخلي، والعزلة. وهذه جميعها تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض. وهي فقط عناوين مفيدة لبحث الوسائل المختلفة المتوفرة في الاستراتيجية غير المميتة ولشحذ فهمنا لسبب ان هذه الاستراتيجية ستنجح مع الزمن.

تتضمن الكلفة الاقتصادية اشاعة الفوضى في الاقتصاد الاسرائيلي بسبب العلاقات المضطربة مع المناطق كاسواق للبضائع الاسرائيلية، وكمصادر للضرائب، وكمصدر للعمال داخل اسرائيل. وهي تتضمن ايضا خسائر اساسية بالنسبة لاسرائيل في مجال السياحة التي انخفضت انخفاضا كبيرا نتيجة للانتفاضة. وتمتد الكلفة الاقتصادية ايضا الى فشل اسرائيل في الحصول على التسهيلات التجارية المتوقعة مع السوق الاوروبية المشتركة، وقد فعلت الكلفة في هذه النواحي فعلها، وقد تزيد حدتها اذا رفضت اسرائيل الانسحاب، مع ان كلفة الاضطراب الاقتصادي ستقل تدريجيا بعد أن يتكيف الاقتصاد الاسرائيلي مع الحقائق الجديدة.

عندما يقترن مطلب الانسحاب الاسرائيلي بدعوة قوية وصادقة للسلام بالاضافة الى استمرار المعارضة داخل المناطق ضد تواجد قوات الجيش يقابلها قمع اسرائيلي، سيكون المسرح معدا لحملة عالمية من الضغوط الاقتصادية. ويمكن ان يتخذ هذا اشكالا عديدة: مقاطعة البضائع الاسرائيلية، مقاطعة السياسة، سحب الامتيازات التجارية، وربما تخفيض المساعدات الخارجية.

هذه الكلفة الاقتصادية لن تكون حادة بما يكفي لاجبار اسرائيل على الركوع وهو امر مستحيل في كل الاحوال، ولكنها ستكون ملموسة وذات اهمية وسيشعر بها الاسرائيلي العادي بالاساس، وستجذب انتباه الجميع الى مشكلة استمرار الاحتلال، وستحمل امكانية

ان تصبح اكثر حدة.

ستكون الولايات المتحدة والجالية اليهودية الاميركية ذات اهمية خاصة في هذ المجال. ستكون مشاركة اليهود الاميركيين الفعالة في حملة للضغط الاقتصادي على اسرائيل هامشية جدا، فالاغلبية العظمى منهم ستعتبر ذلك خيانة لشعبهم. ولن يتم التغلب على هذا الشعور بادراك عقلاني بان هذه العملية هي في مصلحة اسرائيل وانها ضرورية لانقاذها من الكارثة.

ولكن، عندما يقترن اقتراح الانسحاب بمبادرة سلام جادة، سيقبل كثير من اليهود الاميركيين فكرة ان اسرائيل يجب ان تنسحب. وعندما يؤيد الانسحاب قطاع كبير من الرأي العام الاسرائيلي، سيكتسب هذا الموقف شرعية بين افراد الجالية اليهودية الاميركية مما سيفتح الابواب امام احتمالات سياسية جديدة داخل الولايات المتحدة. وستحدد الاحداث الى اي مدى سيذهب كل هذا، ولكن سيعتمد بشكل خاص على قدرة وصدق مبادرة السلام وعلى طبيعة الرد الاسرائيلي. ولكن ليس من غير المعقول ان تتطور مقاومة لا بأس بها للاستمرار في اعطاء اسرائيل معونة سنوية مقدارها ٣ بلايين دولار. وقد عرضت الضغوطات المالية داخل الولايات المتحدة كل جهة من جهات الانفاق الى فحوصات دقيقة ما عدا المعونة لاسرائيل. وستصل هذه التدقيقات الى هذا الجزء من الميزانية اذا زادت المعارضة للسياسة الاسرائيلية، والتي ستكون نتيجة لاتساع الادراك بان الفلسطينيين والعالم العربي مستعدون لصنع السلام. وليس من الضروري اقتطاع اجزاء من الدعم الخارجي لاسرائيل لكي يؤثر هذا على الوعي الاسرائيلي، فالتهديد بذلك اقوى من الاثر الذي قد يتركه تطبيقه حقيقة.(٤)

وهنا اود ان اورد ملاحظات عن حوادث سابقة لاولئك الذين تغامرهم الشكوك حول امكانية احداث اي تغيير في العلاقات الاسرائيلية-الاميركية داخل الحكومة الاميركية. فمنذ بداية الانتفاضة وقع ٣٠ سيناتورا اميركيا، دون موافقة مسبقة من لجنة العلاقات العامة الاسرائيلية الاميركية (AIPAC)، على رسالة ينتقدون فيها معارضة رئيس الوزراء شامير لمقايضة الارض بالسلام. كما قدم مشروع قانون لاعادة فتح مكاتب م. ت. ف. في اميركا، رغم انه ما زال ينقصه التأييد حى الان. وكذلك طرح مشروع قانون ينص على ان مجلس الشيوخ الاميركي يؤيد فكرة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اقرت قرارات مشابهة تؤيد الحق الفلسطيني في تقرير المصير داخل الحزب الديمقراطي عام ١٩٨٨ على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلي ايضا. وقد اشار عدد من ذوي المكانة في الجالية اليهودية-الاميركية الى انهم شخصيا قد يقبلون بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة.(٥)

وعندما نبحث في الطاقة الكامنة للولايات المتحدة يجب ان نتذكر دائما ان قوة اسرائيل الحقيقية في الولايات المتحدة هي قوة معنوية. ان فكرة ان اميركا تساعد اسرائيل بسبب الدور الذي تلعبه اسرائيل في تحسين مصالح الامن القومي الاميركي في الخارج كانت من اختراع لجنة العلاقات العامة الاسرائيلية-الاميركية (AIPAC). ففي داخل الحكومة الاميركية يتطلع المسؤولون عن ميزانية المعونة الامنية الى يوم يستطيعون فيه تحويل بعض النقود التي تذهب الى اسرائيل الى دول اخرى ذات احتياجات اكثر الحاحا وذات أهمية استراتيجية تبدو أنها اكثر بالنسبة الى المصالح الاميركية.

ستتخذ كلفة استمرار الاحتلال على الامن القومي الاسرائيلي اشكالا عدة.

اولا: ستحول مسار مصادر الامن القومي من اموال وافراد الى تنظيم اعمال لا تمت بصلة الى اهتمامات الامن القومي الحقيقية في اسرائيل.

ثانيا: ستكون هنالك مخاطر على الامن القومي الاسرائيلي يطرحها استمرار الاحتلال والقتال مع الفلسطينيين، وهذه مخاطر حقيقية لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل القادة الاسرائيليين. والعنصران الرئيسيان هما خطر تاكل معاهدة السلام المصرية-الاسرائيلية وانهيارهما في النهاية، وازدياد المعارضة الراديكالية الاصولية لاسرائيل يغذيها الصراع المفتوح مع الفلسطينيين.

ثالثا: وفي وجه مبادرة سلام جادة سيكون هناك غياب للوحدة والمعنوية بين صفوف الجيش الاسرائيلي.

سيكون انهيار اتفاقية السلام المصرية-الاسرائيلية خطرا حقا، ولكنه ممكن جدا. فمصر مجتمع غير مستقر سياسيا، والرئيس حسني مبارك الذي كان نائب الرئيس السادات، مرتبط ارتباطا وثيقا باتفاقيات كامب ديفيد التي اعتبرت في العالم العربي خيانة للفلسطينيين. واستمرار الهجمات الاسرائيلية على المتظاهرين الفلسطينيين شكلت ضغطا هائلا على مبارك لابعاد نفسه عن اسرائيل. وكانت هذه المسألة التي فاقمتها الانتفاضة هي التي حدت بالرئيس مبارك الى الضغط على الولايات المتحدة لطرح مبادرة شولتز.

وهذا عامل دقيق جدا، فاذا فكرنا بعقلانية فان الاهتمام بما يعنيه استمرار النضال مع الفلسطينيين يجب ان يكون له ثقله في حسابات الاسرائيليين. ولكن اذا حامت الشكوك حول استمرار العلاقة مع مصر فمن الارجح ان سيصبح الاسرائيليون اكثر ترددا في الانسحاب من الضفة الغربية وغزة. لهذا السبب، سيكون من الافضل لدولة فلسطين الجديدة ان تكسب تعاون الاردن ومصر معها في مبادرتها للسلام. سيكون دورهما فعالا

ككفلين للنوايا السلمية للدولة الفلسطينية وللكيفية التي تستطيع اسرائيل بها تحقيق امن قومي كامل بقبول دولة فلسطين اكثر منه برفضها.

في داخل المناطق، ستستمر الانتفاضة. وأحد المعالم الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي انها تضع انتفاضة الجماهير الفلسطينية في اطار استراتيجية دبلوماسية وسياسية اكبر، وتوفر للانتفاضة سببا للبقاء على المدى الطويل. هذا التحدي المستمر للقوات الاسرائيلية سيكون القوة المحركة الاساسية وراء الانسحاب الاسرائيلي.

اما حاليا، واستراتيجية م. ت. ف. مرتطبة بفكرة المؤتمر الدولي التي ستفرض بطريقة ما دولة مستقلة على اسرائيل ضد رغبتها، فان دور الانتفاضة ينحصر في توليد الضغوط من اجل عقد المؤتمر وتحرك القوى العظمى. وعندما يتضح ان ذلك لن يحدث في الواقع، فان طاقات الانتفاضة ستذهب في اتجاهات اخرى. قد يعني ذلك للفلسطينيين العودة للحياة اليومية بحرارة اكبر وسخرية اشد. لكن فشل هذه الاستراتيجية الحالية سيقود عددا لا بأس به من الشباب، وخاصة الذين كانوا في السجون الاسرائيلية، الى اعمال عصابات سرية. سيكون هذا خطرا مدمرا للقضية الفلسطينية. واحدى فضائل الاستراتيجية البديلة المعروضة هنا ان التركيز على الانسحاب الاسرائيلي من داخل الدول الفلسطينية المعلن عنها سيولد طاقة دائمة للقيام بهذه المهمة.

وقذف الحجارة يتوافق مع هذه الاستراتيجية. ومع انه عنيف وخطر، الا انه غير مميت. لم يمت اي اسرائيلي من جراء اصابته بحجر. ولكن قذف الحجارة قريب جدا من ان يكون عملا مميتا باعتبار حجم حجارة الضفة الغربية لدرجة انه يجب استبداله باعمال رمزية واضحة المعالم. ولكن من المرجح انه سيستمر، وقد اثبت أنه شكل فريد من المقاومة. فقذف الحجارة يسمح بالتعبير عن الغضب الفلسطيني دون تعريض المجتمع للخطر. وكتعبير عن هذا الغضب فانه يعتبر صمام امان لتخفيف الضغط من استخدام الاسلحة والسكاكين. ولان قذف حجر على جندي مسلح يحتاج قدرا كبيرا من الشجاعة فانه قد اكسب الفلسطينيين قدرا من الاحترام حتى من الجنود الاسرائيليين. وهذه الناحية هي جزء من العملية التي من خلالها سيشعر الاسرائيليون بالفلسطينيين كبشر أسوياء.

هنالك وجه اخر لقذف الحجارة تم تجاهله الا وهو انه في النهاية عمل مثير جدا. فقذف الحجارة على الجنود الاسرائيليين امر مسل اذا كنت فلسطينيا مع ان المخاطر كبيرة. فقد توفي اكثر من ٢٠٠ فلسطيني وجرح الالاف، الا ان هذه المواجهات هي مكافأة بحد ذاتها. فهي نوع من الرياضة، فلاول مرة تنقلب الموازين ضد الجيش المحتل، ويتمكن الاطفال والمراهقون من تحدي الجيش باسلوب صارخ. واذا اصاب الحجر هدفه

فهنالك النصر في الحاق الالم والحرج بالخصم. وفي هذه اللعبة الخطرة يمكن خداع الاسرائيليين بكل قوة سلاحهم الى درجة انهم ينفعلون فيقعون في ايادي الفلسطينيين في المعركة السياسية الكبرى.

ولقد اصبح قذف الحجارة مهما جدا لدرجة ان الشبان الفلسطينيين يردون على اي اقتراح لاستبداله باساليب لا عنفية بانه خدعة لاخماد الانتفاضة. ومع انهم مخطئون في اسناد هذه الدوافع للداعين الى استخدام اساليب لا عنفية، الا انهم ربما كانوا على صواب في تقديرهم لمصدر القوة المعنوية لاستمرار الانتفاضة بالرغم من كل احتمالات الفشل.

يجب هنا أن يرسم خط عند الفرق بين ما هو مميت وما هو غير مميت. والى حد ما فان هذا الخط عشوائي والمسألة لها علاقة بالقصد ايضا. فيجب توضيح ان الفلسطينيين لا يحاولون قتل الجنود الاسرائيليين، وهذا يعني مثلا تحريم رمي القنابل الحارقة.

احد اهداف الاشتباكات اليومية مع الجنود الاسرائيليين هو اشعارهم بالخجل، واجبارهم على ان ينظروا بعمق الى انفسهم ويتساءلون عما يفعلون هنا وهم يقمعون سكانا مدنيين. وفي اطار مبادرة جادة للسلام تثبت الحاجز الدفاعي النفسي الاسرائيلي ("يجب ان نفعل هذا والا سيتمادون وفي النهاية سيرمون بنا في البحر") فان هذا التحدي اليوم لاحترام الجنود الاسرائيليين لانفسهم سيغدو اكثر أهمية.

لقد كان الاسرائيليون دائما فخورين بقواتهم المسلحة. لذا، لن يكون الوضع سهلا عندما يصبح معنى ان تكون جنديا شيئا مخجلا. ولكن بمقدور الجماهير الفلسطينية ان يجعلوا الاسرائيليين يخجلون من انفسهم، وان يفعلوا ذلك بطرق يشهد عليها العالم بأكمله.

احدى الحقائق غير المعروفة عن الانتفاضة هي المدى الذي تستخدم فيه الاساليب اللاعنفية. خاصة في الفترة الاولى، فكانت تقوم مسيرات سلمية ومسيرات نسائية كان يتم تفريقها تقليديا باستخدام الغاز المسيل للدموع بالاضافة الى ضرب المشاركين او سجنهم. هذه المحاولات، بعكس قذف الحجارة، تضمنت تحضيرات لا بأس بها، ولم تغطها وكالات الانباء العالمية وكانت تكلف المشاركين غاليا. باختصار، كانت خيارات عالية الكلفة، قليلة الفائدة، لذا فليس من المدهش انها لم تصبح الشكل الطاغي للاحتجاج.

عندما يسال الاميركيون، "لماذا لا يفعلون كما فعلت حركة الحقوق المدنية؟" فانهم يسألون اكثر مما هم يدركون. ونحن لا نريد ان نقلل من قدر الشجاعة العظيمة لحركة الحقوق المدنية الاميركية في مواجهتها السلبية للشرطه والكلاب، وحشود الجماهير الصاخبة. ولكن النضال من اجل الحقوق المدنية سار ضمن اطار القانون الاميركي، وكان هنالك دائما نظام المحاكم الفدرالي، وكان هنالك الرئيس ايزنهاور ليؤمم ميليشيات

الدولة، وكان هنالك جون كندي وبوبي كندي ليتصلا بمارتن لوثر كنج الابن وهو في السجن. لا يوجد للفلسطينيين حماية من هذا النوع. ففي هذه اللحظة يوجد ما يقارب الالفي فلسطيني تحت ما يسمى "الاعتقال الاداري" معتقلين دون تهمة ودون محاكمة. وبعد ان ينهوا الاشهر الستة يمكن ان يجدد امر الاعتقال الاداري ستة اشهر اخرى دون اية حماية قانونية او مكالمة تلفونية من رئيس أميركي.

والصحافة العالمية التي لعبت دورا هاما في تصوير الجنود الاسرائيليين يضربون المدنيين، مصدر متقلب. فبعد بضعة اشهر ترك العديد من الصحفيين القدس والمناطق ليس لان الانتفاضة انتهت ولكن لان احداث كل الايام اصبحت متشابهة. لهذا يجب ان تكون الاستراتيجية الفلسطينية دوما خلاقة وان تجد طرقا تضمن فيها ان يعرف العالم كله بما يحدث.

احدى الطرق الكفيلة بضمان التغطية الصحافية العالمية الضرورية للنواحي الدبلوماسية والاقتصادية لهذه الاستراتيجية هي ان يشارك في النضال شخصيات يجذب وجودها الانتباه، من ضمنهم قياديون اسرائيليون، يهود اميركيون، قيادات كنسية عالية، كتاب وفنانون ومشاهير عالميون. وقد يضم هؤلاء ايضا شخصيات رسمية اميركية منتخبة او شخصيات رسمية سابقة، وحتى رؤساء سابقين.

كيف يمكن اقناعهم بالمجيء الى الضفة الغربية وقطاع غزة، وماذا سيكون دورهم؟ اعتقد انهم سيكونون مستعدين للمجيء وباعداد لا بأس بها اذا كان هنالك مظاهرات غير عنيفة مطلقا تدعو للانسحاب الاسرائيلي وتعبر عن التزام كامل بالعيش بسلام مع اسرائيل.

في اطار الانتفاضة لم يكن من الممكن تنظيم مثل هذه المظاهرات حتى اليوم. ولكن ضمن اطار الاستراتيجية سيكون الوضع مختلفا. فبما ان السياسة الرسمية للدولة الجديدة ستكون العيش بسلام مع اسرائيل فان مثل هذه المظاهرات ستجتذب اعدادا كبيرة من الفلسطينيين، وقد يشارك فيها تقريبا كل السكان. وقد يتواجد الزوار الأجانب اما كمشاركين او كمراقبين ملتزمين على الاقل بحق الفلسطينيين في الاحتجاج بسلام. واذا اغلقت الحكومة الاسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة لتحول دون مشاركة الاجانب ودون التغطية الصحفية، يمكن ان تقام هذه المظاهرات داخل اسرائيل.

ستكون احدى نتائج هذه الاستراتيجية تعزيز صفوف حركة السلام الاسرائيلية. فبعدما يعلن الفلسطينيون السلام ويعرضون الاعتراف المتبادل والمفاوضات، سيثور الخلاف داخل اسرائيل بين الملتزمين فكريا وقوميا بالتمسك بالمناطق مهما كان الثمن، والذين يرون الحل القائم على اساس الدولتين فرصة عظيمة لضمان اسرائيل دولة يهودية،

ديمقراطية وامنة.

لقد أيقظت الانتفاضة حركة السلام الاسرائيلية. ففي الاشهر الاولى تكونت مجموعات جديدة عديدة وانضم كثيرون ممن لم يشاركوا ابدا في المظاهرات الى صفوف المعارضين لسياسة الحكومة. وكانت هذه الاتصالات بين اليهود والفلسطينيين حدثا مؤثرا قويا فعالا بالنسبة للمشاركين. وغالبا ما كان وصول مجموعة من السيارات التي تحمل يهودا اسرائيليين ليسوا مستوطنين او جنودا، يستدر دموع القرويين الفلسطينيين. وفي قرية بيتا حيث هدم الجيش الاسرائيلي بيوتا فلسطينية بعد ان توفيت فتاة اسرائيلية برصاصة اطلقت من رشاش مرافقها، تعانق القرويون والاسرائيليون من حركة السلام الذين قدموا للمساعدة في اعادة بناء البيوت وبكوا معا.

يجب توسيع التفاعل بين الاسرائيليين والفلسطينيين الملتزمين بالحل القائم على اساس الدولتين. ويجب ان يرتكز نشاط حركة السلام الاسرائيلية على تمكين الفلسطينيين من ان يدخلوا في تفاعلات سياسية طبيعية دون خوف من قمع السلطات الاسرائيلية.

في النهاية، اود ان اقول شيئا عن الخيار الاخر، عن هجوم العصابات كوسيلة لاجبار اسرائيل على الانسحاب، كما ذكرت سابقا، فان محاولة طرد الاسرائيليين من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال العمل العسكري ضرب من الجنون يستحسن نسيانه. ولكن لا تراودني شكوك في ان هذه الفكرة ستروق بعض الفلسطينيين، لذلك من الضروري مناقشتها بجدية.

عند التفكير بهذا البديل يجب ان نسأل: ما هو ثمن فشله؟ ما هي فرص نجاحه؟ هل توجد بدائل افضل؟

يجب ان يكون واضحا للجميع انه في حالة اتباع طريق حرب العصابات وفشلها فانها ستفتح الطريق امام الترحيل الجماعي للسكان الفلسطينيين، وستعني نهاية دولة فلسطين الجديدة قبل ان يكتمل وجودها. والحجة هنا شبيهة بتفسير السبب في ان دولة فلسطين لن تشكل تهديدا خطيرا للامن القومي الاسرائيلي. فهي ضعيفة بينما الاسرائيليون اقوياء. وهنالك شعور يتعمق في اسرائيل لنوع من الطرد او الترحيل، وعندما يدفع الاسرائيليون لذلك سيتصرفون بحزم وبطرق مدهشة لحماية ما يعتبرونه مصالحهم.

يجب فهم كلمة "الترحيل" بشكل عام. فهي لن تعني بالضرورة ان كل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة سيرحلون الى دولة اخرى، فان مثل هذه العملية قد تكون مستحيلة. ولكن هنالك انواعا اخرى من "الترحيل" وكلها تعني الكوارث للفلسطينيين. وها هنا بعض هذه الاحتمالات:

- تصبح غزة ارض النفي. ترحيل اعداد كبيرة من الفلسطينيين من الضفة الغربية الى غزة. وهنالك يتركون ليعيلوا انفسهم، وتغلق غزة عن العالم الخارجي. وعند اخلاء قرى الضفة الغربية يتم تدميرها كما دمرت القرى الفلسطينية عام ١٩٤٨.

- تطور مناطق كبيرة في الضفة الغربية "كقرى صغيرة استراتيجية" يجبر الفلسطينيون على الرحيل الى هذه المناطق "لسلامتهم"، يتمكن الاسرائيليون من عزل العصابات واعلان المناطق خارج هذه القرى "مناطق اطلاق النار". وهنا ايضا يتم اخلاء مدن باكملها. ويعتبر كل من يتبقى "مخربين". وضمن هذا التعريف تستخدم اسرائيل قوتها الجوية للقضاء على القسم الاعظم من قرى ومدن الضفة الغربية.

- يتم الترحيل باساليب عديدة. يجمع من يشك في انهم رجال عصابات ونشطاء سياسيون باعداد كبيرة، ٢٠،٠٠٠ او ٣٠،٠٠٠ مثلا. يتم ترحيل بضعة الاف الى لبنان عمليا، ويوضع الباقون في مخيمات خاصة في النقب، تجبر عائلات هؤلاء النشطاء على الرحيل الى غزة. تعاقب بعض القرى بالتدمير الكامل. يدمر اقتصاد الضفة الغربية عن قصد من قبل الاسرائيليين ويترك السكان فوق حد الجوع بقليل. ولا يسمح باي نوع من الحياة المتطورة، وتنسف الجامعات لتوضيح هذه النقطة. في نفس الوقت يعرض الاسرائيليون "مساعدة لاعادة الاسكان" لاي فلسطيني يريد الهجرة.

هذه السيناريوهات هي جزء بسيط مما قد يتفتق عنه الخيال الاسرائيلي الخصب، ولا شك في ان مثل هذه الخطط وبدائل اخرى موجودة في ملفات التخطيط المسبق. ما يجب تذكره دائما هو ان فلسطينيي الضفة الغربية لم يشعروا ابدا بالقوة الكاملة للخيارات الاسرائيلية، لان الاسرائيليين وجدوا انفسهم في وضع حرج بسبب الثمن الاقتصادي والسياسي والمعنوي الذي سيدفعونه لمثل هذه الاحتمالات. وما يجب على الفلسطينيين ان لا يفعلوه هو ان يخلقوا جوا يصبح فيه هذا الثمن مقبولا للجمهور الاسرائيلي.

ولا تصح هنا المقارنة بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء او من لبنان. فبانسحابهم من لبنان لم يكن الاسرائيليون يتخلون عن شيء هم متعلقون به جدا، ولم يكن هنالك مستوطنات يهودية في لبنان، وليس لهم ادعاء تاريخي في لبنان. والاهم من هذا انه لم يكن هناك بالاصل دعم شعبي للبقاء في لبنان. لقد شنت حرب لبنان بخدعة. فقد طرحت حتى داخل مجلس الوزراء الاسرائيلي على انها غارة محدودة ذات هدف عكسري قصير المدى. ويجب ان نذكر هنا ايضا انه لم تكن لدى اسرائيل مخاوف حقيقة على امنها القومي من ناحية لبنان، ولم تخف من ان يقود انسحابها الى تكوين دولة مكرسة لتدميرها. وفي النهاية يجب ان لا ننسى ان بعض وحدات الجيش الاسرائيلي ما زالت في لبنان، وان الطائرات الاسرائيلية ما زالت تقصف الاهداف في لبنان، وان الجيش

الاسرائيلي يتقدم بشكل دوري الى مناطق كان قد انسحب منها سابقا.

الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة مختلف كليا. اذا اجبر الاسرائيليون عسكريا على الخروج من الضفة الغربية وقطاع غزة فان هذا يعني انهم سيتركون وراءهم عدوا عسكريا لا بأس به وهو منتصر قوي الثقة بالنفس. ان مضامين هذه الفكرة ستكون غير مقبولة كليا لجميع الاسرائيليين تقريبا. لهذا، سيكونون مستعدين لدفع ثمن غال جدا لمنع حدوث مثل هذا الامر.

لا أزعم أن من المستحيل منطقيا ان يقول الاسرائيليون بعد حد معين من القتال "حسنا، الامر لا يستحق ذلك، دعونا ننسحب." ان ما اقوله هو ان هذا الحد الفرضي من القتلى الاسرائيليين لا يقدر بعدة مئات او حتى عدة الاف. بل حتى لو اقترحنا وجود مثل هذا الحد، لنقل ١٠،٠٠٠ قتيل، اي واحد من بين كل ٣٥٠ يهودي. لكن قبل ان يتسبب الفلسطينيون في قتل ١٠،٠٠٠ اسرائيلي سيكون الاسرائيليون قد قتلوا مليون فلسطيني، او قد يبادرون الى تطبيق سيناريو من بين احتمالات عديدة لكي لا يرتفع عدد القتلى الاسرائيليين الى هذا الحد. ومع ان ١٠،٠٠٠ قتيل عدد مروع الا انه ما زال بعيدا عن عدد القتلى الذي تستطيع اسرائيل تحمله اذا شعرت بعدم وجود خيار اخر، وستشعر بهذا اذا اعتقدت انها تواجه الخيار ما بين الموت الان او لاحقا. وظهور حركة عصابات كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة سيثير اسوأ المخاوف في النفسية الاسرائيلية، ولن تكون هناك طريقة لاقناع الاسرائيليين بان السلام ممكن اذا انسحبوا في هذه الظروف. ولا داعي لاضافة ان هذه الاعتبارات ستقوى اذا تضمن السيناريو صراعا مع واحدة او اكثر من الدول العربية.

ان هذه المسائل حساسة جدا للقضية الفلسطينية ولبقاء دولة فلسطين الجديدة، لدرجة ان ياسر عرفات قد يضطر في النهاية الى ان يفعل شيئا كان يرفضه دائما. اذا وجدت الدولة الجديدة يجب ان يكون عرفات مستعدا لاستخدام كامل سلطة الدولة لمنع الافراد والعصابات المستقلة التي تعمل من داخل الضفة الغربية وقطاع غزة من اخذ زمام الامور بايديهم. وهنا يكون وضعه كوضع بن غوريون الذي استخدم الجيش الاسرائيلي ضد منظمة بيغن الارهابية (الارغون)، بعد قيام دولة اسرائيل. وعندما اتضح انه يجب احترام سلطة الدولة، عاد بيغن الى الخط العام. وليس واضحا بعد ما اذا كان عرفات سيضطر الى استخدام القوة لفرض احترام سلطة الدولة، لكن الواضح انه يجب ان يكون مستعدا لذلك.

تأسيس البنية التحتية للدولة

ما زالت القوات الاسرائيلية تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يخلق مشكلتين اساسيتين للفلسطينيين مرتبطتين ببعضهما. المشكلة الاولى هي كيف يمكن جعل الاسرائيليين يرحلون، والثانية هو كيف يمكن للدولة الفلسطينية ان تظهر كاملة الى حيز الوجود بينما هم موجودون. تحدث الجزء السابق عن الطرق العديدة لجعل الاسرائيليين ينسحبون، وسيتحدث هذا الجزء عن الطرق الكفيلة بانشاء الدولة الفلسطينية.

لقد استخدمت مصطلحات "تنبثق" و "يكتمل وجودها" للتأكيد على ان تأسيس الدولة الفلسطينية سيكون عملية تدريجية وليس حدثا واحدا. فأي دولة قد تظهر الى الوجود ببطء وقد تخرج من الوجود ببطء. فاعلان الدولة شيء، واعطاؤها واقعية شيء اخر.

قد يعتقد انه طالما تحتل القوات الاسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة، فان الدولة الفلسطينية تبقى كلاما. لكن ما هو المنطق وراء هذا الموقف؟ ما هي بالضبط طبيعة وجود القوات الاسرائيلية التي لا تنسجم مع وجود دولة فلسطينية؟ لنأخذ بالاعتبار عددهم مثلا. لنفترض وجود ١٠،٠٠٠ جندي اسرائيلي في الضفة الغربية، فان هذه الحقيقة وحدها بالتأكيد ليست متناقضة مع وجود الدولة الفلسطينية. فالقوات الاسرائيلية قد تكون هناك كضيوف او كسواح. فالوجود الجسدي للقوات الاسرائيلية بحد ذاته لا يعني شيئا، انهم ببساطه غرباء في مهمة معينة.

اذا كانت القوات الاسرائيلية متناقضة مع الدولة الفلسطينية فان سبب هذا التناقض لا يكمن في وجودها في الضفة الغربية بل في دورها. لكن ما الذي يفعلونه بالضبط ليجعلوا الدولة الفلسطينية غير حقيقية؟ انهم يحكمون. لكن ما هو الحكم بالضبط؟ انه بالتأكيد اكثر من اعطاء الاوامر فقط، اذ يجب على الشعب ان يطيع اوامرهم. لكن اذا كان هذا صحيحا، وتوقف الشعب عن الطاعة، يتوقف الاسرائيليون عن الحكم، واذا توقفوا عن الحكم فربما تتمكن دولة فلسطينية من الوجود وهم هناك.

ان ذلك يضع مسألة العصيان المدني في ضوء اخر مختلف كليا. فالوضع يختلف عن حركة الحقوق المدنية الاميركية حيث كان العصيان المدني تكتيكا او أسلوبا للاحتجاج على قانون غير عادل او لجلب الانتباه الى قضية عادلة. قد يقوم العصيان المدني بهذا الدور ايضا في الانتفاضة، ولكن ليس هذا فقط، ذلك لان الانتفاضة هي نضال ضد من يحكم والعصيان ليس فقط للاحتجاج على ظلم محدد او حتى لجذب الانتباه لظلم الحكم الاسرائيلي. ان العصيان المدني عندما يقوم به الشعب بأكمله يعني توقف الحكم

الاسرائيلي، وكل عمل من العصيان المدني هو في حد ذاته نصر للفلسطينيين.

وذلك يقع في صلب طبيعة الانتفاضة. فهي ليست مسألة عدم الطاعة بل مواجهة الاسرائيليين بحقيقة أنهم غير مطاعين. ويجب ان نذكر دائما ان نوعية الطاعة التي تجب لحكومة تختلف عن تلك التي تجب لسارق. فالحكومة مطاعة حتى وهي غير موجودة وجودا مباشرا، حتى عندما لا تصوب مسدسا نحوك، وهذا صحيح حتى لو كانت الحكومة غير شعبية او غير شرعية اخلاقيا.

وهكذا نجد ان مسألة الطاعة هذه مسألة حساسة جدا. فالشعب الفلسطيني يستطيع ببساطة ان يغير من منزلة الجيش الاسرائيلي باطاعة الاسرائيليين فقط تحت تهديد السلاح. وهذا هو بالضبط ما بدأته الانتفاضة. وبهذا المعنى نقول ان الاسرائيليين فقدوا السيطرة الفعلية على المناطق.

لكن هذا كله جزء من القصة. فبينما لا توجد حكومة اسرائيلية عاملة في المناطق، فان وجود الجنود الاسرائيليين يمكن ان يعيق ظهور أية حكومة بديلة. ولكن، اكرر مرة اخرى، ان الجيش لا يعيق ذلك بوجوده فقط بل اما بازالة أية مجموعة تدعي انها الحكومة البديلة التي تسن القوانين، او بمنع الشعب من اطاعة المشروع الجديد.

قد تبدو هذه النقاط بعيدة وفلسفية مع انها في الواقع مفهومة ضمنا لدى الاسرائيليين والفلسطينيين. ولان الطرفين يدركان هذه النقاط فان الانتفاضة اتخذت شكلها هذا. فالذي يحدث عمليا هو الصراع حول من يطاع ومن يحكم المناطق. وهذه المجابهات لها وزنها عندما تكون حول مسائل رمزية بحتة كما يكون لها وزنها عندما تتعلق بخلافات ملموسة وواضحة.

دعنا نستعرض بعض المشاهد التي حدثت. يفرض الاسرائيليون منع التجول على غزة ويؤكدون ان كل من يتواجد في الشارع بعد السادسة مساء سيكون عرضة لاطلاق النار عليه. الجنود موجودون لفرض هذا الامر، والجميع يطيعون. في اليوم التالي تعلن القيادة السرية منع تجول اخر، فتقول ان المحلات لن تفتح حتى الخامسة مساء. لا يوجد جنود فلسطينيون، ولكن بسبب الولاء وضغط المجتمع ونوع ما من الخوف يطيع الناس منع التجول هذا ايضا. يحمل الجنود الاسرائيليون عتلاتهم ويفتحون المحلات عنوة. وطالما هم واقفون امام المحل تبقى المحلات مفتوحة. ولكن في اللحظة التي ينتقلون فيها الى الحي المجاور يغلق اصحاب المحلات محلاتهم مرة اخرى. ما الذي يحدث هنا؟ من الواضح ان هنالك صراعا حول من يعطي الاوامر في الضفة الغربية او بشكل اوضح حول اوامر من هي المطاعة.

تجول في غزة وانظر الى اعلى تجد عشرات الاعلام الفلسطينية معلقة على اسلاك

الكهرباء. كيف وصلت الى هناك؟ يربط الاطفال حجارة بالاعلام بواسطة حبال قصيرة ويرمونها على الاسلاك، فتلتف الحبال حول الاسلاك وتثبت الاعلام. ان رفع علم على الاسلاك يحتاج الى دقيقة واحدة، لكن انزاله يحتاج الى ساعة. هزم الجنود، فكل علم يعلن ان الاسرائيليين لا يحكمون.

ان القيادة السرية تتألف من م. ت. ف. وهذه القيادة تتمكن بطريقة او باخرى من الاجتماع ومناقشة الامور وحل الخلافات وصياغة الاوامر وتوزيع المنشورات التي تتضمن هذه الاوامر في انحاء المناطق. لم يتمكن الاسرائيليون من معرفة من هم او كيف يمكن ايقافهم. القيادة السرية في الاساس هي حكومة بدائية. وعند اعلان الدولة الفلسطينية سيشغل هؤلاء القياديون مناصب حكومية.

ان الصراع مع الاسرائيليين حول من يحكم المناطق يتضمن ما هو اكثر من مواجهتهم بحقيقة انهم لا يحكمون بعد اليوم وان الشعب يسير على ايقاع طبال اخر. فالحكومات ليست فقط (ديكة) تتبجح بوجودها، فلها مهمات تقوم بها وأخرى يريدها الناس ويحتاجون الحكومات من اجلها. اذا حددنا هذه المهمات نستطيع ان نحدد عملية اخراج الدولة الفلسطينية الى حيز الوجود. المسألة في الاساس هي ايجاد طريقة تتمكن من خلالها الدولة الجديدة من القيام بمهماتها الحكومية سواء راق ذلك الاسرائيليين ام لم يرقهم. اذا كان من الممكن تحقيق هذا فان الدولة ستوجد.

ان وجود القوات الاسرائيلية في حد ذاته يثبت ان الحكومة ضعيفة وانها لا تملك زمام الامور لا اكثر. وكل حكومة ضعيفة ولا توجد حكومة تملك زمام الامور جميعها. فحكومة الولايات المتحدة لا تستطيع ان تمنع المهاجرين غير القانونيين من دخول البلاد ولا يمكنها ان تبعد مروجي المخدرات عن الشوارع ولا ان تخرج النشالين من سنترال بارك. هذا بالاضافة الى فشلها في توطين الفقراء، انهاء البطالة، وتوفير العناية الملائمة لكبار السن. فمن طبيعة الحكومات المعاصرة ان تكون لديها مشاكلات لا تستطيع حلها.

يمكن تحويل الوجود الدائم للقوات الاسرائيلية الى مشكلة اجتماعية. فدولة فلسطين تريدهم ان يعودوا الى بيوتهم وهي تعمل على حل هذه المشكلة وتبحث عن زمار يقودهم بعيدا، ولكنها لم تجد بعد حلا لهذه المشكلة. ليس بمقدور السكان الفلسطينيين في المناطق ان يطردوا الاسرائيليين ولكن بمقدورهم ان يقللوا من حجمهم او ان يحولوهم من جيش حاكم الى ما يشبه الغرباء غير الشرعيين.

الاسرائيليون بالطبع يقاومون. يتوقف الفلسطينيون عن دفع الضرائب، يطلب الاسرائيليون اثباتا لدفع الضرائب من اجل اعطاء رخصة سياقة. تفكر القيادة السرية في دعوة الناس الى حرق رخص السياقة لكنها تتردد، هل تجرؤ على ذلك؟ ماذا اذا دعت

الجميع لذلك ولم ينصع لها معظم الناس؟ ان ثمن ان لا يطاعوا غال جدا.

يحاول الفلسطينيون ان ينظموا انفسهم ويرد الاسرائيليون باعتقال الناس وحبسهم دون تهم او محاكمة. يقتحم الجنود البيوت ويحطمون الممتلكات. ان "اللاشرعية" الاسرائيلية توضح شيئا واحدا: انه لا يوجد للفلسطينيين سلطة او قوة فلسطينية، لا يوجد لديهم رجال شرطة، اي باختصار لا توجد حكومة. هذه هي الرسالة الضمنية التي تحملها الهجمات الاسرائيلية. لكن باستطاعة الحكومة المؤقتة ان تتجاوب مع ذلك، ليس بمواجهة القوات بشكل مباشر لكن بجعل ثمن "اللاشرعية" الاسرائيلية مرتفعا جدا. اذا نجحت في ذلك تكون قد نجحت في ضمان الامان للقرى، ان الشرطي هو وسيلة لغاية، واذا تمكنت الحكومة من تحقيق نفس الغاية بشكل غير مباشر فانها تكون ناجحة. وهكذا، فان حماية الشعب من الاذى هي غاية يجب ان تسعى لها الحكومة لعديد من الاسباب من اجل الشعب، من اجل تشجيع الانسحاب الاسرائيلي، ومن اجل توضيح ان الحكومة المؤقتة تقوم فعلا بالمهامات الحكومية.

ما هو المقياس الذي ستعتمد عليه فعالية الدولة الفلسطينية؟ وما هي الصورة الملائمة؟ هذا يطرح مسألة مثيرة للاهتمام. فان المدى الذي يتيح للدولة الفلسطينية ان تقوم بمهماتها الحكومية تحت الاحتلال الاسرائيلي يعتمد على طبيعة تلك المهمات. وتعتمد الاجابة عن هذا السؤال على ما يعتبره المجيب "مهمات الدولة"، اذا كان المجيب مؤيدا لمبادىء الحرية او مؤمنا بالاقتصاد المنظم او بالنظام الديكتاتوري. ولكن باعتبار الحد الادنى لمهمات الدولة يمكن للدولة الفلسطينية ان تقوم بمهماتها جيدا، فان ما عليها أن تحققه ثلاثة أمور:

١- العمل على تعرية وتاكل الحكم الاسرائيلي.

٢- تأسيس جهاز قضائي جنائي فعال.

٣- تحديد اجراءات معينة للحكم في النزاعات المدنية.

هذه هي الاسس. وهنالك مهمات اخرى تقوم بها الحكومات احيانا، مثل ترخيص السائقين او الاسلحة، امتلاك المصانع، او بناء المدارس، ولكنها ليست المهمات الاساسية للحكومة، ويمكن التغاضي عنها كليا او أن تقوم بها منظمات غير حكومية. والفكر المعاصر حول دور الحكومة في العالم الثالث يقول انها تحاول ان تقوم بالكثير. والفكرة الاساسية التي يتحدث عنها كثير من خبراء التنمية هي "الاستخصاص" اي العودة الى القطاع الخاص او الطوعي للمهمات التي اخذت الدولة على عاتقها القيام بها. ومن الضروري ان تبدأ الدولة الفلسطينية بتجنب بعض الاخطاء التي ارتكبتها دول العالم الثالث الاخرى.

تحتاج الدولة للقيام بمهماتها الاساسية نوعا من القدرة على جمع وانفاق الاموال، والى قدرة على تعيين الموظفين، والى وسيلة للعقاب والحكم. اذا كانت الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال قادرة على ان تقوم بهذا فانها تكون قد اسست وجودها. واذا تمكنت من القيام بمهمات طموحة اكثر اضافة الى تلك فانها ستنتصر بالتأكيد.

عندما نتحدث عن قيام الدولة بمهمات معينة، نجد ميلا للاعتقاد ان هذه المهمات يجب ان تقوم بها الحكومة المركزية. من الواضح ان هذا ليس صحيحا. في الولايات المتحدة تحمل الحكومات المحلية مسؤولية كثير من المهمات الحكومية الهامة جدا. فمثلا، فيما يخص التعليم، تلعب الحكومة الفدرالية دورا محددا، ذلك أن السياسة والتمويل يقرران أساسا على مستوى الولاية والمشتري المحلي.

ان حقيقة ان بعض المهمات يمكن ان تنفذ محليا ومن الافضل ابعادها عن المركزية تسهل مهمات الدولة الفلسطينية. فمثلا لا توجد حاجة لقوة شرطة قومية، او لنظام محاكم قومي، فكما في الولايات المتحدة يمكن القيام بهذه المهمات محليا طالما تعمل خارج الالية الادارية الاسرائيلية. وقد يمكن في بعض الاحيان الابقاء على هذه الاليات ولكن يتم تحديد مهماتها من قبل الدولة الجديدة لا من قبل الادارة العسكرية.

وفي النضال لمقاومة واقع الدولة الفلسطينية من المتوقع ان تعمل الحكومة الاسرائيلية كل ما في وسعها لتمنع الحكومة الفلسطينية من اداء مهماتها على كل المستويات المحلية والقومية. لذا فمن المستبعد ان يسمح الاسرائيليون باجراء انتخابات محلية اذا اتضح ان رؤساء البلديات المنتخبين سيؤكدون ولاءهم للدولة الجديدة. وسيمنع الاسرائيليون ايضا الشرطة المحلية، المحاكم المحلية، والضرائب المحلية، وسيحولون دون تحقيق هذه المهمات من خلال اعتقال وسجن كل من يحاول القيام بها.

كل ما سبق يحدد شروط الانتفاضة وكيف يمكنها القيام بهذه المهمات على المستوى المحلي في مواجهة المعارضة الاسرائيلية. هنالك اوجه عديدة للاجابة عن هذا السؤال. اولا هناك الكثير الذي يمكن تعلمه من الفوضويين، والفوضوية لها سمعة سيئة لانها مرتبطة بالتمرد على القوانين، ولكنها، كفلسفة اجتماعية جادة، تؤكد ان الدولة غير ضرورية. وتناقش الفوضوية ان الكائنات البشرية كأشخاص وكمجتمعات يمكن ان يلبوا حاجاتهم الفردية وحاجات بعضهم البعض دون الاعتماد على البنية الحكومية. تحت ادارة ريغان ظهر هذا النمط من التفكير تحت مصطلح "الطوعية". أي الاعتماد على التبرعات بدلا من الضرائب وعلى المنظمات الخيرية والتعاونية بدلا من الحكومة.

لسنا بحاجة الى قبول كل الاطار الضروري لادراك اهمية الدولة الفلسطينية. فمثلا، حجم المشاكل التي تواجهها الحكومة في التعامل مع الاجرام تعتمد على عاملين: نطاق

الاجرام ومدى ردود الفعل المناسبة غير الحكومية. وهكذا يتمكن الناس العاديون في المناطق من المساعدة في تشغيل الحكومة الجديدة بتسهيل الامور عليها.

هنالك دلائل متفرقة على ان هذا هو بالضبط ما يحدث خلال الانتفاضة، مع انه يحدث دون وجود اطار نظري يفسر لماذا يجب ان يحدث. فمثلا كان هنالك عدد كبير من الفلسطينيين يعملون تحت الادارة الاسرائيلية كرجال شرطة. وكان احد اول اجراءات القيادة السرية الدعوة لاستقالة رجال الشرطة الفلسطينيين، واستقالوا باعداد كبيرة. وكانت التوقعات ان يرتفع مستوى الجريمة بشكل حاد، ولكن الواقع أن ذلك لم يحدث ابدا.

اذا كانت نسبة الجريمة قليلة، واذا ساهم الجمهور في القبض على المجرمين، يمكن تشغيل نظام عدل جنائي محليا بشكل ناجح بواسطة عدد قليل من الشرطة ونظام محاكم صغير. ويتم كل هذا بشكل سري. فكما يوجد اليوم مطابع سرية وبريد سري، يمكن ان يوجد احيانا قاض او شرطي سري. في التاريخ الاميركي كان يخدم في اكثر المدن ومنذ زمن ليس ببعيد قضاة متجولون. وفي مجتمعات مستقرة حيث يعرف كل شخص الاخر، وعندما يكون للسكان دوافع لحل المشاكل بشكل جماعي، لا يوجد شك في امكانية الحفاظ على النظام بوجود طبقة صغيرة من الموظفين. وبعدم وجود الديمقراطية بشكل كبير، لا حاجة لضرائب كبيرة، وكل ما يحتاج اليه هو ضريبة افراد على كل عائلة فلسطينية تجبى على تقدير للدخل من اجل تمويل هذه الخدمات المحلية والتأكيد رمزيا على وجود الدولة.

على كل مجتمع ان يقرر اي المهمات ستوكل الى الحكومة واي منها ستقوم بها المؤسسات الدينية. وهكذا يقع وضع النظم والقوانين المتعلقة بالمواليد والتعليم والزواج والطلاق والوفاة والارث بشكل متفاوت ضمن نطاق عمل السلطات الدينية والعلمانية. من الواضح ان ظروف الاحتلال التي تحد من دور الدولة تفتح المجال امام دور موسع للسلطات الدينية. وهذا يمكن ان يعزز الاستقلال عن المؤسسات الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية. ولكن، ومن جهة اخرى، فان لهذا الدور مضامين ذات مغزى بعيدة الامد يمكن ان تؤدي الى نتائج عكسية على عملية توطيد السلام وعلى قابلية الدولة الفلسطينية للنمو. لذا على الفلسطينيين ان يفكروا مليا في الدور المناسب للمؤسسات الدينية.

حاليا، وفي كل من غزة والضفة الغربية، يمول كثيرا من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والعناية الطبية متبرعون اجانب، بعضهم من منظمات الامم المتحدة والبعض الاخر من مشاريع معونة حكومية (مثلا من الولايات المتحدة والدول الاسكندنافية) وبعضها من مجموعات خاصة وكنسية (مثلا خدمات الاغاثة الكاثوليكية). والمدى الذي

يمكن فيه توسيع هذه المخارج غير الاسرائيلية يمكن فيه تقليل الاعتماد على الادارة الاسرائيلية. وعلى الحكومة الجديدة ان تبذل جهودا كبيرة كي تضاعف من اشكال المساعدة هذه. ومن المحتمل ان يقوم الاسرائيليون باغلاق هذه المؤسسات، ولكنهم اذا فعلوا ذلك فانهم سيجلبون على انفسهم غضب ومعارضة مجموعات لها مكانتها واحترامها في العالم.

تبدو الاستراتيجية الاسرائيلية في التعامل مع الانتفاضة انها عبارة عن زيادة الضغط على الشعب أملا في ان يثير ذلك استياء ضد النشطاء السياسيين ليكسر المقاومة في النهاية. لذا، نرى ان احدى السياسات الاسرائيلية هي التقليل من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الادارة العسكرية. تقول جريدة الواشنطن بوست في احدى تقاريرها:

"لقد توقفت الادارة العسكرية عن دفع نفقات المستشفيات ومخصصات الاعانة للعائلات المحتاجة. كما قطعت التمويل عن السلطات المحلية، الخدمات الصحية، شبكات المياه والمجاري، شق الطرق وشبكات الكهرباء، وهي تبحث الان عن تمويل، حسب المصادر الاسرائيلية الرسمية ....."(٦)

وفي تصريحات للصحافة بينت الحكومة الاسرائيلية ان هذه التخفيضات كانت نتيجة ضرورية للظروف المالية التي نتجت عن الرفض الفلسطيني لدفع الضرائب. ولكن من الواضح ان العوامل المالية هي عوامل ثانوية.

من غير المحتمل ان تجلب تكتيكات الضغط هذه النتيجة المرجوة، وعلى العكس من ذلك، قد ترحب بها قيادة الانتفاضة. فان احد اهداف القيادة كانت خلق اعتماد اقتصادي على الذات وقطع العلاقات وعدم الاعتماد على الاسرائيليين. ورغم ان قطع الخدمات الاجتماعية سيسبب بعض المصاعب على المدى القصير، فانها ستخف مع مرور الوقت عندما يجد الفلسطينيون طرقا بديلة لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية. فبقطعهم الخدمات الاجتماعية بشكل متعمد يكون الاسرائيليون قد تخلوا عن احدى مهمات البنية الحكومية الاسرائيلية، مما يعني باختصار انهم يساعدون من حيث لا يدرون في اخراج انفسهم تدريجيا من الوجود.

ان مسألة الاعتماد على الذات تثير قضية اساسية بالنسبة للانتفاضة والدولة الفلسطينية، الا وهي صلتها بالاقتصاد الاسرائيلي. فقبل الانتفاضة، كان يعمل تقريبا ثلث القوة العاملة الفلسطينية في اسرائيل، ويدخل هذا الكم الهائل من القوى البشرية الى المناطق الاسرائيلية يوميا ويعود كل مساء الى الضفة الغربية وغزة.

وهنا يبرز توافق غريب بين تكتيك الانتفاضة والمحاولات الاسرائيلية لقمعها. ففي مراحل مختلفة دعت الانتفاضة الناس لمقاطعة العمل في اسرائيل. وفي نفس الوقت

حاول الاسرائيليون كسر الانتفاضة برفض اعطاء الهويات الضرورية لدخول اسرائيل للفلسطينيين الذين لم يدفعوا الضريبة. وفي النتيجة نجد ان الطرفين يراهنان على المعنوية الفلسطينية.

ولكن هل يجب على الدولة الفلسطينية الجديدة ان تقطع كل الصلات بالاقتصاد الاسرائيلي؟ اني انصح بعكس ذلك لعدة أسباب.

اولا - لن يكون هذا ضروريا لترسيخ الهوية الفلسطينية.

ثانيا - الرغبة الفلسطينية في العمل في اسرائيل تؤكد الاعتقاد بان علاقات سلام دائمة بين الدولتين ممكنة.

ثالثا - ومع الشعور بالفخر المصاحب لانتهاء الحرمان من الدولة يمكن ان يكون للوجود اليومي لهؤلاء الفلسطينيين داخل اسرائيل تأثير هام على المواقف الاسرائيلية.

واخيرا، ستكون الدولة بحاجة الى مصادر، فالاجور من العمل في اسرائيل، ضرورية على المستوى الاجمالي حتى ولو كانت اقل بكثير مما يكسب الاسرائيليون.

لا يعني ذك ان على الفلسطينيين ان يعملوا في اسرائيل تحت كل الظروف. فمثلا، اذا استمر الاسرائيليون في المطالبة باثبات لدفع الضرائب قبل ان يسمحوا لعمال المياومة بالدخول، فقد يكون من الافضل عدم الدخول. هذا بالطبع سيعني هبوطا خطيرا في مستوى المعيشة الفلسطينية، ومن المحتمل ان يجد الاسرائيليون طرقا لتجميد المساعدات الخارجية. وهكذا ستضطر الدولة الجديدة الى النضال قدما تحت اعباء اقتصادية. ومع ان هذا في حد ذاته صعوبة اساسية الا انها لن تكون غير محتملة. ان مستوى المعيشة في الضفة الغربية اعلى منه في الكثير من دول العالم الثالث، وسيكون بمقدور شعب له دوافعه ورغبته في تحمل الاعباء ان يصمد تحت هذه الضغوط. والاوضاع في غزة اقسى، وهنالك اعتماد اكبر على الدخل القادم من العمل داخل اسرائيل. ولا داعي لان نكون غير واقعيين فيما يخص الصعوبات في الطريق. لكنها تبقى حقيقة ان الضغط الاقتصادي الذي يمكن ان يؤدي في اسوأ الاحوال الى احداث المجاعة، لا يملك سلطة شرعية على شعب واع سياسيا. وبعكس ذلك، فان المصاعب المشتركة المقبولة من اجل هدف مشترك تعمق الترابط بدلا من التفسخ.

التنمية

ان الحديث عن اخراج الدولة الفلسطينة الى حيز الوجود شيء، والسؤال عما اذا كانت هذه الدولة ستتمكن من التعامل مع المهمات الملقاة عليها شيء اخر. فبالنسبة للضفة

الغربية، واكثر من ذلك بالنسبة لغزة، فان المهمة المركزية هي تلك التي تشغل بال كل دول العالم الثالث الا وهي التنمية.

ان قضية التنمية ليست هامشية لقضية السلام. فعلى احد المستويات تظهر هذه القضية بشكل ما يدعى "بالقابلية الاقتصادية للنمو" للدولة الفلسطينية المصغرة. يدعي البعض انه ما لم يتضح ان مثل هذه الدولة قابلة للنمو اقتصاديا فان من غير المعقول اعتبار الحل القائم على اساس الدولتين حلا للمشكلة. لم يترك هذا النوع من النقاش تأثيرا فعليا علي شخصيا، لكنه جدير بالنقاش. الاهم هنا هو حقيقة ان السلام الدائم سيسود الشرق الاوسط فقط اذا تمكن الطرفان فعلا من وضع النزاع وراء ظهورهم.

لقد عمل الفلسطينيون على مدى اجيال في مشروع المقاومة، وتكوين هويتهم القومية والتعلق بها، وانجاز تحررهم السياسي. ولكي يتمكنوا من جعل النزاع جزءا من الماضي فانهم يحتاجون الى مشروع مركزي يمكن ان تتدفق فيه امالهم ومشاعرهم بشكل طبيعي. وهنالك في الواقع مشروع واحد مرشح لذلك، وهو مشروع مثير للاهتمام اكثر من انجاز التحرر السلبي من حكم الاخرين. انه المشروع الايجابي لعمل شيء بهذه الحرية، الحصول على دولتهم الجديدة واستخدامها لخلق مجتمع يمكن للشعب الفلسطيني ان يزدهر فيه. ونأمل ان يتمكن الاسرائيليون ايضا من العودة الى نسختهم الخاصة من هذا المشروع عندما يضعون المشكلة وراء ظهورهم.

وهنا تتفاعل جدلية مثيرة للاهتمام. فالمدى الذي يمكن لمشروع التنمية هذا ان يبدأ فيه حتى تحت الاحتلال الاسرائيلي لن يعمق من واقع وجود الدولة الجديدة فحسب، بل سيوضح لكل المهتمين أن المشكلة تقترب من نهايتها. سيتضح ليس فقط ان الفلسطينيين تمكنوا من تكوين دولتهم دون اذن اسرائيلي، بل انهم يستطيعون خلق الظروف النفسية والاقتصادية والاجتماعية لسلام دائم دون تعاون اسرائيلي. هذا الواقع -ان الفلسطينيين يتحولون في الواقع باتجاه شيء اساسي اكثر من محاربة اسرائيل، نحو خلق مجتمع حيوي- سيلعب دورا هاما في زيادة الضغوط لانسحاب اسرائيلي.

لكن يبدو من المستحيل لهذه الدولة الفلسطينية التي بدأت من خلال عمل يعبر عن التضامن مع انتفاضة شعبية ان تأخذ على عاتقها المهمات الهائلة للتنمية بينما هي تحارب من اجل وجودها تحت الاحتلال الاسرائيلي. اليس من الواضح ان المهمات الرئيسية للحكومة في عملية التنمية لا يمكن القيام بها تحت هذه الظروف؟ كيف يمكن للدولة الفلسطينية ان تعبد الطرق او تنفذ مشاريع توليد الطاقة او تستثمر في الزراعة او الصناعات الجديدة؟ كيف يمكنها ان تبادر الى خطة تنمية؟ باختصار، كيف يمكنها ان تعبىء وتوجه طاقات المجتمع الى هذه الاشياء التي تحتاج الى التنفيذ الجاد؟

الاجابة هنا توازي ما تحدثنا عنه سابقا حول وجود الدولة بحد ذاته. فان تقويمنا لما هو ممكن يعتمد على ما نعتقده ضروريا. فلا بد من تأجيل بعض المهمات الحاسمة الى ما بعد التوصل الى اتفاق معين مع الاسرائيليين. سيكون من الممكن نظريا المبادرة الى مشاريع تنمية اساسية مثل تأسيس البنية الضرورية حتى قبل الانسحاب الاسرائيلي الكامل. هذه احدى المجالات التي يمكن للولايات المتحدة ان تلعب فيها دورا اساسيا اذا ارادت ذلك.

لكن اذا بقيت المعارضة الاسرائيلية قوية، فهل هنالك طريقة يمكن للشعب الفلسطيني ان يطلق فيها جهوده لتحقيق التنمية بغض النظر عن وجود القوات الاسرائيلية بين ظهرانيه؟

كل ذلك يعتمد على ما نعنيه بالتنمية وكيف يمكن تحقيقها. فاذا كانت التنمية هنا تعني البناء الشامل، فالاجابة هي بشكل واضح "لا". فأي شيء يمكن للفلسطينيين ان يبنوه يمكن للاسرائيليين ان يدمروه. وفي الواقع، فان حجما كبيرا من الغضب الفلسطيني، وعلى مدار العشرين سنة او اكثر من الحكم الاسرائيلي، كان مجرد رد فعل للمحاولات الاسرائيلية لمنع الفلسطينيين النشطاء من تحسين وضعهم وتوسيع بيوتهم وتأسيس الصناعات المحلية.

مسألة التنمية لها وجهان، ولم يكن من نصيب اي منهما جواب واف من قبل الخبراء. الاول هو ببساطة مسألة النهايات والاهداف. فما هو بالضبط الذي تحاول عملية التنمية تحقيقه؟ ما هو المجتمع المتطور؟ اما الثاني فهو مسالة الوسائل والعمليات والسياسات. كيف نبدأ تأسيس عملية التنمية؟ وبالاخص، ما هو دور الحكومة في عملية التنمية؟ من الواضح اننا هنا لن نجد جوابا مرضيا لمجموعة الأسئلة الثانية قبل ان نجيب عن اسئلة المجموعة الاولى. فاذا لم تعرف الهدف الذي تسعى اليه، كيف ستعرف انك تسير في الطريق الصحيح لتحقيقه؟ وحتى عندما كانت تتوفر اجابات مستقرة نسبيا لمجموعة الاسئلة الأولى، فان التفكير في كيفية البدء بالتنمية قد يقود الى مراجعات جديدة ومستمرة.

على سبيل المثال، اذا عرفنا هدف التنمية بانه النمو العادل - ارتفاع في معدل الدخل مصاحب لتوزيع اكثر عدلا للدخل- فان التفكير في كيفية تحقيق هذا قد تقود الى التغيير اساسي. والنموذج الذي اتبعه كثير من الدول كان ان على الحكومة تأميم الصناعة وتطوير خطط استثمارية مفصلة للسيطرة على توزيع الموارد داخل الاقتصاد، ووضع دعم حكومي للسلع الاساسية. تبرز مصر كمثال على طريق التنمية هذا، فهي تحاول منذ عقد او اكثر من الزمن وبمقدار قليل من النجاح ان تتخلص من هذا المنهج. النموذج البديل

يقلل من التركيز على دور الحكومة ويلاحظ ان المستفيدين من برامج الدعم الحكومي في العالم الثالث كانوا دائما من الطبقة الوسطى لا من الفقراء.

لسنا مضطرين الى تسوية هذه المسائل هنا، فهنالك تنوع كاف في اهداف ووسائل التنمية تسمح لنا بان نطرح سؤالا اكثر تحديدا: اي نوع من التنمية يمكن ان يكون ذا طبيعة عملية في ظل الاحتلال الاسرائيلي؟

يمكن هنا النظر الى عدة مزايا:-

١- على المستوى الاقتصادي البحت، لن تزدهر فلسطين على اساس موارد طبيعية هائلة، بل على اساس ما تملكه حاليا من موارد بشرية. يتحدث الاقتصاديون عن الاستثمار في رأسمال بشري. واستخدام هذا التعبير غريب لكنه يؤكد على حقيقة ان الانسان هو في النهاية اهم مورد انتاجي وان الاستثمارات في التنمية الانسانية هي استثمارات على مدى الحياة، وتتوزع فوائدها ليس على الجيل القادم فحسب، بل على الجيل الحالي. الفلسطينيون هم حاليا الاكثر تعليما من بين الشعوب العربية، وخريجو الجامعات منهم يشغلون مناصب اساسية حساسة في العالم العربي. ان رأس المال البشري هذا هو المورد الاقتصادي الرئيسي لهم. ولا يستطيع الاسرائيليون تدميره، ويمكن البناء عليه حتى تحت ظروف الاحتلال.

٢- ان المجتمع المولود من الصراع الاجتماعي سيكون له توجه قوي نحو المساواة. وفي العالم الصناعي كان تاثير الحربين العالميتين الاولى والثانية في انهما كسرتا حواجز الامتيازات وزادتا من قوة الفقراء. وبالتأكيد، انه بالنسبة للفلسطينيين الذين شن نضالهم بشكل واسع المجموعات الفقيرة في المجتمع واهالي المخيمات، لن يكون مقبولا ابدا ان تكون الحياة بعد التحرير قائمة على اللامساواة الاجتماعية وتوفر افاقا محدودة للانسان العادي.

من الممكن التوجه الى هذا العنصر الذي يمكن النظر اليه الان اما كمطلب او كفرصة. وفي الواقع، فان تجارب التنمية اظهرت ان التنمية العادلة لا تتحقق بالنمو الاقتصادي اولا ومن ثم اعادة التوزيع فيما بعد، بل انها تتحقق بدعم الفقراء باعطائهم موارد الانتاج العالي ثم اعطائهم مكاسب اعلى في المراحل الاولى من عملية التنمية.

في كل الاحوال يكون التعليم موردا انتاجيا رئيسيا. لذا، فان الاقتصاد الفلسطيني اذا كان سيرتكز طويلا على رأس المال البشري، فالمساواة هنا ستركز على التوزيع المتساوي لرأس المال هذا. وذلك يعني ثورة تعليمية للقطاعات الاكثر فقرا في المجتمع الفلسطيني، وتأمين حق كل الفلسطينيين في ان يكونوا متساوين تقريبا في امتيازاتهم التعليمية. كما يمكن ان تتركز الطاقات على هذا الهدف حتى تحت الاحتلال.

٣- يقع على عاتق الفلسطينيين تعريف المجتمع الذي يناضلون من اجله. لكن عملية التعريف هذه من قبل الشعب تعني أن اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية يجب ان يشمل المشاركة العريضة من قبل الجماهير. ان ظروف الاحتلال والقوة المحدودة للدولة هما من وجهات مختلفة ظرفان مثاليان لبناء تقاليد الديمقراطية والمساواة بالمفاهيم الماركسية. يمكن القول انه في الوقت الذي لا توجد فيه دولة قوية لا يكون هناك اداة للاضطهاد الطبقي. لذا فان فترة نشوء الدولة تحت الاحتلال الاسرائيلي هي فترة الفرص الكبيرة والفترة التأسيسية، حيث ستتحدد شخصية المجتمع الفلسطيني المستقبلي. انها الفترة التي تتطور فيها التقاليد الديمقراطية والمشاركة.

٤- قضية المرأة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضية المساواة. وقد اصبحت تعرف في العقود الأخيرة بقضية "المرأة في التنمية". والمصطلح لا يغطي فقط مسألة ما اذا كانت المرأة او الفتاة ستستفيد من عملية التنمية، بل ايضا ما اذا كانت ستستخدم طاقاتها كلها. ومن الواضح ان هذه المسألة هي اكثر من مجرد مسألة اقتصادية او سياسية، فهي تقع في صلب طبيعة المجتمع والحضارة التي يسعى اي شعب الى تكوينها. والنضال الثوري، مثل الانتفاضة الحالية، يميل الى تعزيز تحرر المرأة. وعندما يكون الامر نضالا عاما فان مشاركة المرأة كمشاركة الفقراء، اهم من ان يتم تقييدها بالتقاليد الضيقة. لكن من الواضح ان المسالة معقدة. فالقوى التقليدية والاصولية تجد مكانها احيانا في النضالات السياسية. وقد تجد المرأة حياتها مقيدة كما لم تكن من قبل. وبالنسبة للرجال والنساء من الفلسطينيين، وخاصة في ضوء تنامي الدور الذي تلعبه الاصولية الاسلامية في النضال السياسي، ستظهر هذه الاسئلة دائما في المقدمة وباضطراد.

تلعب النساء الفلسطينيات دورهن في الانتفاضة، الا انهن لسن في المقدمة. فليس هناك نساء أعضاء في اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.، واشك في وجود نساء في القيادة السرية. واذا ارادت النساء الفلسطينيات ان تكون لهن مكانتهن الكاملة في المجتمع الفلسطيني المستقبلي، فان عليهن أن يخضن نضالا داخل نضال.

قد يبدو هذا للبعض سابقا لاوانه، فان نقاش مسائل التنمية على مستوى فكري واجتماعي وعملي قبل تأمين الاستقلال الكامل هو اقرب ما يكون الى وضع العربة قبل الحصان. وانا اجيب ان العكس هو الصحيح. هذا هو الوقت للبدء بذلك، وفيما بعد سيكون متأخرا جدا. وسواء رضينا أم لم نرض فان هذه هي فترة التكوين، وفي كل الاحوال، فان العملية قد بدأت.

رموز الدولة

تشترك الحكومات المعاصرة بمزايا رمزية عالمية محددة. فكل الدول لها اعلام، نشيد وطني، عملة وطنية، طوابع، جوازات سفر. وتعتبر هذه الامور مسلما بها، الا انها لا تكون موجودة عندما لا يكون للانسان وطن، عندما يعيش في "اراض محتلة". وعند اعلان الدولة الفلسطينية الجديدة سيصبح من الممكن القفز الى الامام في هذه المجالات. وان كلا من مزايا الدولة هذه تمثل مشاكل عديدة وتحتاج الى توجه خاص لكنها في المجموع ستساهم كثيرا في الشعور بان الدولة حقا موجودة، وبأن فلسطين أصبحت دولة.

الاعلام

للفلسطينيين علم بأربعة ألوان: احمر، ابيض، اخضر، واسود، وهو رمز للمقاومة، ويعتبر رفعه مخالفة قانونية، ويجهد الجنود الاسرائيليون في ازالة الاعلام الفلسطينية حيث يرونها، كما يجهد المراهقون الفلسطينيون في العثور على طرق لرفعها بحيث تفشل الجهود الاسرائيلية لازالتها. وحتى الان، يبدو ان المراهقين هم الرابحون.

لكن العلم الفلسطيني ليس علم دولة بعد. ولحل الاشكال، يجب ان توجد دولة وتسمي هذا العلم علمها. وعندئذ سترتفع الاعلام في كل بلد يعترف بالدولة الجديدة. وقد يرفع العلم في قاعات المنظمات الدولية، وكذلك في الاولمبياد.

في الواقع، فان الاولمبياد هو مثال جديد للطريقة التي يمكن بها للدولة ان تعطي الفلسطينيين بداية جديدة. فمن بين كل اعمال الارهاب المرتبطة بالصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، كان احتجاز الرهائن الرياضيين الاسرائيليين في أولمبياد ميونخ عام ١٩٧٢ اكثرها دراماية واكثرها ضررا للقضية الفلسطينية. وبالنظر الى الارهاب والهجمات المميتة على الاسرائيليين في الماضي، يجب على الدولة الفلسطينية الجديدة ان تسعى من اجل المشاركة في الالعاب الاولمبية القادمة. ونأمل انْ لا يقاطع الاسرائيليون الالعاب. ومع انهم بلا شك سوف يرفضون منافسة الرياضيين الفلسطينيين فان الرغبة الفلسطينية في المشاركة ستكون تعبيرا دراميا عن المسافة التي قطعها النضال الفلسطيني. واذا وافق الرياضيون الاسرائيليون على الدخول في المنافسة مع الرياضيين الفلسطينيين فان هذا سيفتح الباب للمباريات الرياضية الاسرائيلية- الفلسطينية بشكل دوري. من يعرف، قد يتحدث الحالمون عن يوم تشكل فيه فرق موحدة.

العملة الوطنية

ان أحد الامتيازات الخاصة بالدول هي اصدار النقود. ولان النقود هي النقود فانها دائما تؤخذ على محمل الجد. وفي الواقع، وكما نعرف كلنا، فان النقود تذلل كل العراقيل.

ولكي تؤخذ جديا يجب ان تكون العملة الفلسطينية عملة صعبة، اي انها يجب ان تكون قابلة للتحويل الى عملة اخرى لها احترامها عالميا. فلتكن قابلة للتحويل الى دولارات على اساس استبدالي واحد اي ان الدولار الفلسطيني الواحد يجب ان يعادل في قيمته قيمة دولار اميركي واحد. ولتحقيق ذلك لا بد من ضامن موثوق به لاستبدال الدولارات الاميركية بالدولارات الفلسطينية. واذا تحقق ذلك، لن يسخر احد من الدولار الفلسطيني. وبالتأكيد، فمن المحتمل جدا ان الاسرائيلي العادي ان كان جنديا او مستوطنا، ليكوديا او معراضيا، لن يحرق الدولارات الفلسطينية عندما يساوي كل منها دولارا اميركيا.

تستطيع الدول العربية ان تتخذ دور الضامن للعملة الفلسطينية من خلال اتفاقية كاملة بين الحكومة الفلسطينية الجديدة والدول العربية، ويجب وضع حدود على كمية العملة الفلسطينية التي ستطبع. لا يمكن ان نتوقع من الدول العربية ان توقع على التزام مفتوح، لكن لنفترض انهم وافقوا على دعم بليون دولار فلسطيني. فكروا فيما يمكن ان يضمن هذا.

ان احدى السمات الرائعة للنقود هي انها تكسب قيمتها فقط من خلال الثقة بها. فاذا اعلنت الدول العربية انها مستعدة لاستبدال الدولارات الفلسطينية بالدولارات الاميركية، تستطيع الحكومة الجديدة ان تطبع حتى بليون دولار فلسطيني وتبدأ بانفاقها. واذا استهلكت جميعها تكون الدول العربية قد تكلفت بليون دولار لعمل ذلك، لكن الواقع ان الدولارات الفلسطينية في معظمها ستدخل التداول وتبقى في حيزه. واي من الدولارات المستردة للحكومات العربية يمكن اعادة تداولها مرة اخرى طالما يمكن ضمان استرداد قيمتها. بهذه الطريقة لن تتعزز العملة الجديدة فحسب بل ستكون الدولة الجديدة قد اخذت معونة قيمتها مليون دولار.

قد يبدو هذا ضربا من السحر، ولكن الواقع أن الأمر هو نفس ما يحدث عندما يعطي بنك كبير لشخص ما قرضا كبيرا باعطائه دفتر شيكات (اوراق عليها اسم البنك) ويوافق على انه يستطيع "صرف" شيكات حتى قيمة القرض بمساندة من البنك. اذا لم تعد الشيكات الى البنك، فان البنك لا يدفع نقدا ابدا.

عندما تطرح للتداول العملة الفلسطينية القابلة للتحويل، سيكون لها سعر للتبادل مع

كل عملة يتم تبادلها مع الدولار الاميركي، وستدرج في قوائم البنوك في كل دولة تتداولها. ولان الشيكل الاسرائيلي قابل للتحويل الى دولارات اميركية، بنسبة متغيرة، فسيكون هناك تحويلات من الشيكل الى الدولار الفلسطيني وبالعكس. وسيحدث ذلك باستمرار اذا ما هربت العملة الفلسطينية الى داخل المناطق. وعندما تصل الى هناك، لن يحدث فرق فيما اذا اعلنت الحكومة الاسرائيلية ان العملة الفلسطينية غير قانونية، فلم تتمكن حكومة حتى الان من القضاء على السوق السوداء، ولا يوجد سبب للظن بان الاسرائيليين كافراد سيترفعون عن التداول بالدولارات الفلسطينية. ومدى المحاولات والعقوبات التي تفرضها الحكومة الاسرائيلية، ومدى قوة المشاعر الاسرائيلية ضد استخدام الدولار الفلسطيني، سينعكس ببساطة في نسبة الخصم.

للتعويض عن مخاطر أخذ الدولارات الفلسطينية قد يكون من الضروري خصم ١٥٪ من سعرها، أي استبدال دولار فلسطيني بـ ٨٥ سنتا اميركيا. التغير الكبير في هذا الامر هو ان دولة اسرائيل ودولة فلسطين تعترفان ببعضهما من خلال كل عملية تداول للعملة. لا احد يعلم الى اي مدى يمكن ان يصل هذا الامر، وليس من غير المعقول ان تسلم الحكومة الاسرائيلية وان لا تحاول حتى ان تضع حدا للعملة الفلسطينية.

يمكن توسيع هذه الافكار بطرق متعددة، ويمكن ان نتخيل ان الدول العربية ستسمح باصدار شيكات المسافر بالدولارات الفلسطينية. وهكذا يستطيع أي مواطن عربي ان يذهب لبنك عربي ويشتري ما يساوي مثلا ١٠٠ دولار اميركي ما قيمته ١٠٠ دولار من شيكات المسافر الفلسطينية. وبالتأكيد يكون لها احترامها في كل المعاملات في العالم العربي، وقد يمتد هذا الى الدول الاوروبية ايضا. شيكات المسافر بالدولارات الفلسطينية تكون معتمدة من قبل البنوك التي اصدرتها لانها ستكون مساوية للدولارات الاميركية من حيث القيمة، وسيكون من السهل تقديمها. وبطرق من هذا القبيل سيقبل العالم كله تقريبا رموز الدولة الفلسطينية. هذا هو ما يسمى بـ "خلق الواقع."

في داخل المناطق قد يكون من الافضل تقديم عملة معينة صغيرة بدلا من العملة الورقية. وهنا يكمن جمال العملة المعدنية وطبيعتها القديمة الغامضة، حيث تكون العملة المعدنية لدولة فلسطين مثيرة جدا. هذه العملة ايضا ستكون قابلة للتحويل الى دولارات اميركية، ولكن لانه قد يكون من الصعب اخراجها من البلاد فلن يكون لها قيمة فعلية. فمثلا تصدر قطعة معدنية تساوي ١٠ دولارات تحتوي ذهبا كافيا ليعطيها قيمة فعلية لخمسة دولارات مثلا، مطبوعا عليها "دولة فلسطين" ومزينة بحمامة السلام او بغصن الزيتون، وهذه رموز قوية. ومرة اخرى، في كل مرة تستخدم العملة للشراء او لتسديد دين يتم تأكيد وجود الدولة الفلسطينية وتعزيز الهوية القومية.

الطوابع البريدية

بالاضافة الى النقود، تحتكر الدول اصدار طوابع البريد. وكل الدول ملتزمة باتفاقية بريدية دولية حيث توافق جميعا على ايصال الرسائل في داخل بلدانها بغض النظر عن مصدر الرسائل طالما هي تحمل طابعا صادرا عن الدولة المصدر.

وطالما استمرت القوات العسكرية الاسرائيلية في احتلال الضفة الغربية وغزة، لن يكون من الممكن لدولة فلسطين ان تصدر طوابع من اراضيها الوطنية. لكنها تستطيع ان تتوصل الى اتفاقيات تعاون مع دول كثيرة اخرى في العالم، حيث تصدر كل دولة موقعة على اتفاق تعاون مع دولة فلسطين طابعا فلسطينيا. ويكون هذا الطابع موقعا من قبل الدولتين، وفي بعض الحالات يمكن ان تعطي واردات مبيعاته الى الدولة الجديدة.

هذه الطوابع لن تستخدم فقط داخل الدول المتعاونة، بل ولانها صادرة بشكل مشترك تكون صالحة للاستعمال في كل المعاملات البريدية الدولية. وهكذا تظهر طوابع جميلة جديدة، ربما ١٠٠ منها صادرة من مئة دولة مختلفة ستظهر في السوق. وسيستخدم هذه الطوابع ليس فقط الفلسطينيون والعرب، بل ايضا كل من يؤيد الحل القائم على اساس الدولتين. وبذلك تصبح عملية ارسال رسالة أسلوبا لاظهار الدعم للدولة الجديدة.

جوازات السفر

امتياز اخر من امتيازات الدول هو اصدار جوازات السفر. وجوازات السفر هي اكثر من مجرد رموز، بل هي وثائق لها احترامها دوليا ويستخدمها الافراد لممارسة حقهم في الدخول الى والخروج من دول اجنبية. وجزء من كون المرء بلا دولة هو ان الكثير من الفلسطينيين لا يملكون جواز سفر، ولا احد منهم يستطيع ان يحصل على جواز سفر فلسطيني.

يجب على الدولة الجديدة ان تباشر باصدار جوازاتها الخاصة التي لا يمكن بالطبع اصدارها للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي، لكن يمكن اصدارها لكل الفلسطينيين الاخرين المقيمين في لبنان، والفلسطينيين المقيمين كغرباء في دول اخرى والذين هم اول من يحتاج اليها. ولكن يمكن للدولة الجديدة ان تعلن انها ستسمح بازدواج الجنسية وتدعو جميع الفلسطينيين الى تقديم طلبات للحصول على جوازات سفر فلسطينية. ولان جوازات السفر هذه ستقبلها معظم دول العالم يجب تشجيع الفلسطينيين، بغض النظر عن جنسياتهم الاخرى، على استخدام جوازات السفر الفلسطينية. ويوما ما، سيستخدمونها للسفر الى دولة فلسطين الجديدة.

توسيع الصلات مع المجموعات اليهودية

في السنوات الاخيرة اقرت اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني المتتالية قرارات تحدد سياسة توسيع الاتصالات مع الاسرائيليين. وقد نصت قرارات المجلس الوطني المقرة في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ على ما يلي:

تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية التي تؤيد نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيلي، والتي تؤيد حقوق شعبنا الوطنية بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة. . . .(٧)

وفي الواقع، فان سياسة م. ت. ف. الفعلية كانت اوسع مما يمكن استنتاجه من هذا الكلام. وقد اتخذ عرفات دورا قياديا في اللقاء شخصيا مع يهود قد لا يوافقون على المبادىء الواردة اعلاه، وكان السبب وراء اعطائه اولوية لمثل هذه اللقاءات هو معرفته أن من الضروري في النهاية التوصل الى حل سياسي، وأن ذلك لن يحدث على يد قيادي اسرائيلي سياسي كبير بل من جراء تغيير في الرأي العام الاسرائيلي.(٨)

تحركت الحكومة الاسرائيلية للوقوف ضد هذه الميول باصدار قوانين تحظر على اي مواطن اسرائيلي اللقاء مع ممثلين من م. ت. ف. دون اذن رسمي من الحكومة. في حزيران (يونيو) ١٩٨٨ وجد ٤ اسرائيليون -روفين كاميز، اليعزر فايملر، لطيف دوري، ويائيل لوتان، وكلهم اعضاء في حركة السلام- مذنبين باللقاء مع ممثلي م. ت. ف. في رومانيا عام ١٩٨٦. ولم تكن هذه اللقاءات سرية، بل نالت قسطا لا بأس به من الدعاية كطريقة لفتح الحوار مع م. ت. ف.

في الولايات المتحدة لا يوجد قانون يمنع المواطنين من اللقاء مع م. ت. ف.، بل يحظر القانون وسياسة الدولة على مسؤولي الحكومة التفاوض مع م. ت. ف. اما بالنسبة للمواطنين الاميركيين، وخصوصا القياديين البارزين للجالية اليهودية الاميركية، فان عدم رغبتهم في اللقاء مع ممثلي م. ت. ف. هي التي حالت دون عقد مثل هذه اللقاءات.

وبينما فشلت هذه السياسات والمواقف الشخصية بغباء في انتهاز الفرص للمساهمة في تطوير وزيادة الاعتدال في م. ت. ف. الذي طرأ عليها عبر السنين، فانها لا تثير الدهشة. فما دامت م. ت. ف. ترفض بشكل واضح الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وتستعد لشن هجمات ارهابية داخل اسرائيل، سيكون من الصعب ايجاد سياسي اسرائيلي او اميركي او قيادي يهودي-اميركي مستعد للقاء مع م. ت. ف. فقط على اساس انه قد يكون مفيدا لهدف السلام. وفي الواقع فان الجالية اليهودية الاميركية سعت الى تحديد الاتصالات مع م. ت. ف. ليس فقط بالنسبة لليهود الاميركيين بل لكل الاميركيين. وتمت ممارسة الضغوط القوية والفعالة على الفرع التنفيذي مما نتج عنه اغلاق مكتب م. ت. ف.

الاعلامي في واشنطن. وفي النتيجة، أقر قانون لا يطالب باغلاق مكتب واشنطن فحسب، بل اغلاق بعثة م. ت. ف. في الامم المتحدة أيضا.

ورغم ان وزير الخارجية شولتز وصف هذا التشريع بأنه "اغبى قرار للكونغرس"، فانه لم يتم الغاؤه، وقد أيده بشدة القياديون اليهود-الاميركيون. حتى انهم لم يناقشوا تأثير هذا التشريع على فرص السلام، وركز النقاش الداخلي على الاوجه المتعلقة بالحريات المدنية في استخدام الحكومة لاغلاق مكاتب منظمة يكرهها معظم اليهود الاميركيين.

ان تكوين الدولة الفلسطينية بالاضافة الى الخطوات السالف ذكرها (اعلان السلام من طرف واحد، عرض تبادل السفراء، التفاوض حول معاهدة سلام نهائية، قانون يحظر الارهاب، وسياسة تمنع الهجمات المميتة على الجنود الاسرائيليين) سيكون لها تأثير ثوري على المواقف اليهودية في الولايات المتحدة واسرائيل. وقد بقي مجهولا حتى الان ان عددا لا بأس به من الجالية اليهودية الاميركية كان دائما يرغب في قبول دولة فلسطينية اذا تأكد له ان مثل هذه الدولة لا تشكل تهديدا لاسرائيل.

كجزء من مبادرة السلام، على الدولة الجديدة ان تبادر الى دفعة قوية لفتح خطوط الاتصال مع اليهود في انحاء العالم. من الارجح ان تحظر ذلك الحكومة الاسرائيلية قانونيا على المواطنين الاسرائيليين. لكن في كل الاحوال سيستجيب كثير من الاسرائيليين. ففي الولايات المتحدة، حيث ما زال بامكان المواطنين ان يقرروا مع من يتحدثون، يجب على الحكومة الجديدة ان تسعى الى عقد لقاءات مع كل منظمة يهودية في البلاد، ويجب ان تبعث ممثليها الى كل كنيس وكل مركز يهودي يوجه لهم الدعوة. ومن الضروري الانتقال الى اسلوب جديد من دبلوماسية الشعب الى الشعب. ولعل الفلسطينيين الاميركيين، بعد ان يحملوا جنسيتين فلسطينية واميركية سيكونون السفراء الامثل الى الجالية اليهودية الاميركية.

وطالما تعارض الحكومة الاسرائيلية الاتصالات مع حكومة فلسطين الجديدة فان الجالية اليهودية الاميركية كجسد واحد لن تعارض هذا المرسوم. وقد عرف كثير من القيادات اليهودية الاميركية دورهم ومسؤلياتهم على انها دعم لأية سياسة للحكومة الاسرائيلية.

من جهة اخرى، وبينما من غير المرجح ان تلتقي قيادات اللجنة الاميركية الاسرائيلية للعلاقات العامة (AIPAC) ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية بالرئيس الجديد لدولة فلسطين، فان من المحتمل ان يفعل ذلك العديد من المنظمات اليهودية الاكثر ليبرالية ورؤساؤها. وهكذا، من المتوقع ان تتحرك اللجنة الاميركية اليهودية، والكونغرس الاميركي اليهودي واتحاد الطوائف الاميركية العبرية (حركة

الاصلاح) بهذا الاتجاه. لقد أظهرت هذه المنظمات رغبة في كسر الصفوف مع مؤتمر الرؤساء وال (AIPAC)، واستجابة مع مبادرة السلام من المنطقي التوقع بانها ستتخطى الحد وتدعو لاختيار حول الدولة الجديدة. وسوف يعزز ذلك الدعوة الى الاتصالات والمفاوضات، والى مقدار معين من انسحاب القوات على اقل تقدير.

في داخل الولايات المتحدة، ستلقى تحركات من هذا النوع من جانب المنظمات اليهودية اللبيرالية تأييدا من قبل عدد كبير من اليهود الاميركيين، كما سيؤيدها الكثير من القيادات اليهودية في الكونغرس، وتنكسر القبضة المحكمة التي كانت تحكمها ال (AIPAC) ومؤتمر الرؤساء على السياسة الاميركية.

اضف الى ذلك انه لا يوجد سبب للاستنتاج مقدما بانه حتى ال (AIPAC) ومؤتمر الرؤساء سيكونان معارضين بشكل لا يقبل الجدل للسياسات الاميركية لاختبار واستكشاف العمق الحقيقي لمبادرة السلام، خاصة اذا لاقت المبادرة تجاوبا وقبولا داخل الاتجاه الاسرائيلي السائد، ولا يوجد سبب للتفكير بانها لن تلاقي ذلك. سيكون كثير من الاسرائيليين مرتابين بالطبع، فالمسألة بالنسبة للكثيرين ليست مسألة السلام، فكل الشميريين وكل الشارونيين يريدون المنطقة فقط، لا غير، لكن سيتقدم الكثيرون غيرهم بيد مفتوحة وربما يكون عيزر وايزمن الاول، وقد يكون ابا ابيان، وربما يكون جيل جديد من القيادات يزيحون كل من هم على شاكلة بيرس ورابين جانبا. ولكن من غير الممكن الجزم بذلك في هذه اللحظة.

واذا وجد أحد في المجتمع الاسرائيلي يراوده الشك في ان تحدث مبادرة السلام تحولات درامية، فيجب عليه ان يفكر في مغزى بعض ما شهدناه منذ بداية الانتفاضة. وهنا يبرز امران:

الاول - زيادة الرغبة لدى اعضاء حركة السلام الاسرائيلية في اجراء اتصالات مباشرة مع الفلسطينيين في المناطق.

الثاني - ظهور ضباط عسكريين ذوي رتب عالية، بعضهم متقاعد وبعضهم ما زال في الخدمة، يؤيدون نظرية ان الانسحاب من المناطق هو افضل ما يمكن ان يخدم الامن القومي الاسرائيلي.

نشرت جريدة النيويورك تايمز، في عددها الصادر في ٨٨/٥/٣١ ان "مجموعة من عشرات الضباط العسكريين الاسرائيليين المتقاعدين يؤيدون انهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. ونقل عن احد قادة هذه المجموعة، الميجور جنرال اوري اور قوله "كلنا نتفق على ضرورة انهاء الاحتلال لان استمراره يلحق ضررا بأمننا اكبر مما يحدثه انتهاؤه."

وفي اب (أغسطس) ١٩٨٨ اصدر المركز الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وهو منظمة مركزها في تل ابيب ونرى اسم ابا ايبان في اعلى قائمة اعضائها، اقتراحا لرد الفعل الاسرائيلي في حالة تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى. اقترح المركز على حكومة اسرائيل ان تعترف بالحكومة الفلسطينية في المنفى وأن تتفاوض معها شرط ان تستوفي الحكومة الفلسطينية الشروط التالية:

- تعترف باسرائيل وبحقها في الوجود.
- تعلن عن نيتها انهاء الصراع وتوقع على معاهدة شاملة مع اسرائيل.
- تعلن عن رغبتها في التفاوض حول حدود مفتوحة، وأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، ومنع دخول جيش اجنبي.

ان امكانية حدوث هذا ضمن الاطار السياسي من قبل الدولة يؤذن برد الفعل النهائي المتوقع لمبادرة سلام من جهة الدولة الجديدة. وهذا بالطبع سينعكس في مواقف اليهود الاميركيين وحكومة الولايات المتحدة. ولا يعني ذلك ان الحكومة الاسرائيلية ستجلس مباشرة مع ممثلين للدولة الفلسطينية. الا ان مبادرة السلام ستخلق جوا لا يمكن فيه للحكومة الاسرائيلية ان تستخدم كامل قوتها العسكرية للحؤول دون ظهور الدولة الفلسطينية، جوا يمكن ان تتعزز فيه تدريجيا قوة الحملة الفلسطينية لاستثارة رغبة اسرائيلية في الانسحاب.

الديمقراطية

حال اعلان وجود الدولة الفلسطينية يجب عليها ان تعلن ايضا انها دولة ديمقراطية وستبقى كذلك. وقيادة الدولة الجديدة، اي الحكومة المؤقتة، ستبقى مؤقتة حتى تتوفر الامكانية لاجراء انتخابات قومية. وهذه الانتخابات يجب ان تجري تحت مظلة الامم المتحدة، ويجب بذل الجهود من خلال الامم المتحدة لاقناع الاسرائيليين بالسماح باجراء الانتخابات حتى قبل انسحاب القوات.

اذا امكن اجراء الانتخابات فانها ستؤكد على شرعية القيادة المنتخبة وتمهيد السبيل امام المفاوضات وجها لوجه مع اسرائيل. ومن غير الممكن تصور ان اية حكومة اسرائيلية يمكنها ان ترفض الجلوس مع القيادة المنتخبة للسكان الفلسطينيين. فان رفض ذلك هو مثابة رفض الجلوس مع اي كان، لانه لا يمكن لاي قائد فلسطيني او عربي ان يفاوض بدلا من القيادة المنتخبة. وحتى دون الانتخابات فان م. ت. ف. قد ربحت ما يقترب من حق الامتياز هذا، مع انه يتم امتحان سيطرتها على هذا الحق باستمرار. ولكن اعتبار الدول

العربية لها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني شيء، واعتبار اسرائيل والولايات المتحدة للقيادة الفلسطينية بأنها كذلك شيء مختلف كليا.

لن تخفى هذه الاعتبارات على المتعصبين الاسرائيليين وسيلقى مطلب انتخابات وطنية حرة معارضة شديدة من قبل اولئك الذين ما زالوا يحملون بعض الامل في الابقاء على السيطرة على المناطق. لكن الدعوة للسماح بالانتخابات قوية جدا وستكسب الكثير من الانصار. وقد يحاجج الاسرائيليون منطقيا بانهم لا يمكن ان يسمحوا بالانتخابات لمناصب في حكومة الدولة الجديدة لانهم لا يعترفون بوجودها. وكرد على ذلك، سيطلب من الاسرائيليين ان يسمحوا بالانتخابات لتحديد من هي القيادات التي ستتحدث باسم الفلسطينيين.

وهنالك اسباب اخرى قوية تجعل من الضروري ان تعلن دولة فلسطين الجديدة انها دولة ديمقراطية. فاولا، سوف سيعطي ذلك وزنا اضافيا للاعتقاد بان الدولة الجديدة باستطاعتها ان تعيش بسلام مع اسرائيل وانها في الواقع ستفعل ذلك. فالحكومة التي تمثل ارادة الشعب الفلسطيني يجب ان تكون متجاوبة مع رغبات هذا الشعب. فاذا اصبحت الدولة الجديدة مغامرة تسعى لتحقيق اقصى درجات الاحلام الفلسطينية فان اهل الضفة الغربية وقطاع غزة هم الذين سوف يعانون اكثر من الجميع. فهم الذين سيموتون في النزاع، وهم الذين سيصبحون لاجئين دون دولة، باختصار، فان المنطق وراء السلام القائم على اساس الدولتين هو ان الفلسطينيين سيكون لديهم ما يمكن ان يخسروه. وتزيد قوة هذا المنطق عندما يختار هؤلاء حكومتهم.

هذه ليست مسألة من العلوم السياسية البحتة، بل هي شيء يفهمه الناس العاديون بالسليقة. لهذا، فان التوقع بان الدولة الفلسطينية ستكون ديمقراطية سيترجم حالا الى زيادة في الثقة بان الطريق الى السلام الدائم قد مهدت. وستزداد قوة هذه الملاحظة باعتبار جديد الا وهو أنه لم يسمع عن دولتين ديمقراطيتين شنتا حربا على بعضهما. وبما ان اسرائيل دولة ديمقراطية فان الديمقراطية الفلسطينية ستعني زيادة الامن للطرفين.

بغض النظر عن اي رد فعل اسرائيلي، فمن الضروري ان تدفع الدولة الفلسطينية الى الامام في اقامة المؤسسات الديمقراطية، وكما ذكرت سابقا، فان المجلس الوطني الفلسطيني سيصبح الجسد التشريعي للحكومة الجديدة. ويجب اتخاذ خطوات لتوسيع وتقويم الطابع الديمقراطي للهيئة التشريعية المؤقتة المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني. فمثلا، بما ان دولة فلسطين ستسمح بازدواجية الجنسية، فانه سيكون من الممكن ايجاد نوع من الانتخابات يمكن ان يصوت فيها الفلسطينيون خارج الضفة

الغربية وغزة -في لبنان او اميركا او الامارات الخليجية- لبعض مكونات الحكومة المؤقتة. ولاضفاء مزيد من الشرعية على هذه الانتخابات ودعم هدفها السياسي، يجب ان تشرف عليها الامم المتحدة.

في داخل الضفة الغربية وغزة، يجب أن تبذل جهود لاتباع الاشكال الديمقراطية كلما امكن ذلك. قد يتضمن هذا انتخابات سرية او استفتاءات سرية على مواضيع مركزية تتعلق بالسياسة او التكتيك المحليين. ولان الكثير من اعمال الدولة الجديدة سيكون على المستوى المحلي فلا داعي لانتخابات سرية تغطي المنطقة كلها. ان الضروري هنا هو شكل من اتخاذ القرارات الجماعي في كل قرية. اضافة الى ذلك، يجب المبادرة الى الاجراءات الديمقراطية اذا لم تكن موجودة داخل القيادة الموحدة حيث تم الحفاظ على السرية بنجاح حتى الان.

وهنالك فائدة اضافية لجعل دولة فلسطين الجديدة ديمقراطية، الا وهي انها ستساعد في كسب التاييد في الولايات المتحدة. وهذه ليست مسالة رأي عام، فالدولة الجديدة ستتهم بانها تابع مستقبلي للاتحاد السوفييتي. ولكن مثل هذه الاتهامات ستبدو سخيفة لاؤلئك الذين يعرفون مقاومة الفلسطينيين لأية سلطة خارجية. لكن لا يوجد شك انه سيتم توجيهها وانها ستصدق. وكما قلت سابقا، فان هذا سيحدث بشكل خاص اذا اتخذ الاتحاد السوفييتي دورا قياديا في توفير الاعتراف الرسمي بالدولة الجديدة. لذا، فاذا كان تكوين دولة فلسطين سيعني اضافة دولة ديمقراطية اخرى الى المنطقة فانه سيقطع شوطا في القضاء على هذه المخاوف. وهذه المخاوف لها علاقة بمسألة السلام، لانه سيتم الادعاء بان دولة فلسطين اصبحت دولة تابعة للسوفييت فان هؤلاء قد يزودونها مع مرور الزمن بالاسلحة لتهديد اسرائيل.

وفي هذه المسألة، كما في قضية مبادرة السلام بشكل عام، لا مجال للخدع والمناورات. فلن تجد حكومة لعبت دورا امام جمهور اكثر ريبة وامام معارضة في العلاقات العامة اكثر من دولة فلسطين. والامكانية الوحيدة أمامها لاقناع العالم بصدق جهودها ازاء الديمقراطية والسلام بشكل عام، تكمن في هذا الصدق نفسه. لذا، وفي تطبيق الاستراتيجية على هذه الخطوط سيكون ضروريا التزام الفلسطينيين ببناء مثل هذا المجتمع ليس فقط كوسيلة لغايات اخرى، بل ليكون هو الغاية.

بالنسبة للكثير من المتشككين في م. ت. ف. تبدو هذه الافكار خيالية جدا. الا انني أحاجج بأن الدلائل مقنعة نظرا لأن المجتمع الديمقراطي هو امل فلسطيني حقيقي ليس فقط على مستوى الانسان العادي بل داخل م. ت. ف. ايضا.

لا يذكر الميثاق الفلسطيني الدولة الفلسطينية، فقد تم صياغة هذا الهدف في عام

١٩٦٩ عندما اصبح عرفات رئيس الهيئة التنفيذية لـ م. ت. ف. وفي ذلك الوقت طرحت الدولة الفلسطينية المقترحة على أن تكون مركزا يمكن للفلسطينيين الانطلاق منه لاستكمال نضالهم "لتحرير" كل فلسطين، اي تدمير دولة اسرائيل. وخلال العقدين الماضيين تحول هدف تأسيس دولة فلسطينية مستقلة للنضال ضد اسرائيل الى سعي من اجل الحل القائم على اساس الدولتين. ويقع وزن كبير من النقاش حول "صدق" م. ت. ف. ومنطقية قبول اسرائيل لتكوين دولة فلسطينية على مسألة صدق هذا التحول والاستمرار. والكثير من معارضي الدولة الفلسطينية اما غير واعين للتحولات الاساسية التي طرأت داخل المواقع الفلسطينية وعلى مواقف الفلسطينيين، او انهم يخافون من حدوث تغيرات جديدة ذات طابع عسكري مع مرور الوقت.

ومن المثير للاهتمام انه خلال السنوات العشرين من تطور م. ت. ف. فيما يخص طبيعة الدولة الفلسطينية بقي عنصر واحد غير متغير الا وهو طبيعتها الديمقراطية. لذا، وعندما تمت صياغة مطلب الدولة المستقلة لاول مرة عام ١٩٦٩ من قبل م. ت. ف. اصدرت اللجنة المركزية لفتح بيانا تقول فيه:

"ان حركة التحرير الوطني الفلسطيني -فتح- لا تحارب اليهود على انهم مجموعة عرقية او دينية، بل تحارب اسرائيل التي تعبر عن الاستعمار المبني على نظام عنصري توسعي يعبر عن الصهيونية والاستعمار . . .

تعلن حركة التحرير الوطني الفلسطيني -فتح- ان الهدف النهائي لشعبنا هو احياء دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة يتمتع كل مواطنيها بغض النظر عن دياناتهم بحقوق متساوية.(١٠)

لم يكن هناك اي تحد ايديولوجي لفكرة ان الدولة الفلسطينية ستكون ديمقراطية. وهذا لا يثير الدهشة. فلكونها خليطا من المسلمين، الدروز، المسيحين، والملحدين، لا يمكن لـ م. ت. ف. ان تكون حكومة دينية. ومع انها تضم مجموعات ماركسية تحت مظلتها، الا ان عناصرها غير الماركسية لن تحتمل دولة لينينية. اضافة الى ذلك، فان المجموعة المسيطرة هي فتح غير الماركسية، وبما انه لا توجد مجموعة تساعد اي نوع من حكم الاقلية التقليدي، فلا يوجد سبب للاعتقاد بان نية م. ت. ف. تأسيس دولة ديمقراطية غير صادقة.

لكن ما يمكن ان نتساءل عنه اذا وضعنا النية الحسنة جانبا هو ما اذا كانت ستبقى الدولة الفلسطينية بزعامة قادة م. ت. ف. السابقين دولة ديمقراطية. فمثلا، قد يشير العدد الكبير من الاغتيالات التي حدثت داخل م. ت. ف. الى ثقافة سياسية لا تحتمل المعارضة. ولكن، ومن جهة اخرى، هنالك اسباب عديدة تدعو للاعتقاد بأن الدولة

الفلسطينية ستكون ديمقراطية، وفيما يلي عشرة من هذه الأسباب:

١- الحركة الفلسطينية ايديولوجيا، ملتزمة بالديمقراطية.

٢- يعتنق كل الفلسطينيين تقريبا هذا الهدف.

٣- تتمتع قيادة م. ت. ف. وخاصة عرفات، بمساندة شعبية عارمة، وبما انهم سيفوزون في أية انتخابات حرة فانهم لن يخافوا الانتخابات.

٤- مستوى التعليم العالي الذي وصل اليه الفلسطينيون ووجود عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية المستقلة والجمعيات المهنية يؤيد الحكومة الديمقراطية.

٥- في داخل م. ت. ف. وفي داخل الحركات المكونة لها مثل فتح تطورت اشكال ديمقراطية ولم يحظ اي قائد، حتى عرفات، بسلطة مطلقة داخل المنظمة.

٦- للفلسطينيين تجربة غير مباشرة مع الديمقراطية بسبب قربهم من اسرائيل، فلهم اتصالات مع الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية وشاركوا بدرجات متفاوتة في الحياة السياسية الاسرائيلية خلال الاربعين سنة الماضية.

٧- ان تأسيس الدولة سيتم من خلال تفعيل الجماهير كلها مما يولد طلبا دائما للمشاركة.

٨- بدون جيش ستفتقد الدولة الفلسطينية قوة عسكرية يمكنها ان تسيطر على السلطة.

٩- للمجتمع الفلسطيني خبرة لا بأس بها في الاشكال الديمقراطية على المستوى المحلي، فبعض قياداتها الاكثر احتراما هم رؤساء البلديات المنتخبون الذي اقيل معظمهم من قبل الاسرائيليين.

١٠- ان مصالح الامن القومي لدولة فلسطين ستعززها الحكومة الديمقراطية لانها ستساهم في اجتذاب التأييد العالمي.

لهذه الأسباب مجتمعة، يكون منطقيا الاعتقاد بأن الدولة الفلسطينية ستكون ديمقراطية. بالطبع، لا يمكن ان نستثني الاحتمالات الاخرى حتى احتمال ان استمرار النضال مع اسرائيل سيزيد من قوة الاصوليين الاسلاميين بما يكفي ليفتح الباب امام دولة اسلامية. لكن يمكن ان نكون على يقين من انه حتى لو تم تحدي الصفة الديمقراطية للدولة الفلسطينية فان انصار الديمقراطية لن يتنازلوا بسهولة عن النضال. وذلك أنهم لم يقطعوا كل هذه المسافة فقط ليخضعوا لنوع من الحكم (الديكتاتوري).

هوامش : الفصل الثالث

١- اشارت النقاشات التي اجريتها مع قادة م. ت. ف. في تونس في اب (أغسطس) عام ١٩٨٨ الى انهم يرون ان م. ت. ف. تتحرك نحو منزلة حزب سياسي بدلا من الخروج نهائيا من الوجود. النقطة الاساسية هي انه يجب استبدالها بحكومة دولة فلسطين كمتحدث رسمي وحيد باسم القومية الفلسطينية.

٢- يمكن الحديث بشكل مماثل عن حاجة الاسرائيليين الى اخذ الاحتياجات الفلسطينية بعين الاعتبار. قد يتضمن هذا الامر جزئيا مسائل امنية، لكن مفتاح التعامل مع الفلسطينيين في النهاية هو المعاملة بالمثل، وانهم بحاجة لان يعاملوا باحترام. ومنذ البداية تصرف مشروع بناء الدولة الصهيوني وكأن الفلسطينيين غير موجودين اطلاقا. وتم التأكيد لفترة طويلة انه لا يوجد شعب فلسطيني، وحتى اليوم هنالك رفض للتفاوض مع قيادته. لن نعرف ابدا كيف كان التاريخ سيسير لو ان الفلسطينيين عوملوا كشعب يحمل حقوقا اخلاقية، لن اتحدث كثيرا عن هذه المسائل لان هذا الكتاب هو في الاساس استراتيجية للعمل الفلسطيني في مواجهة التعصب الاسرائيلي المستمر.

٣- كانت زيارة السادات مخططة بشكل دقيق اكثر مما هو معروف.

٤- ان مسألة المعونة الخارجية مسألة معقدة جدا. فان قطع المعونة فعليا عن اسرائيل، حتى لو كان ذلك ممكنا، قد تكون له نتائج عكسية، لانه سيقنع الاسرائيليين بانه قد تم التخلي عنهم، وقد ينتج عن ذلك انخفاض في الاعتدال من طرف الفلسطينيين والدول العربية.

٥- اندريا بارون، "نظرة مركزة على اليهود واسرائيل،" تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الاوسط، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، صفحة ١٦.

٦- الواشنطن بوست، ايار (مايو) ١٩٨٧، صفحة ١٨.

٧- "قرارات المجلس الوطني الفلسطيني"، التقرير السياسي لاسرائيل وفلسطين، رقم ١٣٣، ايار (مايو) ١٩٨٧، صفحة ١٨.

٨- لقد شاركت في احدى هذه اللقاءات في حزيران (يونيو) ١٩٨٧، وأكد ياسر عرفات بشكل خاص على ان التأثير على الرأي العام الاسرائيلي هو الهدف الاساسي، وبدا انه يعتبر المبادرات الدبلوماسية والكفاح المسلح هما الوسيلتين لتحقيق ذلك. نوقش هذا اللقاء بتفصيل اكثر في تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الاوسط، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧.

٩- في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، اعاقت محكمة اميركية اغلاق البعثة المراقبة على اساس ان في هذا نقضا لاتفاق مقر الامم المتحدة، وان الكونغرس لم يعتزم فعل ذلك.

١٠- وثائق دولية عن فلسطين ١٩٧٠، كما هو مقتبس في كتاب الان غريش، م. ت. ف.: الصراع الداخلي، (لندن: مطبوعات زد، ١٩٨٥) صفحة ١٧.

الفصل الرابع

في مواجهة الاستراتيجية : اسئلة عامة

ان الاستراتيجية المفصلة في الفصل السابق تثير مئات الاسئلة في مجالات متعددة. من ضمنها أسئلة تتعلق بالنظرية البحتة، التأثيرات على م. ت. ف.، الخيارات الاخرى، التحركات المضادة الاسرائيلية المحتملة، ودور الأطراف الأخرى. في هذا الفصل حاولت ان اتوقع واجيب عن اهم الاسئلة التي قد تطرح. وتشمل الاسئلة التي اخترتها والاجابات عنها ضمنيا تحليلي لدينا ميكيات الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني.

النظرية

سؤال : ألست تتلاعب بالكلمات فقط
عندما تقول ان الدولة ستوجد؟ فالدولة
لا تأتي الى الوجود فقط لان شخصا ما
يقف على صندوق ويقول انها موجودة؟

قد يكون صحيحا ان الدولة لا تأتي الى حيز الوجود فقط لان شخصا ما قال انها موجودة. لكن هنالك اشياء كثيرة يكون الحديث عنها جزءا من ايجادها. فلنفكر في كيف يصبح الزواج زواجا. ففي بعض المجتمعات على الاقل عندما يتبادل شخصان العهود ويعلن الشخص الملائم انهما زوجان، يصبحان متزوجين. او لنفكر في كيف تظهر منظمة غير رسمية الى الوجود. يجلس خمسة اشخاص ويقولون، "لنشكل ناديا. ليس غدا، ولا في الاسبوع القادم، بل الان." اذا وافقوا جميعهم، واذا تركوا الغرفة معتقدين انهم كونوا ناديا، فانهم قد شكلوه حقا. الان، الدولة هي ليست زواجا او ناديا، لكنها شكل اجتماعي، ولدرجة معينة فان وجودها شبيه بوجود الزواج والاندية.

الطريقة الاخرى للنظر الى الموضوع هو تخيل ان دولة فلسطين قد وجدت وبدأت بالعمل كأي دولة اخرى . . . . وفي احد الايام، غزا الجيش الاسرائيلي فلسطين واحتلها. رفض الشعب القبول بالسلطة الاسرائيلية، وقرروا عدم الطاعة في كل مناسبة. فلنتخيل اذن ان قيادة الدولة لم يتم القبض عليها، فتلتقي في السر وتفكر في احتمالات ثلاثة. الاحتمال الاول هو ان يتخلوا ببساطة عن الدولة ويسافروا الى الخارج كأفراد، ويقولوا لكل

موظفي الدولة ان الدولة ميتة (كأية مؤسسة تفلس وتنتهي من الوجود) ويطلبوا من الجميع ان ينكسوا العلم. ثم يساندوا المعارضة داخل المناطق المحتلة ويكونوا مجموعات للقيام بالاعمال في الخارج.

وكبديل ثان، يتخلى قادة الحكومة عن اي جهد للاستمرار في العمل داخل المناطق، ويسمون انفسهم حكومة في المنفى، ويظهرون كمجموعة خارج المناطق ويدعون أنهم السلطة الشرعية التي يجب ان تحكم.

اما الخيار الثالث فهو، وبالنظر الى رفض الشعب للسلطة الاجنبية، يقرر القادة العمل سرا لا كأفراد بل كدولة. يترك البلاد بعض الافراد المهمين ويستمرون في العمل في الدبلوماسية العالمية ويعترف بهم من قبل معظم دول العالم كمحتلين للحكومة. اما داخل المناطق، ولكن بشكل سري، يستمر موظفو الدولة بالعمل على افضل وجه ممكن. يستمر رفع مستوى العمل واستخدام العملة واحترام القوانين وعقاب الجرائم. بالتعاون مع الشعب شيئا فشيئا، مما سيفرض على الاسرائيليين الانسحاب.

هذه هي الخيارات الثلاثة، الواقعية. ومن السهل فهم أفضلية الخيار الثالث على االخيارين الأولين. ان النظرية الاساسية للاستراتيجية التي اقترحتها هي انه يمكن خلق الوضع الثالث، ليس بالتراجع عن دولة موجودة، بل بالتقدم الى الامام بدءا من حيث وصل الفلسطينيون الان، واكتساب الزخم خلال هذه العملية.

القرار الذي يواجه م. ت. ف.

سؤال : كيف ستؤثر الاستراتيجية على
م. ت. ف.؟ وكيف ستغير العلاقة ما
بين القيادة والمقاومة داخل المناطق؟

تدعو الاستراتيجية الى استبدال م. ت. ف. بحكومة مؤقتة، فتختفي م. ت. ف. عن الوجود او على الاقل تبقى في الخلفية. لكن الكثير من القادة سيبقون بلا شك قادة الدولة الجديدة. وهنا سيختلف وضعهم بشكل هام. فاولا، توفر الاستراتيجية دورا مركزيا للقيادة بعلاقتها بالمقاومة. وكما هو معروف، فان الانتفاضة عام ١٩٨٨ لم يكن يخطط لها او لم تكن تقاد من تونس. فالانتفاضة حولت مركز الجاذبية بشكل جوهري الى اولئك الموجودين داخل المناطق. وليس معنى ذلك أن م. ت. ف. لم تعد المسيطرة، بل ان هنالك فرقا بين الوجود داخل والوجود خارج الضفة الغربية وغزة.

خلال الاشهر العشرة الاول من الانتفاضة، لم تكن الاستراتيجية الدبلوماسية المنبثقة عن تونس متصلة عضويا بجهود الشعب في المناطق. وكان الافتراض السائد هو ان الانتفاضة ستضغط على الولايات المتحدة لتحرك اسرائيل نحو مؤتمر دولي ونحو قبول دولة فلسطينية. وكان الذين في تونس والذين داخل المناطق يسيرون على مسارين كانوا يأملون أنهما يساندان بعضهما البعض.

شعر الذين في الخارج ببعض الضغط لكي يظهر بأن لهم دورا هاما يلعبونه في الانتفاضة. لذلك، كانت هنالك مجموعة من محاولات التسلل الى اسرائيل اما عن طريق سيناء او لبنان. تم كشف معظم هذه العمليات في مراحلها الاولى وقتل الفلسطينيون المشاركون فيها. ولا يستثنى من ذلك الا الهجوم على الباص في النقب على مقربه من ديمونا في مطلع ١٩٨٨، ولكنه يوضح المشكلة. فالاعتبارات العملية، كان المهاجمون اكثر "نجاحا" من حيث انهم اتصلوا بالمجتمع الاسرائيلي. ولكن مهما كانت الخطة الاصلية، فان العملية قد جرى اعدادها لكي يكون هجوما ارهابيا على باص مدني. وبعبارات سياسية، كانت العملية ذات نتائج عكسية. الا انها لاقت شعبية واسعة داخل المناطق، وخاصة بين الشباب في الشارع. وهي ليست بالعملية التي كان سيوافق عليها عرفات او كان يريد ان يرتبط بها قبل الانتفاضة لانها تقوض مشروعه الدبلوماسي والسياسي. وهي واحدة من اعراض الشعور بالعزلة عن النشاط التي سيشعر بها اولئك الذين عاشوا في وسط الاحداث لمدة عشرين سنة. لدرجة انهم سيخرجون من اللعبة من اجل الجمهور.

تلعب الاستراتيجية دورا داخليا هاما، فهي تعيد توحيد قطبي العمل الفلسطيني باعادة تعريف الانتفاضة بعلاقتها مع الدور الاستراتيجي الاكبر الذي تلعبه قيادة م. ت. ف. في تونس. ان اعلان الدولة وتشكيل الحكومة المؤقتة تحولان الانتفاضة من تعبير عن الاحتجاج والمقاومة الى مرحلة في عملية بناء الدولة. بهذا يوفر الدور السياسي والدبلوماسي للقيادة في تونس تعريفا للجهد الفلسطيني باكمله.

ثانيا، طالما بقيت الانتفاضة على مستوى الاحتجاج والمقاومة فانها ستبقى في موقف حساس. فالاحتجاج فقط والمقاومة غير المنظمة لا يمكن ان تستمر الى الابد. اضف الى ذلك أنه طالما بقي مفهوما استراتيجيا ان هذه الجهود هي مساهمة لانعقاد المؤتمر الدولي المنشود، فان الانتفاضة تعتمد على استمرار مصداقية هذا الخيار. وعندما يتضح ان المؤتمر لن ينعقد او انه لن يسفر عن النتائج المرجوة، فان الانتفاضة ستبدو وكانها فشلت في تحقيق هدفها الاكبر. وعندما يحدث هذا، فمن المرجح انها ستنحدر الى اليأس، الارهاب، او الهدوء. ان اعلان الدولة يوفر مستقبلا على المدى البعيد للانتفاضة وينيط بها

مهمة اظهار هذه الدولة الى حيز الوجود. والتركيز على انسحاب القوات الاسرائيلية يعطي الانتفاضة هدفا على المدى البعيد يمكن ان تمتحن نفسها على اساسه وتتطور بذلك.

ستتحرك الاحداث بالاتجاه الذي ادعمه انا، ليس في الاساس بسبب قوة الحجة ولكن لان هذه الاستراتيجية تبدو الى حد ما نموا طبيعيا للانتفاضة نفسها. ان ما جعل الانتفاضة ما هي عليه الان هو الدعم المطلق لها من الجماهير الفلسطينية. عندما تحقق هذا، انكسرت بالضرورة سلطة الحكم الاسرائيلية. والمرحلة القادمة هي استبدالها بحكومة جديدة. والقيادة السرية هي تلك الحكومة في شكلها الجنيني. هذه النزعة نفسها الناتجة عن اعلان قيام الدولة تتجسد في الطريقة التي يسمي بها الشباب الفلسطيني قراهم "قرى محررة". فالحقيقة أن القرى ليست هي التي تحررت، بل القرويون (اهلها) هم الذين تحرروا، ولكن اسقاط هذه الحقيقة على القرى يعكس الطريقة التي يكون فيها وجود الدولة مجموعة من اعتقادات، واعمال وهوية الشعب.

سؤال : تدعو مبادرة السلام م. ت. ف. الى عرض تبادل السفراء مع اسرائيل، اعلان السلام مع اسرائيل من طرف واحد، ونبذ كل اشكال الارهاب والهجمات المميتة ضد الجنود الاسرائيليين. باختصار فانها تدعوهم الى ان يلعبوا اوراقا رفضوا حتى الان أن يلعبوها دون تحركات مماثلة من الجهة الاخرى. ماذا يجبرهم على فعل ذلك؟ وما هو الاساس للاعتقاد بانهم سيفعلون؟

يعتمد كل شيء على طبيعة اللعبة التي تظن انك مشترك فيها، فاذا كنت تتخيل ان الدولة ستأتي الى الوجود من خلال تنازلات متبادلة وتسوية واتفاق نهائي يتم التفاوض عليه، يكون هنالك خطر في لعب اقوى الاوراق في وقت مبكر. ولكن المسألة تختلف كليا اذا اعتقدت بانه يمكن تكوين الدولة من طرف واحد، فانت هنا لست منغمسا في لعبة ورق. فعنصر مبادرة السلام في هذه الخطة أنها لا تطرح في الاساس بهدف دفع اسرائيل للقيام بخطوات مماثلة، بل هي طريق لخلق قوى تزيد من قوة اليد الفلسطينية وتعطيها

المقبض الذي سيحقق الانسحاب الاسرائيلي. اذا قبل هذا المثال عن كيفية تكوين الدولة، فان الوضع يختلف كليا، لان هذه التحركات تتم الان مدفوعة بالاعتقاد بما لم يكن معقولا من قبل، الا وهو ان هذه التحركات ستكون دولة فلسطين.

سؤال : ماذا تعني الاستراتيجية بالنسبة للكفاح المسلح ووجود مجموعات الكوماندو المختلفة والمنظمات التي تتكون منها م. ت. ف.؟

تدعو الاستراتيجية الحكومة المؤقتة الى الامتناع عن شن أية هجمات مميتة ضد الجنود الاسرائيليين، والى الحد الذي يمكن فيه اعتبار الحجارة "اسلحة" يبقى الباب مفتوحا ولو بشكل ضيق امام هذا الوجه للكفاح المسلح. وهنا يتم القيام به على اساس عملية (براغماتية)، وبنفس منطق الانتفاضة ومبني على نفس الاستنتاجات: ان الدخول في عمليات مميتة هو دعوة لقوة اسرائيلية هائلة وانهاء لكل المكتسبات السياسية والنفسية للقتال دون اسلحة حقيقية.

لا تدعو الاستراتيجية الفلسطينيين الى التخلي عن "حقهم" في الكفاح المسلح، ولكن تدعوهم الى التفكير في حكمة ممارسة هذا الحق. وعلى مستوى الحقوق، فان الحد الذي لا تسعى فيه الحكومة المؤقتة الى تدمير دولة اسرائيل بل الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة. فمن الصعب فهم لماذا لا يملك الفلسطينيون الحق في الكفاح المسلح ضد الجنود الاسرائيليين. هذا بالطبع لا يعني الحق في الهجوم على المدنيين الابرياء او ممارسة الارهاب.

اما بالنسبة لمجموعات الكوماندو المختلفة، فان مستقبلهم سؤال مفتوح. فعندما تختفي م. ت. ف. عن الوجود ويتم تشكيل الحكومة المؤقتة، فان مجموعات الكوماندو اما أن تختفي عن الوجود ايضا (او تصبح منظمات سياسية دون اعمال عنف) او تبقى تعمل وحدها. اذا تم اختيار المسار الثاني، فانه لا يمكن السماح لهم بالعمل من داخل منطقة الدولة الجديدة. هذه المسألة ستكون ذات اهمية كبيرة، وعلى الحكومة المؤقتة ان تكون مستعدة لتطبيق هذا القرار.

وسيكون من المؤسف اذا اختارت المجموعات الاستمرار في العمل من لبنان ضد أهداف داخل اسرائيل. وحتى لو كانت هذه العمليات موجهة فقط ضد اهداف عسكرية، فانها ستعتبر هجمات ارهابية. اضافة الى ذلك فمن غير المرجح ان يكون ممكنا عمليا تطبيق

قانون مشدد حول ضرب الاهداف العسكرية الاسرائيلية. ان مثل هذه الهجمات ستساهم فقط في خلق جو غير ودي داخل اسرائيل وستضعف من فعالية المبادرة السلمية. اذا اوضحت الحكومة الجديدة براءتها من مثل هذا النشاط وكانت في الواقع "نظيفة"، فان نشاط الكوماندو لن يكون وبالا على القضية الفلسطينية ولكنه بالطبع سيكون ذا نتائج عكسية.

ان السبب الوحيد لاعطاء الحكم الذاتي لمنظمات الكوماندو المختلفة التي تتكون منها م. ت. ف. هو ببساطة انه قد يكون من المستحيل عمل اي شيء اخر. لقد كانت م. ت. ف. دائما منظمة المظلة، حافظت فيها المجموعات المكونة لها على القدرة على المبادرة باعمالها الخاصة. وان السماح للمجموعات المختلفة بعمل ما يحلو لها سيتيح لمركز م. ت. ف. الملتف حول عرفات ان يعلن قيام الدولة ويشكل الحكومة المؤقتة ويطلق مبادرة السلام دون التسبب في مواجهة عنيفة بين المجموعات المختلفة.

سؤال : ماذا سيحدث اذا فشلت الاستراتيجية؟

يعتمد ذلك على لماذا فشلت وكيف. فاذا فشلت لان الفلسطينيين في النهاية استسلموا وقبلوا بالحكم الاسرائيلي الدائم، اذن لا يمكن عمل شيء. لأنه دون مساندة الشعب الفلسطيني لا يمكن للدولة المستقلة ان تأتي الى الوجود بأية طريقة. لكنها اذا "فشلت" ببساطة لأن القوات الاسرائيلية لم تنسحب بعد فترة محددة من الزمن، فمن الذي يقرر أن ذلك "فشل"؟ ان أحد أقوى عناصر الاستراتيجية الكافية في تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية هو أن ليس هناك منطق للاستسلام في اية مرحلة. فطالما الاستراتيجية متبعة فان استمرار وجود القوات الاسرائيلية يفقد معناه تدريجيا من وجهة نظر اسرائيلية. وبمرور الوقت، سيتضاعف ثمن استمرار الاحتلال، وبغياب الارهاب والهجمات المميتة على الجنود الاسرائيليين وبوجود عرض المفاوضات، فان هذا الثمن الباهظ سيفرض ضغوطا دائمة على الاسرائيليين. ولا يمكن أن تحدد مقدما الفترة التي ستمر قبل انسحاب القوات، ولكن يجب البدء بالاستراتيجية مع الاخذ بالاعتبار أنها قد تأخذ فترة طويلة، واعني بذلك بين خمس الى عشر سنوات.

ولكن من الممكن ايضا ان تنهار الاستراتيجية خلال تطبيقها. فعلى فرض ان عددا قليلا من الدول اعترف بالدولة الجديدة؛ وعلى فرض ان استفزازات الحكومة الاسرائيلية او المستوطنين قوبلت بهجمات على جنود اسرائيليين؛ وعلى فرض ان مجموعات

الكوماندو استمرت في هجماتها الارهابية ضد المدنيين الاسرائيليين؛ وعلى فرض ان المخابرات الاسرائيلية قتلت عرفات وقادة اخرين للحكومة؛ وعلى فرض ان مستوى رد الفعل على اي احتجاج داخل الضفة الغربية وغزة كان شديدا لدرجة القضاء على اي نشاط جماعي. اذا حدث كل ذلك تكون الاستراتيجية قد فشلت، فلا توجد ضمانات. اذا حدث كل ذلك فان الوضع سيتدهور الى دورة من العنف، الارهاب، القمع، وحتى الحرب. ستكون كارثة لا نهائية للاسرائيليين والفلسطينيين.

يجب ان لا ينظر الى مثل هذه الكارثة للشعبين على انها غير محتملة الحدوث. وبالتأكيد، ومع استمرار نمط الاحداث الحالية، فقد نجد انفسنا في وضع رهيب لدرجة لا تعقل في وقت قصير. ان احدى ميزات هذه الاستراتيجية هي انها تفتح الباب امام خيار حقيقي للشعبين. انها فقط اخر افضل امل، لكنها ليست مضمونة.

سؤال : هل سيكون لاقتراح
الاستراتيجية في حد ذاته اي تأثير؟

عندما تصبح استراتيجية اعلان قيام الدولة من طرف واحد خيارا حقيقيا لـ م. ت. ف. فانه سيتم اخذ هذا بعين الاعتبار داخل اسرائيل، وقد تولد تحركات مضادة مبكرة. لذلك يحتاج الامر الى عمل حاسم من جهة م. ت. ف. اضافة الى ذلك فان حالة اليأس والضعف العشوائي قريبة جدا، ويمكن ان يكون الانتظار اطول مما كان مفروضا.

هنالك احتمال ايضا، الا وهو ان فكرة اعلان الدولة، او حتى الاعلان نفسه، قد يحث الحكومة الاسرائيلية على الدخول في المؤتمر الدولي الذي كانت تسعى اليه م. ت. ف.، والحكومة الاسرائيلية التي ترفض الجلوس مع م. ت. ف. قد تكون مستعدة للجلوس مع منظمة جديدة تعرض الاعتراف المتبادل وتنبذ الارهاب. اذا حدث هذا، يجب اتخاذ قرار جديد حول وجوب الاستمرار في الاستراتيجية في كل الاحوال او التوقف حتى تظهر نتائج المؤتمر. ان وجود بديل قوي مفتوح في حالة عدم انعقاد المؤتمر او عدم الخروج بنتائج مهمة منه قد يكون حافزا قويا. وفي كل الاحوال فان اعتقادي شخصيا هو ان اسرائيل اسيرة سياساتها وايديولوجياتها وخرافاتها الداخلية، وان الخيار الافضل امام الفلسطينيين هو الدفع الى الامام حالا.

سؤال : تؤدي الاستراتيجية مهمتها فقط
اذا قبل الفلسطينيون حقا بالحل القائم

على اساس الدولتين ولم يعودوا
يعتبرون الدولة المستقلة اداة لتدمير
اسرائيل. ما الداعي للاعتقاد بانهم قد
توصلوا اخيرا الى هذا الاستنتاج؟

اذا اردنا البحث، فهناك الكثير من الدلائل على ان القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يدركون انهم لا يستطيعون القضاء على اسرائيل. وهم يعرفون ايضا انهم عندما يحصلون على دولتهم فان امنها سيعتمد على حسن علاقتهم مع اسرائيل. على مستوى القيادة، فقد اعلن عرفات جهارا انه "لا يمكن التخلص من دولة اسرائيل،" وهو يسعى بشكل جاد ومنذ ١٩٨٥ للتفاوض معها. احتمال انه ما زال يحتفظ بحلم مخيف في خلايا دماغه ممكن جدا، ولكن غير مهم. ان نجاح الاستراتيجية يتطلب فقط سياسة ملتزمة بالحل المبني على اساس الدولتين. اما بالنسبة لامن اسرائيل فانه سيعتمد دائما بالاكثر على قوة اسرائيل لا على الثقة بالنوايا الفلسطينية. ولكن، اذا التقى الاسرائيليون بمبادرة السلام الفلسطينية في منتصف الطريق، سيصبح بالامكان بناء واقع سياسي جديد يجعل السلام اكثر قدرة على الصمود.

ان مسألة الرغبات الفلسطينية هذه والتي تعاود الظهور دائما، عادة ما يساء فهمها. فاذا اصررنا على ان الفلسطينيين يجب ان يتحولوا الى الصهيونية وان يؤمنوا بأن انشاء دولة اسرائيل كان عدلا، فاننا نكون بالفعل نعيش في عالم الوهم، فهذا لن يحدث ابدا. والسبب ليس نوعا من البلادة الفلسطينية، بل مبني على وقائع تاريخية. كان الفلسطينيون في الاساس شعبا من العالم الثالث يعيش تحت الحكم الكولونيالي. اولا الاتراك ومن ثم الانجليز. وبدءا من اواخر القرن التاسع عشر وخلال السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية وعندما بدأت القومية تسري في العالم الثالث وشارفت الكولونيالية على الانتهاء، ضربتهم الحركة الصهيونية التي جاءت من اوروبا خصوصا.

بغض النظر عما يمكن ان يقال عن حق الشعب اليهودي في تأسيس دولته في هذه المنطقة اما قبل او بعد الحرب العالمية الثانية، فبالنسبة الى الفلسطينيين كان ذلك يعني الاقتلاع وكان هذا حقيقيا بشكل خاص عام ١٩٤٨ عندما رحلوا او اجبروا على الرحيل من بيوتهم وقراهم تحت تأثير الخوف وفي ظروف حرب، وفي بعض الاحيان تحت ضغط السلاح الاسرائيلي.(١) لا يوجد شعب في العالم يمكن ان يعتقد انه من العدل ان يحدث هذا لهم. ان اكثر ما يمكن ان يرجى هو ان يقدر الفلسطينيون ان المسائل الاخلاقية هي على اقل تقدير معقدة. وحتى هذا يكون كثيرا طلبه من الشعب الذي يمسك

بالطرف القصير للعصا. ففي النهاية هنالك قلة قليلة من اليهود اما في اسرائيل او في الولايات المتحدة يعترفون بان الفلسطينيين عانوا ظلما كبيرا. وهذا الفشل في تقدير "التعقيد الاخلاقي" يأتي من شعب ذي ضمير متطور، من شعب خرج منتصرا في النزاع لذلك يستطيع ان يقدر وجهة نظر الطرف الاخر.

وفيما اذا كان الفلسطينيون رسميا كحكومة او لم يكونوا مستعدين للقيام باعمال لم تقم بها م. ت. ف. بعد، فهو امر يبقى مرهونا بالمستقبل، الا ان المسألة دائما ملموسة. والامر يعتمد على ما اذا كان من المنطقي ان يتخذوا خطوة محددة. فان قبول حقيقة أن من المستحيل استعادة ارض كانت لك هو شيء، وأن تتبنى حكومة سياسة علنية بهذا المعنى هو شيء اخر. فماذا يجبر حكومة فلسطين على ان تتخذ مثل هذه الخطوة؟ ان هذا لا يتطلب مجرد قبول الواقع، بل يتطلب قرارا عمليا، وهذا القرار سيرتكز على الايجابيات والسلبيات التي يمكن ان يؤثر عليها غير الفلسطينيين.

وبدلا من الجلوس والسؤال بسلبية "هل الفلسطينيون مستعدون لقبول اسرائيل؟" يجب على اسرائيل والولايات المتحدة، وخصوصا المجتمع اليهودي ان يخلقوا الظروف التي تعطي الفلسطينيين حافزا حقيقيا للخروج بقرارات عملية. بعد اربعين عاما من النضال ضد اسرائيل ومائة عام من الصراع مع الصهيونية، يريد معظم الفلسطينيين ان ينهوا النزاع، الا انهم يجب ان يحصلوا على دولة خاصة بهم في النهاية. ان منطق السياسة الفلسطينية لن يكون شاذا في الاحتياط ضد التنازلات من طرف واحد، فالعمل من طرف واحد ليس تصرفا عاديا في العلاقات الدولية.

ان مؤيدي اسرائيل والحكومة الاسرائيلية نفسها يجب ان تقول علنا للقيادة الفلسطينية "اذا فعلتم كذا، سنعطيكم كذا بالمقابل....." وبالتحديد يجب على القادة الاميركيين والقادة الاسرائيليين واليهود في كل مكان ان يقولوا" اذا اعلنتم الدولة واذا اردتم حقا اتخاذ هذه الخطوات الاخرى باتجاه السلام، فاننا سنؤيد جهودكم بشكل علني، وسندعو للاعتراف بدولة فلسطين وسنلتقي بممثلكم وسنناضل من اجل انجاح جهودكم لانها ستكون جهودنا ايضا."

سؤال : الا تدعو هذه الاستراتيجية الى العصيان المدني دون عنف؟ الا تحتاج الى قائد ذي شخصية غير عادية مثل مارتن لوثر كنج او المهاتما غاندي؟ هل يوجد لدى الفلسطينيين مثل هذا القائد؟

لا يوجد لديهم مثل هذا القائد، ولكنهم لا يحتاجون اليه. فالاستراتيجية لا تدعو الفلسطينيين الى الالتزام المبدئي باللاعنف. وفي الواقع، فان من المتوقع ان تحدث بعض المواجهات العنيفة مع القوات الاسرائيلية على غرار ضرب الحجارة.

تدعو الاستراتيجية الى الكثير من ضبط النفس من جهة المجتمع الفلسطيني، وقد أبدى الفلسطينيون ذلك من خلال الانتفاضة. وبشكل واسع، فان الاستراتيجية هي فقط امتداد للانتفاضة، وتقوم على اشكال ونماذج ونقاط قوة موجودة فعلا. اضافة الى ذلك، فمن المهم ادراك أن اوجه العصيان المدني في الاستراتيجية كمثيلاتها في الانتفاضة، تختلف فعليا عن العصيان المدني كما هو معروف في حركة الحقوق المدنية الاميركية. فمارتن لوثر كنج لم يتحد شرعية الحكومة، بل عارض قوانين محددة وجدها غير عادلة وغير متمشية مع الدستور، كما قبل برضى، النتائج القانونية المؤقتة لعمله. وفي بعض الاحوال، لم يكن العصيان المدني موجها ضد قانون غير عادل بل استخدم لجذب الانتباه نحو مشكلة او ممارسة غير عادلة. لذا، فيمكن الاعتصام في المحكمة وفرض قانون مقبول في حالات اخرى، فقط لايقاظ ضمير الامة على حقيقة استثناء السود من المشاركة في مهمات المحلفين في الحكم.

بالرغم من ان هذا البعد موجود في النضال الفلسطيني، فان المعنى الحقيقي للعصيان المدني هنا يقع في تحديه لوجود الادارة الاسرائيلية بحد ذاته. فان الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ثائرون على واقع الحكم الاسرائيلي. ونضالهم ليس نضالا للحقوق المدنية بالاساس بل ثورة سياسية لشعب خاضع ضد حكام اجانب. هذا النضال محصور بشكل كبير في اساليب غير مميتة بسبب الواقع الدائم للاختلاف في القوة.

سؤال : هل يمكن للفلسطينيين ببساطة
ان يتبنوا جزءا من الاستراتيجية مثلا
اعلان قيام الدولة ورفض اجزاء اخرى
مثل مبادرة السلام مثلا؟

من الممكن ان يحدث هذا، لكنه سيكون غلطة تراجيدية. ان اعلان وجود الدولة وتبني استراتيجية البناء سيخدم مهمات اساسية، وستكون كوسيلة هجومية دبلوماسية على مستوى عالمي وستزيد من عمر الانتفاضة. وسيحققون بعض هذا حتى دون مبادرة

السلام.

ولكن التخلي كليا عن مبادرة السلام هو مثابة شل لفعالية الاستراتيجية، ويعرض الشعب الفلسطيني لمخاطر جديدة. وكما اوضحنا سابقا فان مبادرة السلام هي التي ستساعد في خلق الاجواء داخل اسرائيل وداخل الولايات المتحدة التي ستحمي الدولة وستجعل الانسحاب الاسرائيلي ممكنا. لذا، ومع انه يمكن اعلان الدولة دون مبادرة السلام، فان هذا الاعلان سيكون لا مسؤولا.

سؤال : هل سيكون هناك، عند موقف ما، ان يصبح امرا منطقيا للفلسطينيين ان يبدأوا حملة عنف مميت ضد المستوطنين او الجنود في الضفة الغربية او غزة؟

لا، فهذا سيكون وسيبقى بالضبط ما يريد ان يراه المتطرفون في اسرائيل، ان استخدام العنف المميت سيعطيهم الفرصة التي يحتاجونها، ولن تخدم اي هدف. فانه ببساطة من المستحيل اجبار الاسرائيليين على الانسحاب من خلال اساليب عنيفة. وان اي مجموعة تحاول ذلك من داخل المناطق يجب ايقافها عن حدها.

قد لا يكون من السهل على الجميع تفهم وتقبل هذا الامر، ولكن يبقى اغراء استخدام الاساليب المميتة نقطة خطر دائمة، ويجب ان تعطى الاولوية في تطبيق هذه الاستراتيجية للحفاظ على النظام في هذا المجال.

المصالح الاسرائيلية

سؤال : ما الذي سيجعل اي صديق لاسرائيل يدعم هذه الاستراتيجية؟

اولا، اذا لم تطبق استراتيجية من هذا النوع، ستواجهنا قريبا دوامة من العنف ستنتهي بحرب اخرى.

ثانيا، يمكن لهذه الاستراتيجية ان توصلنا الى الحل القائم على اساس الدولتين. وحجة الحل القائم على اساس الدولتين هي ببساطة انه اكثر حل مرغوب فيه لاسرائيل من

الخيارات الاخرى. ورغم اننا تحدثنا عن الكثير من الاسباب لهذا الاستنتاج سابقا، فان من الضروري اعادة التأكيد عليها في هذا السياق:

- ان الحل القائم على اساس الدولتين سيكون مقبولا بشكل واسع في العالم العربي، وبين الفلسطينيين، ومن قبل م. ت. ف. او الحكومة المؤقتة. لذا فانه يتمتع بالقدرة على البقاء.
- ان هذا الحل سيوفر نوعا من التناسق، فاليهود سيكون لهم دولة والفلسطينيون ايضا سيكون لهم دولة. اي خيار اخر لن يكون منصفا والاجيال الفلسطينية في المستقبل لا بد ان تعيد طرح المسألة.
- ان منح الفلسطينيين دولة لهم يعطيهم شيئا يخسرونه، والسماح لـ م. ت. ف. بأن تتطور وتتحول الى حكومة لهذه الدولة تسمح لها بتحمل مسؤولية حماية شعبها والحفاظ على بقاء دولتهم. وسوف يكون ذلك مع القوة العسكرية الاسرائيلية ضمانا بأن الدولة الفلسطينية لن تصبح مركزا للهجمات على اسرائيل.
- ان التخلي عن المناطق سيحل ما يسمى بـ "المشكلة الديمغرافية،" فلن تواجه اسرائيل مهمة حكم اراض اغلبية سكانها غير يهود.
- ان الحل القائم على اساس الدولتين سيثبت السلام مع مصر وسينتج عنه معاهدة سلام مع الاردن.
- هذا الحل سوف يمحور الطاقات الفلسطينية حول بناء مجتمعهم، وسيخفض من الدرجة التي ستكون فيها الاطاحة بالملك حسين منفذا للقومية الفلسطينية.
- اذا كانت الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، ففي حالة اي تهديد مستقبلي لاسرائيل من الدول العربية ستتمكن القوات الاسرائيلية من تأمين النقاط الاستراتيجية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين ليلة وضحاها.

سؤال : لماذا سينسحب الاسرائيليون؟

سينحب الاسرائيليون لانهم سيدركون ان هذا الانسحاب هو في مصلحتهم بعد اخذ كل هذه الامور بعين الاعتبار. ان خبراء عسكريين معروفين في اسرائيل ينادون فعلا بالانسحاب. اذا اتبعت هذه الاستراتيجية، فان هذه الاصوات ستعلو. من المحتمل ان تنسحب القوات الاسرائيلية في مرحلة مبكرة مما سيعطي الحل القائم على اساس الدولتين فرصة. ولكن من المحتمل اكثر انهم سينسحبون فقط في مرحلة متأخرة، عندما يتضح ان مبادرة السلام صادقة، وعندما تكون هناك دعوة من كل العالم لهم لينسحبوا، وعندما يصبح ثمن استمرار الاحتلال كبيرا.

سؤال : ما هي مخاطر هذه الاستراتيجية
على الاسرائيليين؟

تدعو الاستراتيجية الاسرائيليين الى عمل شيء صعب جدا: الا وهو التخلي عن مناطق اصبحوا يعتبرونها ملكا لهم. اليوم، بعد اكثر من ٢٠ سنة من الاحتلال، لا يتذكر معظم الاسرائيليين وقتا لم يحكموا فيه السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة. والاسرائيليون، كجميع الناس، يساوون بين ما هو مالوف وما هو صحيح، تعلم الاسرائيليون الصغار بان هذه الاراضي لهم، لذلك فان التخلي عنها سيكون تجربة مؤلمة. وهذه هي المشكلة الرئيسية وليس أية مخاطر على اسرائيل.

من ناحية الامن، يبقى الاحتمال بانه عندما تظهر الدولة الفلسطينية الى الوجود فانها ستسلح نفسها وتسعى لتدمير اسرائيل. مثل هذه الاحتمالات لا يمكن الغاؤها، ولكن مخاطرها قليلة واسرائيل تملك المقومات الكافية للتعامل معها. ان الخطر الحقيقي يكمن في رؤية مخاطر غير موجودة.

يجب ان نتذكر ايضا ان اسرائيل مع الوقت قد تجد نفسها في وضع غير محبذ، ولبنان لا يزال مشوشا، وسوريا اقل قوة عسكريا من اسرائيل، والدول العربية تعاني اقتصاديات متخبطة ومشاكل داخلية كبيرة، والمشكلة العراقية-الايرانية لم تحل بعد، واسرائيل تحتكر القوة النووية، والاتحاد السوفييتي ما زال ملتزما بحق اسرائيل في الوجود، والاصولية الاسلامية لم تكتسب بعد تأييدا واسعا في صفوف الفلسطينيين. وباختصار، فان اسرائيل في موقف قوة نسبية. ويمكن الافتراض منطقيا بان بعض هذه العوامل ستختلف وتصبح ضد اسرائيل مع مرور الوقت. لذا فان من مصلحة اسرائيل ان تتوصل الى تسوية سلمية بشروط مناسبة يمكن ان تحصل عليها الان بدلا من مواجهة الصراع المستمر وحتى المستقبل غير المحدود.

من الممكن القول طبعا انه بما ان قوة اسرائيل العسكرية بالمقارنة مع الدول العربية ستقل، فمن المهم بالنسبة لها ان تحافظ على كل المعدات العسكرية التي تملكها. هنالك اخطاء عديدة في هذا التحليل. اولها انه بغض النظر عن قيمة الضفة الغربية وغزة كمقومات عسكرية، فانه يمكن اعادة كسبها من خلال اعادة احتلالها اذا بدا ان الحرب وشيكة، وقد تتمكن اسرائيل من التفاوض على تسوية مع الفلسطينيين لتسهيل هذه العملية. فيمكن وضع اجهزة مراقبة، ويمكن تحديد بعض المواقع الدفاعية الاساسية على انها مناطق خاصة مغلقة لكل الاطراف، ويمكن تطوير السلاح الجوي الاسرائيلي ليتمكن

من القيام بهذه المهمة بالضبط، . . . . . الخ. ولكن الاكثر اهمية هو ان الامن القومي، وخاصة في عهد الاسلحة الكيماوية والنووية، يرتكز على امكانية تجنب الحرب. وتجنب الحرب هو في الاساس تقليص اسباب الحرب والحفاظ على رادع قوي. وتملك اسرائيل اقوى المواقع الا وهو ان قوة اسرائيل النووية وحدها تؤمن لها امكانية التدمير الكامل لاي عدد، حتى لو كان يعني ذلك دمارها هي نفسها. ان الضعف الكبير في اطار الامن القومي الاسرائيلي لا يقع في الجانب العسكري بل في الجانب السياسي.

لم تحقق اسرائيل الكثير في السعي نحو تقليل اسباب الحرب. ويعرف كثير من الخبراء العسكريين ومن جهاز المخابرات هذا الامر، الا انهم لا يستطيعون تخطي تصميم الجناح اليميني الاسرائيلي على التمسك بالمناطق. وفي داخل اسرائيل على الاقل فان النقاش ما زال مفتوحا. ومن سخرية القدر أن أية سياسة للحكومة الاسرائيلية تجد دعما غبيا ولكنه حماسي من معظم قادة المؤسسة الاميركية اليهودية. ان ما نحتاجه حقا في هذا البلد ليس نقاشا بين الجالية اليهودية حول كيفية تعزيز الامن القومي الاسرائيلي، والجملة التي تتردد دائما: "اتركوه للاسرائيليين" تغفل عن النقطة الاساسية، الا وهي ان المواقف الاسرائيلية من الفلسطينيين ليست مبنية على اساس تحليل للامن القومي، بل على صراعات سياسية داخلية في اسرائيل.

سؤال : ماذا لو طالبت الدولة الفلسطينية بمناطق كسبتها اسرائيل في حرب ١٩٤٨ ولم تكن معطاة لها في خطة التقسيم لعام ١٩٦٧؟

لا توجد ضمانات دائمة في المسألة الدولية. فبغض النظر عما اتفق عليه وعما تمت تسويته، فان شخصا ما يمكن ان يطرح سؤال "وماذا لو". ماذا لو ان المكسيك اصبحت قوية يوما ما وطالبت بكاليفورنيا؟ ماذا لو قال الاتحاد السوفييتي ذات يوم ان القيصر تعرض للخديعة وطالبت باسترجاع ألاسكا؟

والمسألة ليست ان مثل هذه الاسئلة الفرضية سخيفة، فبعضها سخيف والبعض الاخر ليس كذلك. المسألة بالاحرى ان الاجابة عنها لا تتكون من التأكيد على انها لا يمكن ان تحدث، بل باتخاذ خطوات من اجل التأكيد على عدم حدوثها او على الاقل ضمان انه في حالة حدوثها فهي لن تسبب مشاكل خطيرة. احد اوجه هذه المسألة هي القوة العسكرية. وقد تحدثنا بما فيه الكفاية عن هذا الجانب. وهنالك عوامل سياسية متعددة توصي بان

مسألة المطالبة باراض مثل الجليل مسألة يمكن تخطيها اذا ظهرت في وقت متأخر.

يعتبر المواطنون العرب في اسرائيل انفسهم فلسطينيين ومواطنين اسرائيليين ايضا، وليست لديهم الرغبة في مغادرة اسرائيل ليصبحوا مواطنين في دولة فلسطينية، والتزامهم الاول هو أرضهم ومدنهم. ويتأثر عمق ولائهم لاسرائيل بعاملين اساسيين هما: المدى الذي يرون فيه ان اسرائيل تقمع ابناء عمومتهم الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، والمدى الذي يسمح لهم فيه بالانخراط الكامل في المجتمع الاسرائيلي. والتسوية التي تضمن قيام دولة فلسطينية ستقلل من التوتر لديهم. فيما يتعلق بثنائية القومية لديهم كفلسطينيين وكمواطنين اسرائيليين.

اضافة الى ذلك، وفي حالة حدوث تسوية، فان العرب الاسرائيليين (الذين يشكلون اقلية مهمة) سيصبحون قوة سياسية لها قدرة على التأثير، وستسعى جميع الاطراف السياسية الى كسب دعمهم. وهم حاليا يصوتون لصالح حزب العمل والحزب الشيوعي او لبعض الاحزاب الصغيرة، ولا توجد منافسة جادة بين حزبي الليكود والعمل على الاصوات العربية. أما المواطنون الاسرائيليون الاخرون فلهم علاقات بالعرب، وسوف تتعزز هذه العلاقات اذا أصبحت اسرائيل أفضل مكان يعيشون فيه.

- ان التسوية الشاملة التي تعتمد على فكرة الدولتين ستغير من العلاقات العربية مع اسرائيل، فاذا قبلها الفلسطينيون سيقبلها العرب في كل مكان. واذا فكرت اجيال قادمة من الفلسطينيين في وقت لاحق باعادة فتح هذه المسألة فانهم لن يستطيعوا الاعتماد على الدعم العربي الفوري.

- ان التوصل الى تسوية سيفتح المجال امام امكانيات عديدة لاتصالات سياسية واقتصادية بالنسبة لاسرائيل، فلسطين، والاردن. والخيارات المتعددة هذه والتي تتضمن الوحدة الاقتصادية والفدرالية السياسية وتعدد الجنسية، ستخلق جوا سياسيا جديدا. وفي هذا النطاق من الممكن العودة الى فقرة اعلان الاستقلال الاسرائيلي التي تقول:

"ان دولة اسرائيل ستكون مستعدة للتعاون مع اجهزة وممثلي الامم المتحدة لتطبيق قرار المجلس الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩، وستتخذ خطوات لتحقيق الوحدة الاقتصادية في كل فلسطين."

واذا اخذت فكرة الوحدة الاقتصادية بين دولتين مستقلتين على محمل الجد عندما كان الحل القائم على اساس الدولتين مجرد فكرة منطقية، فانها ستعتبر فكرة جادة ايضا عندما يصبح الحل القائم على اساس الدولتين حقيقة واقعة.

لذا، ومع انه لا يمكن ابدا نفي احتمال اعادة فتح مسألة اوضاع الجليل في المستقبل، فان اسرائيل قادرة على التعامل مع هذه المشكلة، عسكريا اذا ما اضطرت لذلك، لكن من

الافضل معالجة ذلك بتعميق الوعي بسياسة خارجية حكيمة، تمتلك أفكارا خلاقة في المحيط السياسي والاقتصادي.

وفي النهاية يجب ان نذكر ان اسئلة "وماذا لو" هذه يمكن ان تطرح حول اي حل مقترح. فماذا لو ان اسرائيل طردت الفلسطينيين او اصبحت الدول العربية يوما ما اقوى من اسرائيل؟ وماذا لو ان بعض المناطق اعيدت الى الاردن وحدثت ثورة فلسطينية في الاردن، ومن ثم طولب بالجليل؟ هل هذه الاحتمالات اكثر جاذبية؟

دور الأطراف الأخرى

سؤال : ما هو الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في هذه الاستراتيجية؟

ان الاستراتيجية المطروحة تأخذ زمام المبادرة لتحقيق تسوية سلمية في الشرق الاوسط من الولايات المتحدة وتعطيها للفلسطينيين. ويمكن للاستراتيجية ان تتقدم الى الامام دون اي تعاون من الحكومة الاميركية. وحتى هذه اللحظة اعتمدت استراتيجية م. ت. ف. الى حد كبير على الاميركيين. وباعتبار ان الخطة المقترحة كانت تعتمد على ان الامكانية الوحيدة لانشاء دولة فلسطينية هي موافقة اسرائيلية مسبقة، فان واقع معارضة الاسرائيليين لمثل هذه الدولة يقود الى البحث عن طريق لاجبارهم على القبول بها، وعقدت م. ت. ف. امالها على الاميركيين. ومع ان هذا المنطق يبدو ساذجا الا انه كان وراء استراتيجية المؤتمر الدولي. وعندما اقول هذا فانا لا اعني ان م. ت. ف. قد وضعت ثقتها في النوايا الاميركية الحسنة او في حس اميركا بالعدالة، بل لأنها امنت أن بامكانها خلق وضع تجبر فيه المصالح الاميركية الولايات المتحدة على الضغط على اسرائيل.

والخطأ في هذا الافتراض لا يكمن في التفكير بانه سيكون من مصلحة اميركا ان تؤيد دولة فلسطينية، فالحل القائم على اساس الدولتين سيجلب السلام الدائم الى المنطقه وسيخلق جوا سياسيا اكثر امانا لحلفاء الولايات المتحدة (مصر والاردن) وسيقلل من احتمال حدوث حرب عربية اسرائيلية اخرى، والتي تحمل خطر جر القوى العظمى الى مواجهة نووية، وهو ايضا سيزيح عاملا اخر يسبب الشعور بالعداء لأميركا في المنطقة.

وكانت م. ت. ف. محقة ايضا من ناحية اخرى الا وهي انه بتكثيف التهديدات للمصالح الاميركية فانها ستحرك السياسة الاميركية. وهذا هو بالضبط ما حققته الانتفاضة. فلمدة

خمس سنوات ادارت حكومة ريغان ظهرها للصراع الاسرائيلي-الفسطيني. ثم، وخلال اسابيع من بدء الانتفاضة، اصبحت هذه المشكلة احدى الاهتمامات الرئيسية لوزير الخارجية جورج شولتز. وكان أحد العوامل الاساسية لهذا التحول الخوف من ان تفاقم الانتفاضة حالة اللاستقرار في مصر والاردن، وهذا الاحتمال تم توضيحه من قبل قادة هاتين البلدين انفسهم.

ان نقطة الضعف في تحليلات م. ت. ف. كانت الاعتقاد بانه اذا:

أ) حركت الولايات المتحدة.

ب) كان الحل القائم على اساس الدولتين في مصلحة اميركا.

ج) اذن يمكن تحريك السياسة الاميركية باتجاه الحل القائم على اساس الدولتين. هذا لم يحدث، ومن غير المرجح ان يحدث ضمن الظروف الحالية. ان مثل هذه الامال مبنية على نموذج غير صحيح لعملية صناعة السياسة الخارجية الاميركية، فهي تعامل الولايات المتحدة كانها علبة سوداء يمكن التأثير على مكوناتها الداخلية من الخارج. ان ما تتجاهله هذه الافكار هو الاهمية الكبرى للسياسات الاميركية الداخلية في تحديد السياسة الاميركية الخارجية.

تتأثر السياسة الاميركية في الشرق الاوسط الى حد كبير بالمناخ الفكري السائد لدى الجالية الاميركية اليهودية والذي يتأثر بدوره بالاراء وتوافق الافكار داخل اسرائيل. لذا، فان احد الشروط للحصول على المساندة الاميركية للحل القائم على اساس الدولتين هو وجود تأييد لهذا الحل من قبل قطاع مهم من الرأي العام الاسرائيلي والقيادة الاسرائيلية. وليس من الضروري ان تكون سياسة الحكومة الاسرائيلية موافقة له، اذ ان الولايات المتحدة لا توفق سياستها الخارجية مع القيادة الاسرائيلية. يمكن لحكومة الولايات المتحدة ان تتنكر للحكومة الاسرائيلية، ولكن لا يمكنها ان تتجاهل الرأي العام السائد داخل اسرائيل.

اما فيما يخص الاستراتيجية المقترحة، فان رد الفعل الاميركي قد يتراوح بين المعارضة التامة للدولة الفلسطينية من جهة، والاعتراف بالدولة الجديدة من جهة اخرى. والاجابة عن سؤال أين سينتهي المطاف بالولايات المتحدة ضمن هذا النطاق، لن تتعلق بمن سيكون في البيت الابيض بل بوضع الرأي العام الاميركي، وبخاصة الرأي العام اليهودي. وفي الواقع، فان الاستطلاعات الاخيرة تدل على ان معظم الاميركيين يميلون لتأييد فكرة الدولة الفلسطينية. ولكن هذه الاستطلاعات ليست هي المهمة، بل القوى السياسية المنظمة التي تعمل باهتمام شديد. فأين ستصل الجالية الاميركية اليهودية، وما اذا كانت موحدة او منقسمة، سيعتمد على كيفية متابعة الحكومة المؤقتة لمبادرة

السلام.

اذا ارادت الولايات المتحدة ان تلعب دورا فعالا، فهنالك مهمات كثيرة اساسية يمكنها القيام بها:

- يمكنها ان توجه ضغطا شديدا على اسرائيل لمنعها من ممارسة اية اجراءات درامية مثل الطرد الجماعي او تدمير الاقتصاد الفلسطيني.
- يمكنها ان تفتح قنوات الاتصال (حتى لو أخرت الاعتراف) مع الممثلين الرسميين للحكومة الجديدة. وهذا سياسعدهم في الحصول على الشرعية الدولية وسيقوي اولئك الملتزمين بمبادرة السلام داخل الحكومة المؤقتة.
- يمكن للولايات المتحدة ان تشير الى م. ت. ف. بانها ستتجاوب مع اعلان قيام الدولة ومبادرة السلام حتى قبل اعلان الاستقلال. وهذا العمل سيكون ذا اهمية في تقويم م. ت. ف. للخيارات المطروحة امامها.
- عند تبني الاستراتيجية، يمكن للولايات المتحدة ان تلزم نفسها بشروط برنامج معونة كبير للدولة الجديدة. ان فكرة معونة وصداقة اميركيتين سيدعم الاستراتيجية من جهة، ويساهم في التخفيف من المخاوف الاسرائيلية حول وجود دولة جديدة معادية على حدودها من جهة اخرى.
- يمكن للحكومة الاميركية، بالقيادة الصحيحة، ان تلعب دورا ثمينا في صياغة الرأي العام داخل اسرائيل وفي الولايات المتحدة. ويمكنها ان تلفت نظر الرأي العام الى الفرص المتاحة لاحلال السلام الدائم اذا تجاوبت اسرائيل مع مبادرة السلام، ويمكنها ايضا ان تؤيد الدعوة لانتخابات فلسطينية شاملة وان تحث القيادة الاسرائيلية على اختبار المصداقية الفلسطينية.
- في مرحلة متقدمة، يمكن للولايات المتحدة ان تتخذ خطوات للمساعدة في الحديث عن مسائل مركزية يمكن ان تكون من المواضيع المهمة للمفاوضات الاسرائيلية-الفلسطينية، مثل حق العودة (مثلا يمكن للولايات المتحدة ان تقدم للفلسطينيين في لبنان فرصة الحصول على الجنسية الاميركية) ويمكن ان تأخذ زمام المبادرة الى تأسيس صندوق لتعويض الفلسطينيين عن الاراضي التي فقدوها.
- اخيرا، يمكن للولايات المتحدة ان تساعد في القضاء على المخاوف الاسرائيلية واليهودية الاميركية على امن اسرائيل بالاشارة الى استعدادها للدخول في معاهدة دفاع رسمية مع اسرائيل اذا قبلت الاخيرة بالدولة الفلسطينية. وانا اقترح هذا ليس لايماني بانه ضروري للامن الاسرائيلي، ولا اريد ان اساهم في دعم اسطورة التهديد الفلسطيني، ولكنها مفيدة كغطاء امني اخر. وربما كان على الولايات المتحدة ان تذهب الى ابعد من

هذا ايضا، فهي تزيل مخاوف الحلفاء في حلف شمال الاطلسي بوجود القوات الاميركية في اوروبا، وفي اطار تسوية شاملة في الشرق الاوسط يمكنها ان توفر نفس الشيء للاسرائيليين.

ولكن، وفي نفس الوقت، فان كانت الولايات المتحدة معادية جدا لدولة فلسطين الجديدة فانها ستوفر جوا تعطي فيه القادة الاسرائيليين شعورا اكبر بالجرأة لاتخاذ خطوات عسكرية حاسمة للقضاء عليها. لذا فيجب ان يكون واضحا انه بينما تبعد الاستراتيجية الولايات المتحدة عن مركز الحركة، فانها لا تستثنيها كلاعب رئيسي.

سؤال : ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه
الاتحاد السوفييتي؟

سيكون رد الفعل السوفييتي مهما جدا لاعتبارات عديدة:

- التأييد السوفييتي للدولة الجديدة سيساعد في اضفاء الشرعية الدولية على الدولة.
- التأييد السوفييتي شيؤثر على مواقف بعض الدول العربية وخصوصا سوريا.
- التأييد السوفييتي سيؤثر بشكل او باخر على الدور الاميركي. فمن جهة، لا تريد الولايات المتحدة ان تعطي السوفييت فرصة ان يكونوا المؤيدين للدولة الجديدة بينما الولايات المتحدة في دور المعارض من جهة اخرى. اذا بدا ان الدولة الجديدة ستكون حليفة قريبة للاتحاد السوفييتي، فان هذا سيخلق ضغطا من داخل الحكومة الاميركية لمحاولة اعاقة ظهور الدولة، وهذا بدوره سيتأثر بالطبيعة العامة للعلاقات الاميركية السوفييتية.

سؤال : وماذا عن سـوريـا؟

يجب التفكير طويلا بالعلاقات مع سوريا. فقد تكون سوريا هي اكثر دولة يمكن ان تخسر من وراء الاستراتيجية. تسعى سوريا الى استعادة مرتفعات الجولان التي خسرتها في حرب ١٩٦٧ واقل ما يمكن ان ترضى به هو رؤية المرتفعات منزوعة السلاح. فحاليا، تقف القوات الاسرائيلية على مسافة ساعة واحدة عن دمشق بالدبابة. لذا، يعتبر السوريون الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي وسيلة لتوجيه بعض الضغط على اسرائيل. وفكرة تسوية فلسطينية-اسرائيلية ستواجه السوريين بامكانية ان يتركوا خارجا في العراء. لذا، واذا كانت هناك تسوية، فان اسرائيل ستحقق السلام مع الفلسطينيين والاردن، ومصر، مما

ومثل هذا السؤال يحمل استفسارا يتعلق بما اذا كان هذا الصراع سيؤثر على مصالح اطراف ابعد من مصالح الاطراف المباشرة. وبالتأكيد، وبدون شك، فانه استطاع ان يكون مؤثرا فعلا. ولتوضيح ذلك ما علينا الا ان نضع قائمة بالمجالات التي تأثرت في الماضي، والتي يمكن ان تتأثر مستقبلا:

(١) اسعار النفط (٢) السباق النووي (٣) الوحدة العربية (٤) التجارة الاميركية-السوفييتية وانفراج العلاقات (٥) الخلاف السوفييتي-الاميركي (٦) علاقة اميركا بالعالم الاسلامي (٧) الحرب العراقية-الايرانية (٨) السياسات الاميركية (٩) جنوب افريقيا (١٠) العلاقات بين اليهود والسود

بمعنى ما، فهذه هي الحلبات الرئيسية التي تعطي هذا الصراع اهمية كبيرة، وتجعل من الضروري لأي رئيس اميركي قادم ان يعطي هذه المشكلة اولوية في السياسة الخارجية. ولكن ليست هذه هي العوامل التي افكر فيها عندما اطرح السؤال المتعلق بالمعنى التاريخي للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني. فالسؤال لا يتعلق بالنتائج السببية للمشكلة، ولا حتى النتائج السببية للانسانية، اكثر مما يتعلق بكيفية تأثير هذه المشكلة على معنى التاريخ.

والسؤال عن المعنى التاريخي للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني هو سؤال عن كيف تسهم احداث هذا الصراع في اعطاء معنى او اخر للتاريخ الانساني، وكيف سيجبرنا على اعادة رؤية مظاهر اساسية في القصة الانسانية، وكيف سيدفعنا الى تغيير فهمنا لانفسنا كبشر. ان وضع المسألة بهذه الصورة يظهر وكأنه لا توجد الا قصة واحدة للتاريخ الانساني. وليس هذا صحيحا بالتأكيد. فهنالك عدد غير محدود من هذه القصص، ولكنها لا تحدث جميعا في نفس المستوى، فبعضها اكثر شمولية من البعض الاخر، وتعطي وجهة نظر تضفي منطقا على احداث متنوعة، وبعض القصص اكثر تأثيرا من غيرها، وبعضها مؤثر لدرجة أنك ما ان تسمعها حتى يرتبط تحديدك لنفسك بها، وفي النهاية فان الانسان يتوصل الى معرفة ذاته بتعلمه مثل هذا النوع من القصص عن التاريخ الانساني.

وسرد مثل هذه القصص هو اظهار وابراز للقيم والاهتمامات الشخصية، ويحرك المشاعر الشخصية، وتنعكس قيمنا في كيفية اختيار الموضوع؛ القصة، وفي التحويلات التي نجدها جديرة بالاهتمام. وعندما تتحدد الاهمية تعود الميزة الدرامية للتاريخ الى الظهور لان (الدراما) ما هي الا رواية لما هو مهم ولكنه مفعم بالشك.

من الواضح ان القصة التي تعنيني هنا هي قصة يهودية، وهي ايضا قصة مسيحية، لذا فانها تحمل علاقة هامة بقصة تاريخية يمكن ان يرويها مسلم. وهي ايضا قصة غربية الى حد كبير، فقد لا تبدو ذات اهمية بالنسبة لثلاثة ارباع هذا الكوكب التي تطورت بمعزل

سيعني فشل السياسة السورية منذ "خيانة" السادات.

والسوريون، بدورهم، عامل قوي، فلهم تأثير لا بأس به على بعض مجموعات م. ت. ف.، ولهم مؤيدون في الضفة الغربية وغزة، ولهم الدور الحاسم في لبنان حيث يعيش مئات الالاف من الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين وحيث يزداد تأثير المجموعات الاصولية الاسلامية المعادية جدا لاسرائيل.

يجب أن تحمل المحاولات السورية "للتخريب" على محمل الجد. فاحدى الاستراتيجيات السورية قد تكون تشجيع دورة من العنف التي ستمنع حدوث اي رد فعل ايجابي اسرائيلي لمبادرة السلام، وقد تحث الاسرائيليين على اتخاذ خطوات عسكرية كبيرة داخل المناطق. يمكن اتباع هذا الخط من خلال زيادة العمليات الارهابية في اوروبا، او داخل اسرائيل، او حتى داخل المناطق. لذا قد يصبح السوريون الحلفاء الواقعيين للمتطرفين الاسرائيليين الذين يبحثون عن عذر للقضاء على الدولة الجديدة. ويمكن للفلسطينيين ان يتخذوا خطوات عملية لايقاف التحركات السورية بهذا الاتجاه. والنبذ الكلي للارهاب مهم جدا في هذا السياق. ففي قانون الدولة الجديدة يجب ان تعطى الاولوية لتطبيق منع الارهاب حتى لا يتم تنظيم اية عمليات ارهابية من الضفة الغربية وغزة. وبشكل عام، فان جدية مبادرة السلام ستساعد في التخفيف من ردود الفعل لاعمال استفزازية منظمة.

اما الاستراتيجية المفضلة فهي التفاهم على نوع من اسلوب للتعايش مع السوريين مسبقا. وهذا لن يكون سهلا لان المصالح الفلسطينية والسورية ليست واحدة. وربط القضية الفلسطينية بالامال السورية لاستعادة مرتفعات الجولان ستكون مثابة عودة للوراء. اما ما يمكن ترتيبه فهو مساندة فلسطينية لنزع السلاح من المرتفعات، واذا ابدى السوريون استعدادهم يمكن ان تمنح اسرائيل فرصة تسوية شاملة تحصل فيها على الاعتراف من سوريا.

هذا التوجه يمكن ان يكون جزءا من مبادرة السلام اذا ابدى السوريون استعدادهم للانضمام. واذا انضموا فان هذا سيعطي مبادرة السلام دفعة اقوى. سيتأثر الموقف السوري بموقف السوفييت وبتقويمهم لخياراتهم. ويجب ان نتذكر هنا انه عندما يقرر الفلسطينيون السير الى الامام في هذه الاستراتيجية ستكون لديهم اوراق قوية. والمحاولات السورية للعب دور تخريبي قد ينتج عنها عزلة تامة لسوريا، لذا، فهو طريق ذو اتجاهين.

سؤال : ماذا عن مـــصـــر؟

يمكن ان نتوقع ان يؤيد المصريون بقوة اعلان قيام الدولة ومبادرة السلام. وطالما بقي الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني جرحا مفتوحا، طالما بقي السؤال فيما اذا كان السادات، وامتداده الرئيس حسني مبارك، قد باعا الفلسطينيين ليسترجعا سيناء ام لا، مطروحا على الطاولة.

النضال الشعبي القادم في الضفة الغربية وغزة يهدد التوازن السياسي المصري. ولحماية نفسه يجب على النظام اما ان يبتعد عن اسرائيل او ان يساعد في ايجاد تسوية. وهذا الاهتمام قد حرك الرئيس مبارك حتى قبل الانتفاضة لبذل جهود بمساعدة الولايات المتحدة للتوصل الى مبادرة سلمية اسرائيلية-اردنية-مصرية-فلسطينية تدور حول اتفاقات عمان لعام ١٩٨٥ والتي وقعها ياسر عرفات والملك حسين.

بينما ستكون مصر قوة مساندة، ما هو الدور المفيد الذي يمكن ان تلعبه؟ هنالك حلبتان يمكن ان يكون لمصر فيهما بعض التأثير: في اسرائيل وفي الولايات المتحدة. ان معاهدة السلام المصرية-الاسرائيلية هي ركن اساسي للامن الاسرائيلي. وطالما كانت هذه المعاهدة قوية، فان أية مجموعة من الدول العربية لن تشكل خطرا مدمرا لاسرائيل. ويمكن لمصر ان تقدم للاسرائيليين فرصة لازدهار العلاقات المصرية-الاسرائيلية اذا قبل الاسرائيليون بتأسيس دولة فلسطينية. ان غياب صداقة اسرائيلية-مصرية حقيقية كان دائما يشغل الاسرائيليين لانه جعل معاهدة السلام عرضة للخطر من التغيرات في السلطة او في السياسة. وهكذا يمكن للمصريين ان يعززوا النقاش حول الامن القومي لصالح الحل القائم على اساس الدولتين بان يعبروا عن استعدادهم للتفكير في طريق لتطوير الصداقة المصرية-الاسرائيلية في ظل القبول الاسرائيلي بالدولة الفلسطينية.

لقد عقدت الولايات المتحدة التزامات كبيرة لمصر، فهي الدولة الثانية بعد اسرائيل في حجم المساعدات الاميركية حيث تحصل مصر على بليون دولار كمساعدة من الولايات المتحدة سنويا. وبما ان مصر هي اكبر الدول العربية، وتحتل مكانة عالية بينها، فان علاقة مصر مع الولايات المتحدة ضرورية للموقف الاميركي في المنطقة. ومبادرة شولتز توضح ان صناع السياسة الخارجية الاميركية يأخذون المصالح المصرية على محمل الجد. ويستطيع الرئيس المصري ان يجلس مع الرئيس الاميركي ويشجعه على طرح مبادرة سلام اميركية. وهكذا يمكن لمصر ان تلعب دورا مفيدا كأحد المؤثرات المختلفة على السياسة الاميركية.

سؤال : ماذا عن الاردن؟

لطالما كانت المواقف الاردنية من الفلسطينيين معقدة. ففي عام ١٩٤٨ لم تكن المشاركة الاردنية في الحرب ضد اسرائيل مدفوعة بالرغبة في تدمير اسرائيل(٢)، بل كان الاردن يسعى الى السيطرة على معظم المناطق التي كان من المفروض ان تصبح دولة فلسطينية مستقلة. وحتى قبل اندلاع حرب ١٩٤٨ دخل الاردن في مفاوضات سرية فاشلة مع انها كانت جادة مع الاسرائيليين هدفها التأكد من ان القوات الاسرائيلية والاردنية لن تواجه بعضها، وكانت النتيجة ان المناطق (ما عدا قطاع غزة) التي ستكون تحت سلطة الدولة الفلسطينية تقاسمتها اسرائيل والاردن. وضمنت كل من الدولتين المناطق التي استولت عليها. صمد الضم الاسرائيلي، فيما لم تعترف اية دولة بالضم الاردني.

وعلى مدى السنوات التسع عشرة التي حكم الاردن خلالها الضفة الغربية، لم يسمح لدولة فلسطينية بالظهور. وفقط بعد عام ١٩٦٧ عندما فقد الاردن السيطرة على الضفة الغربية لصالح اسرائيل اصبحت المواقف الاردنية نحو القومية الفلسطينية اكثر تعقيدا. ففي البداية، كانت م. ت. ف. ضيفا مرحبا به او على الاقل مقبولا في الاردن. ولكن في عام ١٩٧٠ وبعكس توجهات عرفات، ابدت بعض المجموعات داخل م. ت. ف. طموحها الى قلب نظام الملك حسين وتأسيس دولة فلسطينية في الاردن. هذا كان وما زال احتمالا واردا لان اكثر من نصف سكان الاردن فلسطينيون. وأثار الملك حسين الجيش الاردني ضد م. ت. ف.، وبعد معارك مسلحة كبدهم خلالها خسائر كبيرة، طردهم من الاردن ليلجأوا الى لبنان.

وعبر السنوات الاخيرة، تراوحت علاقات الملك حسين مع م. ت. ف. بين البرودة والحرارة. وفي فترات كان الملك حسين يتامر مع رئيس الوزراء الاسرائيلي / وزير الخارجية بيرس لاعادة معظم الضفة الغربية الى السلطة الاردنية. وكان الملك حسين في الاساس مستعدا للتعاون مع الاسرائيليين لاعاقة ظهور دولة فلسطينية، وهذا يعكس جزئيا اطماعه التوسعية في الضفة الغربية، كما يعكس ايضا مخاوفه المبررة من محاولة مثل هذه الدولة قلب نظام حكمه.

لكن، وفي نفس الوقت، يوجد حل شارون الذي قد يزداد جاذبية مع مرور الوقت. هذا الحل يتضمن قلب نظام الملك حسين والسماح لدولة فلسطينية بالظهور في الاردن، وتبقي اسرائيل سيطرتها على الضفة الغربية ويمكن للفلسطينيين اما ان يعيشوا تحت الحكم الاسرائيلي او ان يتركوا ارضهم وينتقلوا الى الاردن. وبينما تعني مثل هذه الاحداث ان

اسرائيل تستبدل نظام الملك حسين المعتدل نسبيا بدولة فلسطينية مسلحة على حدودها (وهي لن تكون دويلة منزوعة السلاح محصورة بين الاردن واسرائيل)، فان هذا هو واقع سياسة الامن القومي داخل اسرائيل، وهذا قد يحدث فعلا.

لذا، اذا عرضت على الملك حسين الامكانية الحقيقية لوجود دولة فلسطينية دون برنامج توسع موجه نحوه فمن المرجح ان يدعم هذه الامكانية بالنظر الى البديل الاخر. ويبدو ان الانتفاضة قد اقنعت الملك حسين ان احتمالات استعادة السيطرة على الضفة الغربية أصبحت معدومة. لا يمكن ان نكون على يقين مما يدور في ذهن الملك حسين، ولكن تصريحاته الاخيرة تدل على انه قد توصل اخيرا الى هذا الاستنتاج.

ان الدور الكبير الذي يمكن للملك حسين ان يلعبه هو بالنسبة لأية مخاوف اسرائيلية تخص الامن القومي حول الدولة الفلسطينية. فالضفة الغربية التي هي جزء من الدولة ستكون محاطة كليا باسرائيل من جهة والاردن من الجهة الاخرى. وفعليا، يمكن للملك حسين ان يشترك في مبادرة السلام الفلسطينية بان يعرض على اسرائيل معاهدة سلام مع الاردن وضمانات بانه سوف يعمل ما في وسعه ليتأكد من ان تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح. وهذا بالطبع سيكون في مصلحته اذ انه سيكون اكثر عرضة للخطر من اسرائيل. اضافة الى ذلك يمكن للملك حسين ان يفتح الابواب امام امكانية التوصل الى اتفاقيات متنوعة في المستقبل للارتباطات الاقتصادية بين اسرائيل، وفلسطين والاردن.

سؤال : هذه الاستراتيجية موجهة اساسا الى الفلسطينيين. ماذا يجب على الاسرائيليين والاميركيين المعنيين بالسلام ان يفعلوا؟

ان نشاطات الاسرائيليين والاميركيين، وخاصة اليهود الاميركيين، يمكن ان تلعب دورا حيويا في خلق ظروف تجعل م. ت. ف. ميالة اكثر لتتبنى هذه الاستراتيجية. ان الشيء الاساسي الذي يجب على م. ت. ف. ان تعرفه هو ان جهدا من هذا النوع سيكون ناجحا. واحد الاوجه الاساسية لهذا هو نوع رد الفعل الذي سينتج عن الاستراتيجية داخل المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة واسرائيل. لذا، يجب بذل كل الجهود لتوضيح حقيقة انه في حالة تبني الحكومة المؤقتة لمبادرة السلام فانها ستكسب دعما متزايدا من قبل اعداد كبيرة من اليهود الاميركيين والاسرائيليين.

ولا يتوقف الافراد والمنظمات عن اصدار تصريحات، معظمها سلبية تعلن عن

المعارضة لشيء ما او تقول ان هذا لا يجب عمله الا اذا حدث هذا او ذاك. افضل نموذج على هذا فيما يخص الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني هو الحظر المفروض على الحديث مع م. ت. ف. ومن المثير ملاحظة كم هو نادر ايجاد التزامات بالرد الايجابي اذا تصرف الطرف الاخر حسب الشروط. ولكن صانعي القرارات في م. ت. ف. يسألون دائما "ما الذي سنحصل عليه مقابل عمل كذا و كذا؟" وهاكم مثالين على انواع الجمل الشرطية التي سيكون من المفيد توفير الدعم لها:

- اذا اعلنت الدولة الفلسطينية انها في حالة سلام مع اسرائيل يجب على اسرائيل الانسحاب من المناطق.
- اذا حولت م. ت. ف. نفسها الى حكومة مؤقتة، وعرضت على اسرائيل تبادل السفراء، اذن يجب على الولايات المتحدة ان تعترف بالدولة الجديدة وان تحث اسرائيل على ذلك ايضا.

باختصار، يجب على اليهود وغير اليهود في كل مكان ان يوضحوا انهم اذا كانوا يرفضون الدولة الفلسطينية فانهم لا يرفضونها من حيث المبدأ بل من منطلق الاهتمام بالامن الاسرائيلي، وانه اذا تم تأمين هذه المسألة فانهم سوف يؤيدون الحل القائم على اساس الدولتين. والمؤسسات والافراد الذين يصلون الى هذا الاستنتاج يجب عليهم ان يشجعوا المسؤولين المنتخبين على تسجيل تصريحات شرطية مماثلة. لقد حان الوقت لنقدم للفلسطينيين عرضا لا يمكنهم ان يرفضوه.

التحركات الاسرائيلية المضادة

سؤال : هل هناك أهمية لهوية الحزب الحاكم في اسرائيل؟

طبعا هناك أهمية كبيرة. فحاليا، يعارض كلا الحزبين العمل والليكود بشدة الدولة الفلسطينية. ولكن اسباب معارضتهما توزن بشكل مختلف نسبيا. فحزب العمل مستعد لتبادل الارض مقابل السلام، وهو لا يؤمن بامكانية عقد مثل هذه الصفقة مع م. ت. ف.، بل انه يمكن تحقيق صفقة من هذا القبيل مع الاردن. اما حزب الليكود فهو يعارض التخلي عن الاراضي من حيث المبدأ.

بالنسبة لشامير وشارون، المسألة في الاساس ليست الامن القومي، اذ انهما مستعدان لتعريض الامن القومي للخطر من اجل التمسك بالاراضي. ان حلم جعل يهودا والسامرة جزءا من اسرائيل هو جزء من هوية شامير السياسية طوال حياته. لذا، فالاختلاف بينهما

على الاقل هو انه، من حيث المبدأ، يمكن اقناع حكومة حزب العمل بقبول دولة فلسطينية اذا -واذا فقط- امكن اقناعها بان هذا الحل سيعطي اسرائيل الامن الحقيقي. بالنسبة لحزب العمل فان هذا سيحل مشكلة كيف يمكن لاسرائيل ان تبقى دولة يهودية وديمقراطية في نفس الوقت، وهي معضلة اقل اهمية بالنسبة لمعظم اعضاء حزب الليكود.

ولكن، ومن جهة اخرى، وطالما وضع حزب العمل نفسه معارضا لدولة فلسطينية وتعامل مع مبادرة السلام بأنها خدعة (وهو رد فعل محتمل) فان الاعمال التي سيلجأ اليها حزب العمل لن تكون مقيدة باعتبارات انسانية اكثر من تلك التي يختارها الليكود. لكن هذه التكتيكات قد تختلف بسبب مواقفهم من مسألة التخلي عن المناطق.

سؤال : ما هي انواع التحركات المضادة
التي يمكن محاولتها؟

تملك الحكومة الاسرائيلية عددا لا بأس به من التحركات تحت تصرفها والتي يمكن ان تقوم بها اذا ارادت الوقوف في طريق الدولة الفلسطينية. وتقع هذه التحركات في ثلاث فئات: (١) الضم، و (٢) تصعيد الصراع، و (٣) تحركات استيطانية مضادة.

يبدو الضم في ظاهره انه خطوة فعالة. فاذا جعل الاسرائيليون الضفة الغربية وغزة جزءا من اسرائيل فكيف يمكن لهاتين المنطقتين ان تكونا جزءا من دولة اخرى؟ ولكن في الواقع فان الضم لن يكون فعالا كتحرك مضاد وسيجلب مشكلاته الخاصة. احدى المشاكل في مسألة الضم هي وضع السكان العرب، اذا تم ضم الضفة الغربية وغزة. فاذا منحوا الجنسية كالفلسطينيين الذين يعيشون في اسرائيل، فان اسرائيل ستصبح عما قريب ذات اغلبية عربية. وللحؤول دون حدوث ذلك ستضطر اسرائيل الى تطوير طبقتين من المواطنين، وبهذا تكون قد كونت نوعا من التفرقة العنصرية. لن يكون من السهل تحقيق هذا على المستوى الداخلي، كما انه سيشكل تحديا دائما للشرعية الاخلاقية لدولة اسرائيل. وفكرة وضع نفسها في موقف جنوب افريقيا ليست فكرة جذابة.

ان المشكلة الاساسية في الضم كتحرك مضاد هي انه لن يصمد. فلن تعترف اية دولة في العالم بهذه المناطق على انها جزء من اسرائيل، كما ان السكان الفلسطينيين لن يعترفوا بذلك ايضا. والتأكيد على الضم سيكون فارغا مثل ذلك الذي اعلنه الملك حسين بعد حرب ١٩٦٧، وستزداد المساندة للطلب الفلسطيني للاستقلال عالميا. ستتابع الحكومة المؤقتة الضغط من اجل الحصول على الاعتراف وانسحاب القوات الاسرائيلية.

والضغط الذي بامكانها ان تمارسه على اسرائيل على المستويات الاقتصادية والدبلوماسية والاخلاقية، سيقوى بعد الضم الرسمي.

اما ما اعنيه بـ "تصعيد الصراع" فهو يشمل اية خطوات عنيفة موجهة لاضعاف القضية الفلسطينية او للسماح للاسرائيليين بفرض حل عسكري جذري.

الحلول العسكرية الجذرية تتضمن الترحيل الداخلي والخارجي الذي سيخلي الضفة الغربية من سكانها الفلسطينيين. بالاضافة الى اجراءات ترفع مستوى العقوبات ضد السكان الفلسطينيين الى درجة تؤدي في النهاية الى القضاء على كل مقاومة داخلية.

يجب ان لا يكون هناك اي شك بانه في حالة استعمال اسرائيل لكل طاقة قوتها المادية فسيكون بامكانها تطبيق مثل هذه الاجراءات. فكما ذكرت سابقا يمكنها ان تقرر ترحيل مئات الالاف من الفلسطينيين من الضفة الغربية لغزة، كما تستطيع في حالة حرب أن تغزو الاردن وتحتل مناطق على الضفة الشرقية لنهر الاردن وتنقل جميع سكان الضفة الغربية الى الاردن، كما يمكنها ان تتبع مثال السلفادور، الارجنتين، تشيلي، وسوريا ودول اخرى كثيرة وتطلق العنان لقوات عسكرية او مظلية، اي مجموعات اغتيال، للقضاء على المعارضة. فما يراه العالم وقبله من اقصى الكرة الارضية الى ادناها، ان كان في كمبوديا، او اندونيسيا، أو غواتيمالا، لن يترك مجالا للشك حول ما يمكن عمله وبسرعة اذا لم تكن هناك ضوابط لاستخدام القوة العسكرية ضد السكان المدنيين.

بالنسبة لعدد كبير من الناس، يبدو من غير الوارد ان تستخدم اسرائيل مثل هذه الاساليب. وحتى فكرة طرح مثل هذه المسائل تعتبر "مضادة لاسرائيل" بالنسبة للكثير من اعضاء الجالية اليهودية في اميركا. ولكن اذا كان لجملة "من غير الوارد" معنى فهو ان الناس ببساطة لا يحبون التفكير فيه. والى حد ما من المحتمل حاليا وجود خطط مفصلة يقشعر لها البدن. في كل الاحوال، فان الفلسطينيين الذين جربوا الطرد الاجباري عام ١٩٤٨ ويتذكرون جيدا دير ياسين وصبرا وشاتيلا لن يكون لديهم اوهام حول الموضوع. ولكن للاسف فانه يبدو احيانا ان الفلسطينيين اما غير قادرين لاسباب في بنيتهم الداخلية على ان يتخيلوا ان الاوضاع يمكنها ان تصبح اسوأ مما هي عليه الان، او انهم رغما عنهم استسلموا جزئيا للصورة التي رسمتها اسرائيل لنفسها عنوة بانها اساسا دولة معتدلة. والمسألة في الاساس ليست انهم لا يعرفون غير ذلك، فان الطفل الفلسطيني العادي يستوعب هذه الحقيقة اكثر من معظم المثقفين اليهود في الولايات المتحدة. ولكن هناك قصورا غريبا في الالهام يجعل الماضي عاجزا عن تسليط لرضواء على احتمالات المستقبل.

ولكن، في كل الاحوال، يجب ان لا تكون هناك اوهام حول الامكانية المادية لاسوأ

الاجراءات المضادة الممكنة. المسألة الاساسية تدور حول الامكانية السياسية لاتخاذ هذه الاجراءات. والقيود على استخدامها داخلية وخارجية، وقد تم نقاشها سابقا وتتضمن تحفظات اخلاقية، ومخاوف من العصيان المدني المسلح، والامن القومي بالاضافة الى اعتبارات اقتصادية ودبلوماسية اخرى.

القضية الاساسية هي انه يمكن خرق هذه القيود تحت ظروف محددة، والتي تتضمن الحرب مع الدول العربية، حملة ارهابية كبيرة على المستوطنين والجنود في الضفة الغربية وغزة، والاجراءات المضادة الفلسطينية المناسبة لتقوية هذه القيود مشمولة في مبادرة السلام. ولكن اذا كان الفلسطينيون تنفصهم لسبب او لاخر الارادة او التصميم لمتابعة مبادرة السلام فسيكون من الافضل لهم ان ينسوا استراتيجية المحاولة لفرض دولة فلسطينية من طرف واحد على اسرائيل. فدون مبادرة السلام سيكونون في موقف المتفرج امام تصعيد الصراع. ويجب ان نتذكر هنا ان مبادرة السلام لها اهداف مزدوجة، ونأمل ان يأخذ الاسرائيليون باليد الممتدة اليهم، ولكن حتى لو لم يفعلوا ذلك فان مبادرة السلام توفر القيود الحدودية على اية تحركات محتملة ضد الدولة الجديدة ومواطنيها.

الفئة الثالثة من التحركات المضادة هي جهود استيطانية مضادة. اعني بهذا ان اعلان الدولة، سواء أكان في الواقع أم في الأفق، قد يدفع الحكومة الاسرائيلية الى اتخاذ خطوات لم تكن لتتخذها في ظروف اخرى. ويختلف حزبا العمل والليكود بشكل كبير على هذه المسألة، فحكومة حزب العمل قد تقوم ببساطة باعطاء معظم الضفة الغربية للملك حسين، بينما هذه الخطوة غير واردة بالنسبة لليكود.

وتتضمن احتمالات التحركات الاستيطانية المضادة ما يلي:

- اعطاء الضفة الغربية للملك حسين.
- ابقاء بعض القوات في مواقع استراتيجية في الضفة الغربية، واعلان الحكم الذاتي من طرف واحد ومن ثم الانسحاب.
- السماح لدولة فلسطينية بالقيام في غزة مع نوع من الحكم الذاتي في الضفة الغربية.

واستكمالا للنقاش فان السؤال الذي يطرح نفسه هو: الى اي مدى ستقوض هذه الخطوات الدولة الفلسطينية اذا كان قد تم الاعلان عنها او ستعيد ظهورها اذا سبق الاعلان عنها؟

ان مسألة التخلي عن الضفة الغربية للملك حسين هي مسألة حرجة، لأنها ستعني الاعتماد على الملك حسين لتحقيق ما لم يتمكن الاسرائيليون من تحقيقة، الا وهو: (١) قمع حركة التحرر، (٢) الفوز في النهاية بخضوع السكان الفلسطينيين. ولكن، وبما ان

الاردن عندما يحكم الضفة الغربية سيكون فلسطينيا ٧٥٪، فمن المرجح انه مع مرور الوقت سينتج عن هذا دولة فلسطينية اكبر واقوى. لذلك، فان اعطاء الضفة الغربية للاردن هي خطوة خطرة بالنسبة للاسرائيليين ولكنها اكثر خطورة بالنسبة للملك حسين. فماذا سيفعل الملك عندما تحول م. ت. ف. نفسها الى الحكومة المؤقتة وتعلن عن قيام الدولة؟ هل سيقف في وجه كل العالم العربي ويتحمل عبء قمع حركة التحرر الفلسطيني؟ ولماذا سيفعل ذلك؟ لم يعد من الواضح ان الملك حسين سيستعيد الضفة الغربية، كما انه من غير المحتمل ان يكون طرفا في تقويض الدولة الفلسطينية بعد الاعلان عنها.

اما بالنسبة للخيارين الاخرين، فبالاخذ بعين الاعتبار التصميم الفلسطيني على السير قدما في اعلان الاستقلال وبناء الدولة، فان الحكم الذاتي / الانسحاب المفروضين اسرائيليا هما بيئة مناسبة للهدفين الاولين. فتحت هذه الظروف سيصبح ببساطة من الاسهل على الفلسطينيين بناء دولتهم. فالاسرائيليون لن يتمكنوا من العثور على فلسطيني ليرأس حكومة حكم ذاتي اذا كانت هنالك في نفس الوقت حكومة مؤقتة للدولة الجديدة. لذا نرى ان هذه التحركات المضادة تصبح منطقية فقط اذا عرضت على م. ت. ف. او على الحكومة المؤقتة كبديل. واذا قدمت مثل هذه العروض فيجب اخذها على محمل الجد وخاصة البديل الثاني الا وهو الحكم الذاتي في الضفة الغربية ودولة في غزة.

وعند نقطة معينة يجب على المرء ان يتساءل: ما هو بالضبط الفرق بين الحكم الذاتي ودولة منزوعة السلاح؟ هنالك فروق هامة، ولكن اذا كان الحكم الذاتي كاملا وحقيقيا فان الفروق تقتصر على الشؤون الخارجية. فالمنطقة التي تمارس حكما ذاتيا كاملا لا تستطيع التصويت في الامم المتحدة او الانضمام بحرية الى اتفاقات دولية. ولكن يمكن تصور حكم ذاتي يعطي الفلسطينيين السيطرة على الاراض، الموارد الطبيعية، التنمية الاقتصادية، التشريع المدني والجنائي والمدارس والشرطة، وقد يوفر ايضا التأكيد الرمزي على هوية مميزة من خلال الاعلام، جوازات سفر خاصة، عملة وطوابع، بالاضافة الى قوانين تمنع دخول افراد عسكريين اسرائيليين الا في ظروف خاصة. فاذا توفرت هذه الشروط، يصبح الفرق بينهما كالفرق بين قولي "باندورة" وبين قولك "بنادورة".

ويمكن تخيل وضع ينسحب فيه الاسرائيليون الى مواقع استراتيجية محددة ويعلنون الحكم الذاتي ويعلن الفلسطينيون في نفس الوقت قيام الدولة، ويتم الاتفاق على نمط من الحياة دون اتفاق على تعريف للوضع. قد يقول الفلسطينيون انهم "يأخذون الاسرائيليين على حجم عقلهم" وانه اذا اراد الاسرائيليون القول ان فلسطين هي منطقة تتمتع بالحكم الذاتي فهذا مقبول طالما يسحب الاسرائيليون جنودهم. وقد يقول

الاسرائيليون انهم يفعلون نفس الشيء مع الفلسطينيين وانه اذا اراد الاخيرون ان يسموا هذه المنطقة التي تمارس الحكم الذاتي دولة فانهم لا يمانعون طالما لا يشكل الفلسطينيون تحديا لاسرائيل بخصوص المعاهدات مع الدول الاخرى، وبقيت هذه الدولة منزوعة السلاح جزئيا على الاقل.

من المستحيل التنبؤ بما قد يحدث في فصول مختلفة لان الكثير من المضامين تجتمع تحت كلمة واحدة. فنقطة الاختلاف الوحيدة الواضحة التي قد تبرز هي اذا اصر الفلسطينيون على دولة بجيش قوي وذات قدرة على الدخول، بدون اية قيود، في معاهدات مع دول اخرى. ولكننا في هذه الحالة نتحدث عن وضع مختلف كليا. اضافة الى ذلك فان كل ذلك ينحصر في الاختلاف بين الترتيبات الشرعية والواقعية. تعيش دول كثيرة ضمن قيود واقعية (مقابل تشريعية) على سيادتها، وهنا مرة اخرى علينا فقط ان نفكر بالفنلنديين.

اهتمامات خاصة

سؤال : ماذا سيحدث للمستوطنين اليهود ضمن هذه الخطة؟

يجب تقسيم هذا السؤال الى قسمين، الاول قبل الانسحاب الاسرائيلي والثاني بعد الانسحاب. اهم الاعتبارات قبل الانسحاب الاسرائيلي هو ان لا يؤدي الاتصال مع المستوطنين الى العنف. بعض المستوطنين، ولكن ليس معظمهم، متعصبون ايديولوجيا بالنسبة لموضوع الاحتفاظ بالضفة الغربية، وقد شجعت قلة قليلة الاعمال الارهابية ضد الفلسطينيين، بعضهم الان في السجون الاسرائيلية والبعض الاخر يتجولون بحرية. وعند اعلان الدولة الفلسطينية من المتوقع ان يسعى بعض المستوطنين للعثور على طرق لمنع هذه الدولة من الصمود. وقد يسعون الى اثارة دوامة من العنف سينتج عنها جهود مفرطة من قبل الجيش الاسرائيلي لتحطيم الفلسطينيين. والتحدي الذي يواجه الفلسطينيين هو الحؤول دون حدوث ذلك. وستساعد سياسات عديدة، اذا كانت واضحة ومطبقة بشكل حازم، في الحؤول دون حدوثه. ومن ضمنها:

- لا هجمات مميتة او غير مميتة على المستوطنين.
- الحد الادنى من الاتصال بهم ومحاولة تجاهلهم.
- الرد على عنف المستوطنين بمحاولة الخروج حالا من منطقة الخطر.

- استخدام العنف فقط في حالة الدفاع عن النفس وعند عدم وجود اي بديل اخر.
- الاعلان عن اية اعمال استفزازية يقوم بها المستوطنون.

اذا كان الانسحاب الاسرائيلي جزءا من حل ناتج عن المفاوضات فان مسألة المستوطنين سيتم نقاشها في هذه المفاوضات. ومن الارجح ان السياسة الافضل للفلسطينيين اتباعها هي السماح للمستوطنين اليهود بالعيش والاستقرار في الضفة الغربية وغزة، وذلك اذا احترموا قوانين الدولة الجديدة. باختصار، سيكونون مقيمين اجانب. ولا شك ان الدولة الفلسطينية ستضم مقيمين غير مواطنين من كل انحاء العالم، كما هي حال معظم الدول. وبالتأكيد لا يوجد سبب للتمييز ضد الاسرائيليين الذين يطيعون القانون ويريدون العيش في الضفة الغربية لاسباب تاريخية او دينية.

تظهر هنا مسألة مختلفة تتعلق بالارض الواقعة تحت سيطرة المستوطنين. فعبر السنوات، تم نقل مساحات كبيرة من الاراضي. فمن الافضل للدولة الفلسطينية ان تسير ببطء في ممارسة حقوقها الطبيعية. ومع ان هذا الاقتراح قد يكون مؤلما في ضوء التجربة الفلسطينية في الاراضي على ايدي الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، الا أن من الحكمة ان توفر الدولة الفلسطينية تعويضا للمناطق المستردة من المجمعات الاستيطانية. هذه المسألة بلا شك ستكون موضوعا للمفاوضات، وهي مثال لمجال اخر يمكن فيه للولايات المتحدة ان تلعب دورا مفيدا كمصدر للاموال لتأمين تعويضات كافية للاسرائيليين والفلسطينيين. اضافة الى ذلك، قد تكون مثل هذه المسائل مرتبطة بحقوق الفلسطينيين في الحصول على تعويضات عن الاملاك التي كانت لهم يوما ما وهي تقع الان داخل ما أصبح اليوم اسرائيل.

من المستبعد ان تنسحب اية حكومة اسرائيلية ببساطة وتترك المستوطنين تحت رحمة الدولة الفلسطينية. لذلك، فمن الحكمة للحكومة المؤقتة ان تطور سياسة متسامحة وكريمة في التعامل مع المستوطنين، وان تعلن هذه السياسة في اقرب موعد ممكن للتخفيف من مخاوف المستوطنين ولتشجيع الانسحاب. وعند انسحاب الاسرائيليين يجب اتباع هذه السياسات بصدق لانها ستكون الدليل على مصداقية الدولة الجديدة.

سؤال : ماذا سيحدث للقدس؟

لقد احجمت بشكل متعمد حتى الان عن التطرق لموضوع القدس، ليس لانه موضوع مستحيل بل لان القدس تبقى مشكلة لكل المقترحات التي تتضمن الانسحاب الاسرائيلي من المناطق التي احتلت في حرب ١٩٦٧. لذا فالسياسة الاميركية لا تعترف بالادعاء

الاسرائيلي بالسيادة على القدس، وسيتم التعامل مع هذه المسألة حتى لو لم يكن هنالك دولة فلسطينية.

لا جديد أضيفه على مسألة القدس، وبمستطاع علماء السياسية ان يطوروا وسائل عديدة ومثيرة للتعامل مع المشكلة، ان كان ذلك بانشاء نظام من المدن التي تتمتع بالحكم المحلي الذاتي على طراز المدن الانجليزية، او باعطائها مكانة دولية او اي خيار اخر.

يبدو ان كلا الطرفين ملتزم باعتبار القدس عاصمة لدولته. ويجب ان لا تكون هذه الادعاءات غير متوافقة. فاذا كنا نعني "بالعاصمة" المكان الذي توجد فيه الحكومة، فلا يوجد سبب يمنع ان يكون جزء من القدس، الشرقية، مكانا لمباني الدولة المركزية للدولة الفلسطينية. كما لا يوجد سبب يمنع الدولة الفلسطينية من ممارسة حقوق خاصة على هذه الممتلكات او المناطق. ثم ان كل دولة تمارس حقوقا خاصة على ممتلكات سفارتها في الدول الاجنبية، والامم المتحدة لها حقوق خاصة على مقرها في نيويورك، والفاتيكان هو فعلا دولة داخل مدينة روما. وباختصار فان مسألة القدس تركز على رغبة الطرفين في ايجاد حل لا على مستحيلات جوهرية.

سؤال : هل تدعو الاستراتيجية الفلسطينيين الى تحديد دقيق لمواقع الحدود التي يدعونها لدولة فلسطين في اعلانهم قيام الدولة؟

لا، فاعلان الاستقلال الاسرائيلي لا يفصل الحدود، ولا توجد حاجة لان يفعل الفلسطينيون ذلك، وهذا حكم بذلك. فهنالك اعتباران ضد تحديد الحدود. اولا قد تكون هذه مسألة على الفلسطينيين البت فيها مقدما، وقد تكون سببا للتأخير والخلاف. ثانيا قد يقال انه ما دام الفلسطينيون من خلال الاستراتيجية، سيعرضون التفاوض على الحدود النهائية مع الاسرائيليين فان موقفهم سيكون اقوى اذا دخلوا هذه المفاوضات دون ان يكونوا قد حددوا اية ادعاءات مسبقة.

ولكن، من جهة اخرى، فان تعييننا نؤكدا لحدود واضحة لا تتجاوز حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، يؤكد نوايا الفلسطينيين في التعايش مع اسرائيل على أساس دائم، الأمر الذي من شأنه أن يشجع الانسحاب ومن ثم الاعتراف. وانا اجد هذه الاعتبارات الاخيرة اكثر اهمية، واقترح ان توضح الحكومة المؤقتة اما في اعلان الاستقلال او في وثيقة تأسيس من نوع ما انه لن يتم تقديم ادعاءات على اية منطقة غير

الضفة الغربية وغزة.

سؤال : ماذا سيحدث للفلسطينيين في
لبنان؟ ماذا عن حق العودة؟

عندما يسأل شخص ما الفلسطينيين عن هدف نضالهم، عادة ما يسمع جوابين: دولة مستقلة وحق العودة للاشخاص الذين فقدوا اراضيهم. هذا، على الاقل، هو الجواب على المستوى البلاغي، وهو ما تم التعبير عنه في كلمات القرار الاول الذي تبنته الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ وهو يقول:
"دعم الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وتأسيس الدولة المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني والقدس عاصمتها . . ."(٢)
هنالك بالطبع مشكلة واحدة صغيرة. اذا عاد كل الفلسطينيين (وابناؤهم واحفادهم) الذين فقدوا ارضهم فان الفلسطينيين سيكونون اغلبية السكان وسيشكلون تهديدا للدولة، أو على الاقل، لشخصيتها اليهودية. لذلك، فان فكرة حق العودة تحمل في طياتها اصداء فكرة تدمير اسرائيل.

هذا معروف للجميع. والدعوة الفلسطينية للمفاوضات الشاملة حيث يتم فيها حل كل المسائل هي رسالة ضمنية لنيتهم في التسوية على حق العودة. وفي الاحاديث الخاصة سيعترف اي قيادي فلسطيني كبير بهذا كما سيعترف بذلك اي دارس جاد لهذه المسألة. ولكن، ومن جهة اخرى، فان التسوية على حق العودة هي اكثر القضايا عاطفية بالنسبة للفلسطينيين، وخاصة بالنسبة لأولئك المقيمين في مخيمات اللاجئين في لبنان. والقيادة الفلسطينية لن تقبل بتسوية على هذه الحقوق قبل تسوية كاملة تؤدي الى تأسيس الدولة الفلسطينية، وهم يكرهون الاعتراف علنا بانهم سوف يضطرون في النهاية الى التسوية على هذه الحقوق.

حيث توجد ارادة يمكن ايجاد طرق لحل هذه المشاكل. فمثلا، يمكن استحضار المجموعات المعروفة بأنها "تملك حقا" و ان "تمارس هذا الحق". فالاسرائيليون ليسوا مهددين من الاعتراف بحق العودة طالما لن يمارس هذا الحق بشكل كبير. ويمكن ايجاد طرق لحل هذه المسألة، ولكن ذلك لن يحدث قبل المفاوضات النهائية. وتتضمن بعض ادوات الحل التعويض عن الاراضي التي اخذت، قبول اسرائيل بعودة عدد رمزي من اللاجئين (بعد حرب ١٩٤٨ كان هنالك حديث عن ١٠٠،٠٠٠ عائد)، وتوفير عدد من الخيارات الجذابة للاجئين بما فيها حقهم في ان يصبحوا مواطنين في دولة فلسطينية مع

تعويض، والفرصة لان يصبحوا مواطنين اميركيين او مستوطنين في دولة عربية او اوروبية.

اما فيما يخص تطبيق الاستراتيجية وتشجيع الانسحاب الاسرائيلي، فالاسباب تشبه تلك التي تحدثت عنها سابقا. سيكون من المفيد للحكومة المؤقتة ان تشير الى انه حتى حق العودة سيكون موضوعا للمفاوضات. ومن جهة اخرى، لن يكون مثيرا للدهشة اذا تخطوا الموضوع او ارتأوا انه موضوع لمفاوضات التسوية النهائية في وقت ما في المستقبل.

هوامش : الفصل الرابع

١- انظر سيمحا فلابان، مولد اسرائيل: خرافات ووقائع (نيويورك: بانتون بوكس، ١٩٨٧).

٢- انظر سيمحا فلابان، المصدر السابق.

٣- "قرارات المجلس الوطني الفلسطيني". التقرير السياسي لاسرائيل وفلسطين،" رقم ١٣٣، ايار (مايو) ١٩٨٧، صفحة ١٦.

الخلاصة

عند كتابتي هذه السطور، لم يعلن بعد عن دولة فلسطين، ولكن قيامها ليس بعيدا. ان اعلان الاستقلال من طرف واحد واعلان وجود الدولة هي خطوات على المستوى الدبلوماسي تنتج عضويا عن الانتفاضة الفلسطينية.

وكما قلت سابقا، فالانتفاضة ليست مجرد احتجاج او ثورة، بل انها سلسلة العمليات التي من خلالها ستظهر الدولة الفلسطينية الى الوجود. فتكوين دولة، ما هو الا تأسيس اعتراف متبادل من قبل سلطة حاكمة بين الشعب والكيان الذي يصنع القوانين. لقد قوضت الانتفاضة الشروط السابقة للحكم الاسرائيلي على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي نفس الوقت اعطيت سلطة الحكم للقيادة السرية.

ان تفكيرنا بالدولة محكوم جدا بالمسائل الملموسة، ونحن نعاني تعلقا شديدا بالاقليمية. فبينما تعتبر فكرة فرض السيادة على قطعة من الارض ميزة معادية للدول، فانها ليست جوهر كينونة الدولة. ان جوهر الدولة يقع في العلاقة الاجتماعية بين اعضائها. ولهذا السبب، فان متانة وقدرة تحمل الدولة الفلسطينية اقل عرضة للخطر من الاجراءات المضادة الاسرائيلية مما يفترض الكثيريون. فالحكومة الاسرائيلية قد تنجح في منع الدولة الفلسطينية من ممارسة كثير من المهمات الطبيعية لمدة طويلة، ولكن طالما بقي الشعب الفلسطيني مصرا على ايمانه بانه مرتبط بعضه ببعض في ذلك الشكل من العلاقة الانسانية التي نسميها دولة، فان دولة فلسطين ستكون موجودة.

لقد حققت م. ت. ف.، التي ستتحول قريبا الى الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، تغييرات هامة جدا في تفكيرها الاستراتيجي خلال وقت قصير جدا. الا ان م. ت. ف. ما زالت لا تعتبر نفسها الحكومة التي ستكون قريبا لدولة موجودة. وهذا يتضح في حقيقة انها في مباحثاتها حول عناصر مبادرة السلام ما زالت تفكر كحركة لا كدولة. والحركات تركز اهتمامها على مسائل العدل، وهي تناضل بأسئلة على شاكلة "لماذا علينا ان نقدم هذا التنازل في وقت لا يقومون هم بحركات مشابهة؟" ولكن الدول لا تفكر بهذه الطريقة، بل تفكر بالمصلحة القومية والامن القومي. ان اعلى واجب للدولة هو حماية مواطنيها، وعادة ما يكون اقوى دوافعها هو الحفاظ على وجودها.

ولكن من غير المنطقي ان نتوقع من م. ت. ف. ان تبدأ بالتفكير كحكومة دولة قبل اعلان الدولة فعلا. ولكن عندما تتخذ م. ت. ف. هذه الخطوة فانها ستخضع الى تحول في نمط تفكيرها، دوافعها، ومنطقها الداخلي. وفي لحظة اعلان قيام الدولة سيكون على القيادة ان تجيب عن الاسئلة التالية: "ما هي سياستنا الخارجية؟ ما هي سياستنا الدفاعية؟

كيف سنحافظ على امننا القومي في وجه الاخطار المميتة المحدقة بنا؟"

هذا التحدي الاساسي للمصلحة القومية ومسؤولية الدولة هي التي ستدفع بمبادرة السلام الى الامام. ليست هنالك اية سياسة اخرى قابلة للتطبيق للحفاظ على بقاء الدولة الفلسطينية. فهي لا تستطيع الدفاع عن نفسها بقوة السلاح، ولن تقدم اية قوى خارجية تضحيات من اجلها. السياسة الوحيدة المتاحة امامها هي السعي الدؤوب وراء السلام.

الطريقة الاخرى لتجسيد هذه السياسة هو القول ان على الدولة الفلسطينية ان تتبنى سياسة السعي وراء ايجاد تحول سياسي داخل اسرائيل. وفي تعريف سياسة الدفاع الفلسطينية على انها تعتمد على احداث تغيير سياسي داخل اسرائيل يصبح من الواضح انه لا توجد سياسة دفاع فلسطينية محضة. فالتحول السياسي داخل اسرائيل هو عملية ستحتاج لطاقات عشرات الالاف من الاسرائيليين، وهي عملية تلعب فيها الجالية اليهودية في العالم دورا ايضا.

وباختصار، فان الاستراتيجية التي اتحدث عنها هنا هي استراتيجية واحدة لليهود والفلسطينيين. وانا أعتقد بانها الاستراتيجية الوحيدة التي ستجلب السلام الى الشرق الاوسط.